الإنساني 59

الحروب الجديدة: استراتيجية للعنف المطلق؟ (الملف)

اليمن:

لَكِنَّ فِي صَدْرِي دُجَى المَوتَى وَأَحْزَانَ الْبُيُوتْ
وَنَشِيجَ أَيتَامٍ ... بِلَا مَأْوَى ... بِلَا مَاءٍ وَقُوتْ

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع | العدد التاسع والخمسون | صيف 2015

♦ مصطلحات ♦

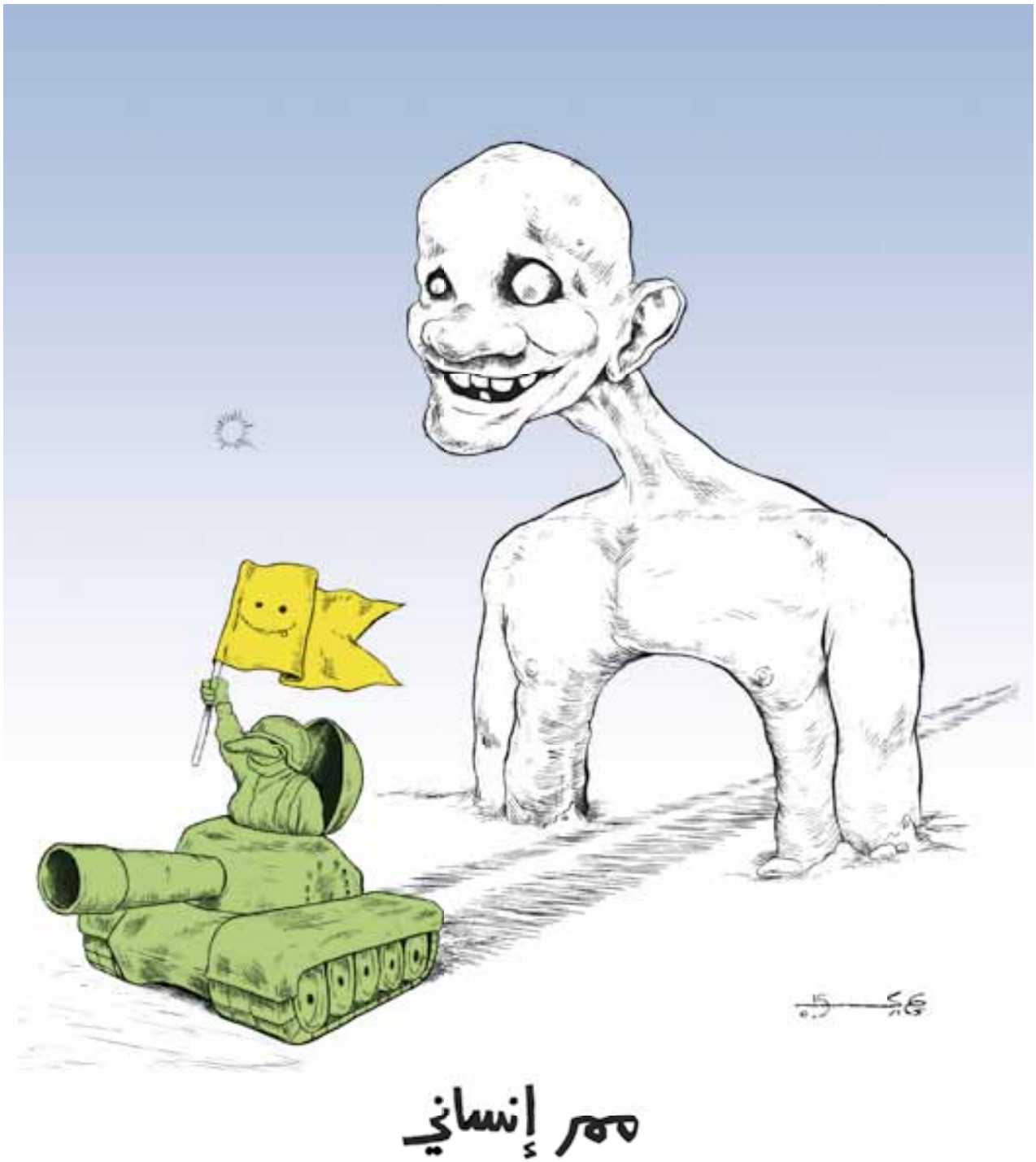

الرسم: **لؤي حازم**، الأردن، [1982 –]

أن تنتصر البشرية لإنسانيتها..

يشعر الكثيرون اليوم وكأنهم سجناء حفرة عميقة، تحيط بها المآسي والكوارث من كل جانب. هي حالة من قلة الحيلة، تسيطر علينا بسبب ما نراه يوميًّا من نتائج بشعة للنزاعات الدائرة في المنطقة ومآسيها الإنسانية التي لم نألف حدتها، وكأننا لم نختبر حروبًا من قبل.

والحال أن الحروب التي نشهدها اليوم لا تصلح مقارنتها بكثير مما مرت به المنطقة من قبل لأسباب عدة، أهمها أن أنواع الأسلحة المستخدمة، وحجم الدمار الذي تخلفه أكبر مما تألفه ذاكرتنا، كما أن حجم الكتلة البشرية المتأثرة بالحروب تتخطى بمراحل ما عرفه التاريخ الحديث للمنطقة. يضاف إلى ذلك أن معظم الأطراف المنخرطة في هذه الحروب تنطلق في نزاعها من مبادئ عقائدية تشيطن العدو وكل من يسانده في حربه، وتحول المدنيين، إن كانوا على جانب هذا العدو، إلى أهداف مبررة للقتل أو التهجير.

ما نشهده اليوم يطرح أسئلة كثيرة –بعضها مبرر– حول جدوى قوانين واتفاقيات دولية هدفها حماية المدنيين والأعيان المدنية في ظل تزايد الخروقات بحق هذه القوانين في نزاعات كثيرة تحت مسميات سياسية أو عقائدية مختلفة. ومع ذلك يرافق مثل هذا الجواب سؤال: ماذا لو لم تكن هذه القوانين موجودةً أصلًا؟ هل كان ذلك سيعني بالضرورة أن المآسي ستقلُّ؟ أو أن المدنيين وحيواتهم سيحترمون؟ ألا يعني ذلك أن ما نشهده اليوم مجرد نقطة في بحر ما كان يمكن أن يحدث لو لم تُوجد هذه القوانين؟ لعلنا نسينا ما سطرته كتب التاريخ عن الأهوال التي شهدتها الحروب ما قبل القوانين المدونة. نحن قليلًا ما نعود إلى التاريخ البعيد ونكتفي بمقارنة ما يحصل اليوم بالتاريخ المصور للمنطقة المحفوظ في الذاكرة الحديثة.

لذا، فإن حروب اليوم وما تطرحه من إشكاليات أخلاقية وقانونية هي عنوان ملف هذا العدد، نحاول إلقاء الضوء عليها من خلال مجموعة من المقالات تسعى إلى تفسير أسباب تغير طبيعة الحروب اليوم واختلاف أدواتها، كما تناقش الجانبين القانوني والأخلاقي لها. ومع ذلك، وبالرغم من المآسي الكثيرة، يأمل هذا العدد أيضًا أن يقدم بعض القصص المضيئة التي تعكس الطبيعة الخيرة للبشر الذين يبذلون كل ما لديهم لمساعدة إخوانهم في الإنسانية.

ليس مطلوبًا منَّا أن نكون شهود زور على ما يحدث، نحصي القتلى والجرحى والنازحين واللاجئين، وإنما شهودًا فقط على مسار تاريخي نعمل ما في وسعنا للتخفيف عن ضحايا حروبه، معوِّلين فقط على قدرة البشرية على الانتصار لإنسانيتها.

«الإنساني»

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **زينب غصن**

مدير التحرير **أحمد زكي عثمان**

مستشار التحرير **رباب الرفاعي**

المراسلات : 33 شارع 106 حدائق المعادي، القاهرة 11431، مصر
هاتف : 25281540/25281541 فاكس : 25281566
البريد الإلكتروني: cai_csc@icrc.org
الموقع الإلكتروني: www.icrc.org/ara

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **أحمد اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

REUTERS

صورة الغلاف: مواطن يمني يجلس على حطام منزل تهدم في صنعاء القديمة «باب اليمن» بفعل النزاع في البلاد. أما عنوان الغلاف فهو أبيات شعرية من قصيدة «أنسى أن أموت» للشاعر اليمني عبدالله البردوني (1929–1999).

59

صيف 2015

REUTERS

رحلة ليست كغيرها إلى أرض سبأ ..... ماري كلير فغالي 05

موظفو الإغاثة في اليمن... الباقون بمفردهم بعد رحيل الجميع مالكولم لوكارد وعدنان حزام 09

نقطة الانهيار... 21 مليون يمني يصارعون من أجل الحياة ..... عامر علي ثامر 11

الملف: الحروب الجديدة: استراتيجية للعنف المطلق؟ 13

ما بعد كلاوزفيتز... الخيال السياسي للحروب الجديدة ..... أحمد زكي عثمان 14

هل توفر القوانين الحالية الحماية للمدنيين؟ ..... لواء/عبد الغفار هلال 18

النزاعات المسلحة المدوّلة: بانتظار قانون واجب التطبيق ..... عبد اللّه علي عبو 20

أمين المهدي: الحروب الجديدة تفرض تحديات عسيرة على القضاء الدولي ..... حاوره: أحمد زكي عثمان 22

في حروب اليوم: الأخلاق أيضًا تتصارع ..... عمر مكي 25

العنف الجنسي كوسيلة للحرب يعززها غياب العقاب ..... حوار مع كولين رابنو 26

العنف الرقمي... أحدث صيحات الحروب الجديدة ..... محمد علام فرغلي 28

الرواية في مواجهة كابوس الحرب ..... شيرين أبو النجا 29

«ما مرَّ عامٌ والعراق ليس فيه جوعْ» ..... سيف سليم عزيز 33

حلب: شبح العطش رفيقٌ دائم لـ 3 ملايين نسمة ..... صهيب عنجريني 34

جنوب السودان: عندما تحول المجاعة بلدًا إلى نقطة نهاية العالم .... جايسون ستارازيوزو 36

تجارب شباب غزة: الإبداع يواجه الحرب والحصار ..... راما ربيع حميد 38

موقع باللغة العربية لإعادة الروابط العائلية ..... رشا أحمد 40

الفرار من النزاع في اليمن: صوماليون عائدون يبحثون عن أحبائهم 41

أرشيف اللجنة الدولية: العمل الإنساني في قلب صراعات الشرق الأوسط ... دانييل بالميري 43

نساء مصر: أينما يكن يدركهن التحرش ..... مي شمس الدين 46

من الإغاثة إلى التنمية... تجربة جمعية كويتية ..... سعد العتيبي 49

ربع قرن مع السجينات... الأمل شيء جيد! ..... نوال مصطفى 50

بلا رتوش: «6 أغسطس 1945» ..... دكتور متشهيكو هاتشيا 43

شعر: سدوم ..... خليل حاوي 56

من أركان العالم 57

إصدارات 58

ماري كلير فغالي*

رحلة ليست كغيرها إلى أرض سبأ

بعد أكثر من سنتين على عملها كمسؤولة إعلام في بعثة اللجنة الدولية في اليمن تتحدث ماري-كلير فغالي عن تجربتها الغنية بالمواقف الإنسانية وغير المتوقعة في بلد شهدت فيه على الكثير وتركت فيه أصدقاء كُثر. ...

* مسؤولة الإعلام والنشر السابقة في بعثة اللجنة الدولية في صنعاء

في غرفة داخل مكتب واقع في مبنى عاديّ في اليمن، جلست مجموعة من الرجال الأقوياء البنية، طبعت المعارك وجوههم بمعالم قاسية، لحاهم طويلة ويرتدون عباءات رمادية. مهذبون لكن خشان. افترش بعضهم الأرض لأن المقاعد لم تكن تكفي الجميع. لمدة ساعتين ظلوا يشرحون لنا كيف يمكن أن نوصل أنواعًا مختلفة من المساعدات، من مواد غذائية وأدوية، للناس بصورة آمنة. وأكدوا لزملائي أنهم سيوفرون لهم أي عون سيحتاجونه حتى تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من توزيع المساعدات على كل من هو بحاجة إليها.

لم يكن هناك من سبب يدفعنا إلى التشكيك في ما يقولون، لا بل على العكس، كانت كل الأسباب تحملنا على أن نكون ممتنين لهم لما يقدمونه من عون. لم يكن في ذلك أي ضير. هؤلاء الرجال بالملابس الرمادية، كانوا عناصر من «**تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**».

قبل جولة العنف التي يشهدها اليمن اليوم بفترة طويلة، بدا جليًّا أن الأمور تتغيَّر بالنسبة للجنة الدولية. كنَّا لشهور عدة غير قادرين على استعمال شارتنا المعروفة في كل أرجاء العالم والمتمثلة بصليب أحمر على خلفية بيضاء طُبع حوله اسم «**اللجنة الدولية – جنيف**». ففي بلد تتصاعد فيه التوترات وأعمال العنف المتكررة، يتزايد خطر سوء الفهم، كأن يرانا السكان «صليبيين مسيحيين»، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات محتملة. وفي الواقع، اضُّطرنا ذلك في العام 2010، إلى التوقف عن وضع شعارنا المعروف على مركباتنا والتجوّل بمركبات تحمل شارة تتكون من مستطيل أسود دوِّن في وسطه بحروف لاتينية صغيرة الاسم المختصر للجنة الدولية للصليب الأحمر «ICRC».

وواجهنا في بعض الأماكن ريبة حقيقية من سكان كانوا يتساءلون من نحن وماذا نفعل. لكن الوضع تغيَّر جذريًّا اليوم. فلم نكسب قبول «**تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**» فحسب، بل كذلك ثقة أغلبية السكان في هذا البلد. وبتنا اليوم، حين ندخل مدينة أو قرية في أي بقعة من اليمن تقريبًا، نُستقبل بوجوه مبتسمة وبترحيب بالأيادي. حتى سياراتنا

يتزايد خطر سوء الفهم كأن يرانا السكان منظمة تبشيرية مع ما يصاحب ذلك من تداعيات محتملة

REUTERS

REUTERS

التي تحمل شارة كبيرة للصليب الأحمر باتت تحظى بالترحيب. فما الذي تغيَّر ولِمَ صرنا ننعم اليوم بهذا القبول؟

رحلة ليست كغيرها

قبل عامين، حزمت أمتعتي وفيها ملابس فضفاضة (على النساء الاحتشام في لباسهن في اليمن)، وقمصان طويلة ومناديل للرأس والكثير من الشوكولاتة، وتوجهت إلى مطار جنيف للسفر إلى اليمن. تحققت السيدة المكلفة بتسجيل الحقائب من جواز سفري وتذكرتي وحدَّقت بي من رأسي إلى أخمص قدميَّ، ثم رمقتني بنظرة تعاطف، وقالت لي إنها ستنادي رئيسها. جاء رئيسها، رمقني بالنظرة ذاتها وطلب مني أن أوقع على ورقة أُقرُّ فيها بأنني أتحمل مخاطر سفرتي هذه والمسؤولية التامة عمَّا قد يصيبني، وأن شركة الطيران، لا تتحمل بالطبع أية مسؤولية من أي نوع كان. وبما أنني وُلدت في البرازيل وأحمل إرثًا من لبنان وشهادة دكتوراه من فرنسا، فإنني حكمًا من أصول متنوعة. وقد سبق لي كذلك أن شاركت في بعثات إنسانية عدة حول العالم، ويمكنني القول بإنني، إلى حدٍّ ما، قد اعتدت السفر والتعايش مع ظروف غير متوقعة. لكن مسألة التوقيع هذه كانت أمرًا جديدًا وربما مؤشرًا على أن الأمور ستكون مختلفة هذه المرة. لكنني بالطبع وقَّعت.

فبعد العام 2011 أصبح الخطف «تجارة» منتشرة في اليمن، وصارت بعض القبائل والجماعات تستخدمه في أغلب الأحيان كأداة مقايضة للحصول على أي شيء تحتاجه، وأعني بذلك أي شيء: من مبالغ مالية طائلة إلى الإفراج عن سجين، وصولًا إلى أبسط المتطلبات كتركيب أنبوب لنقل المياه في منطقة ريفية. وتعرَّضت اللجنة الدولية نفسها لبعض من عمليات الخطف هذه، لكنها سرعان ما كانت تُحلُّ في فترة وجيزة نسبيًّا. حتى إن آخر عملية إفراج عن مخطوفين حدثت في الليلة التي سبقت وصولي إلى اليمن.

لكن الوضع كان هشًّا ومتقلبًا. واختبرت ذلك في أول يوم أمضيته في مكتبي الجديد، حيث كان الاتصال الهاتفي الأول الذي أتلقاه هو إنذار بوجود قنبلة! أهلًا وسهلًا بي في صنعاء!

لم أعرف في الأسابيع أو الأشهر التالية لهذا اليوم أي يوم «عادي»، إذ تعاقبت الأزمات الواحدة تلو الأخرى.

التعامل مع اليأس بإيجابية

جاءت نقطة التحوُّل في عملنا مع اندلاع أعمال القتال في مدينة **دماج** بمحافظة **صعدة**، في تشرين الأول/أكتوبر 2013. أوقع القتال العشرات من الجرحى الذين كانوا يحتاجون للعلاج حتى ينجوا من الموت. وكنا في ذلك الحين نسعى منذ فترة للدخول إلى المدينة. وفي أحد الأيام، اتصلت بي صحفية يمنية لتسألني عن سبب عدم تدخلنا لمساعدة الناس في المدينة، فكانت إجابتي «**أننا مستعدون لذلك لكننا نحتاج إلى ضمانات من مختلف الأطراف بألَّا نُستهدف عند دخولنا المدينة**». وقبل أن أدرك ما يحصل، كانت الصحفية قد نشرت كل أرقام هواتف كبار المسؤولين السياسيين، وصانعي القرار في البلد، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء، فضلًا عن أرقام المنظمات الكبرى، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وطلبت الصحفية من الناس الاتصال بهذه الأرقام ليطلبوا السماح للجنة الدولية بدخول المدينة لإخلاء الجرحى. وكان لها ما طلبت، وبلمحة البصر، دخلت اللجنة الدولية إلى **دماج**.

نزعنا المستطيل الأسود ورفعنا أعلام الصليب الأحمر. وفي الأيام اللاحقة، نقلنا عددًا لا يحصى من الجرحى إلى خارج المدينة. لكن الأمر الحاسم الذي مكننا من ذلك هو أن الناس رأوا بأم العين أننا منظمة إغاثة تقدم الرعاية الطبية للجرحى بغض النظر عن جنسياتهم، أو آرائهم السياسية، مدنيين كانوا أم جنودًا. نتعامل معهم فقط بوصفهم أناسًا يحتاجون إلى المساعدة، ونحن لدينا الوسائل اللازمة لمساعدتهم، ففعلنا. عندها بدأ الناس يدركون خطأ الاعتقاد بأننا «جواسيس» أو «صليبيون» أو سياسيون أو مؤيدون لهذا الطرف أو ذاك.

وأخذت سمعة المنظمة تتحسن بسرعة ملحوظة. وبصفتي المسؤولة الإعلامية، والموظفة الوحيدة في البعثة التي تحمل هاتفًا معروفة أرقامه للعموم، بدأت تنهمر عليَّ الاتصالات الهاتفية من كل حدب وصوب، لتصل في إحدى المراحل إلى أربعمائة اتصال في اليوم. فالناس يائسون وصاروا يتصلون بنا لأي أمر يراودهم: هل يمكننا أن نُقلهم بالطائرة إلى خارج البلد بحثًا عن الأمان؟ هل يمكننا أن نزوِّد العائلة بكيس أرز؟ هل يمكننا أن نوفر الدواء لمريض مصاب بالسرطان، أو لامرأة مسنَّة مصابة بفشل كلوي؟ حتى إن رجلًا اتصل بنا ليسألنا إن كنا نستطيع تزويده بالسلاح «ليدافع عن شرفه» بالقتال.

عملنا ما في وسعنا ولبينا احتياجات الناس كلما تسنى لنا ذلك، لكن كمَّ الطلبات كان هائلًا. ومع ذلك اتبعنا سياسة الإنصات لكل فرد، أيًّا كان ما يريد قوله أو طلبه، وأيًّا كانت شكواه. ففي زمن الاضطرابات الكبرى والضغط والخوف، لا يرغب الناس في أغلب الأحيان سوى في الاستماع إليهم. وهناك حتى من كانوا يدركون أننا لا نستطيع ●●●

كان الاتصال الهاتفي الأول الذي أتلقاه في مكتبي الجديد هو إنذار بوجود قنبلة!

ICRC

REUTERS

بيتر ماور رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع سيدة يمنية، في منطقة مقصوفة بالحي القديم بالعاصمة صنعاء

في زمن الاضطرابات الكبرى والضغط والخوف، لا يرغب الناس في أغلب الأحيان سوى في الاستماع إليهم

••• مساعدتهم لكنهم كانوا يرغبون فقط في التخفيف من حملهم بالكلام. وهذا أمر مهم.

ففي إحدى المرات، دخل رجل إلى مكتبنا وهو مستشيط غضبًا. وبعد أن هدَّأ الموظفون غضبه، شرح لهم أنه تلقَّى قبل بضعة أسابيع، في الجولة الأخيرة من توزيع المساعدات، خيمة في حين أنه كان يأمل بالحصول على كيس أرز! قد يبدو الأمر بسيطًا لمن يقرأ هذا الكلام لكن البشر في ظلِّ الضغط الهائل ينهارون. والحقيقة أن توقعات هذا الرجل كانت كبيرة، لكنها خُذلت. فكانت تلك هي النقطة التي طفَّحت الكيل وجعلت الموقف خطيرًا. استخلصنا من ذلك الموقف عبرة واضحة: علينا ألا نرفع سقف توقعات الناس في سياقات كهذه ولو عن غير قصد. وحرصنا منذ ذلك الحين على التوفيق بين الوعود التي نقطعها وتوقعات الناس.

أصبح الناس حينها يقدِّرون ما نفعله، من تقديم الرعاية الطبية إلى توزيع المواد الغذائية، وتأمين الماء والمأوى، ومراقبة ظروف المحتجزين، وضمان التواصل بين أفراد العائلات الذين فرَّقتهم ظروف الحرب. قمنا بكل ذلك من دون منح أي أفضلية أو امتياز لأي طرف أو مجموعة كانت. أدَّينا مهمتنا بحياد وعدم تحيُّز، وهما قيمتان أساسيتان من قيم اللجنة الدولية. تحدثنا مع الجميع واستمعنا إلى الجميع. لم نحكم على أحد ولم نقف في صفِّ أحد. ما كان يهمُّنا هم أولئك الذين انقلبت حياتهم رأسًا على عقب. وأخذ الناس الذين نتعامل معهم يدركون ذلك رويدًا رويدًا. فنجحنا في بناء الثقة، وإن ظلَّ حيادنا في بعض الأحيان موضع تشكيك.

ففي إحدى المرات، شنَّ شخص حملة ضدنا على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، مدعيًا أننا «جواسيس»، وبثَّ كمًّا هائلًا من الادعاءات الأخرى . واجهنا تلك الادعاءات ولجأنا حتى إلى المحاكم وربحنا القضايا. تحدَّثنا إلى القادة الروحيين الإسلاميين، وإلى الأئمة في المساجد. كما تحدثنا عبر التلفزيون إلى الناس وذهبنا إلى داخل الجماعات لنشرح لهم من نحن وماذا نفعل. عرفناهم بمهمة اللجنة الدولية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، ووضَّحنا الدور المركزي الذي أدَّته اللجنة في وضع اتفاقيات جنيف والقوانين الإنسانية التي تحكم خوض الحروب. وجاء وقت أدركنا فيه أننا استطعنا بالفعل أن نترك انطباعًا إيجابيًّا.

قلوب أتعبها العنف

كانت الطائرة تحلِّق فوق صنعاء منذ بعض الوقت. فبعد أسابيع من المفاوضات لإدخال المساعدات إلى اليمن، في أعقاب بدء عملية «**عاصفة الحزم**»، بتنا أخيرًا قاب قوسين أو أدنى من إدخال المساعدات الأكثر إلحاحًا إلى البلد. وفي طريقنا إلى المطار، في منطقة شهدت قصفًا عنيفًا في اليوم السابق، اعترضنا فجأة رجل مسلح وأوقفنا. كان الرجل رثَّ الملابس ويحمل رشَّاشًا من نوع «كلاشينكوف». كانت مقلتا عينيه تدوران سريعًا في محجريهما. ذلك الرجل، وربما الكثير من رفاقه، كانوا ما يزالون مرهقين جسديًّا ونفسيًّا، من عنف هجوم الأمس.

إنها الصدمة. بدأ الرجل بالصراخ وحذَّرنا من الاقتراب طالبًا منَّا المغادرة على الفور. في تلك اللحظة، فاق الأمر قدرتي على التحمُّل. ومن دون أن أزن العواقب، انتصبت في الجهة الخلفية للسيارة البالية التي كنا نستقلها من نوع «تويوتا هيلوكس»، وصرخت فيه قائلة: **«نحن هنا لمساعدتكم! نحن هنا لجلب مساعدات طبية! وإن لم تسمح لنا بملاقاة زملائنا القادمين على متن الطائرة، سأذهب إلى محطة التلفزيون هذا المساء وأقول أنك أنت من منع المساعدات من الدخول!»**.

وأعتقد أن خطوتي هذه كان يمكن أن تخيب أو تصيب. فإما أن تعود هذه المساعدات –والسكان في أمسِّ الحاجة إليها– إلى جيبوتي بعد أسابيع من العمل ومئات الاتصالات والشروح، وإما أن تحطَّ الطائرة آمنة في مطار صنعاء. وبحمد اللّه، هذا ما حدث. فقد فضَّ زملاء الرجل الإشكال، بعد أن وصل عدد من المسلحين الآخرين إلى المكان. واستفاض هؤلاء في الاعتذار من سلوك زميلهم وسمحوا لنا على الفور بالدخول إلى مدرج المطار. كان ذلك خير دليل على الاحترام الذي نجحت اللجنة الدولية في اكتسابه في الأشهر الماضية، إذ كان هؤلاء المسلحون يعرفون من نحن وماذا نفعل. وكانوا يقدِّرون لنا أننا بقينا هناك، نسعى لتقديم المساعدة، بعد أن كان غالبية الصحفيين الدوليين والعاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية والسفارات قد غادروا البلد منذ زمن طويل. كنا على استعداد للتحدث مع أية مجموعة، سواء أكان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، أم الحكومة أم أية مجموعة مسلحة أو أشخاص آخرون، لأننا لم نكن معنيين بالسياسة أو مرتبطين بالحكومة. كنا هناك نسعى للحد من المعاناة التي ألمَّت بالناس.

دخلنا من الباب إلى مدرج المطار، وأفرجت الطائرة عمَّا في باطنها، لتفرغ اثني عشر طنًّا من التجهيزات الجراحية والأدوية على أرض المدرج. وها هي اللجنة الدولية تحطُّ في **صنعاء**، بالمعنى الحقيقي كما بالمعنى المجازي.

فقدت الكثير من الأصدقاء والزملاء عندما كنت في اليمن، وهو ما ترك حرقة في قلبي. لكن الحرقة الأكبر كانت على من تركت خلفي من أناس يعانون. اليمن بلد ممزق يعاني فيه الناس من آثار النزاعات والآلام منذ عقود وليس فقط في الأشهر الأخيرة. سياسات كبرى وصغرى، تفجيرات، حرب شوارع، قتلى، وعشرات الآلاف من السكان الذين أجبروا على الهرب من منازلهم؛ أي الطيف الشامل من العنف الجسدي والنفسي. واللجنة الدولية تفعل ما بوسعها للحد من المعاناة، لكن الأمر ليس دائمًا باليسير ■

مالكولم لوكارد وعدنان حزام*

موظفو الإغاثة في اليمن.. الباقون بمفردهم بعد رحيل الجميع

مع تصاعد حدة النزاع في اليمن، وإجبار العديد من وكالات الإغاثة على مُغادرة أراضيه، برز دور الموظفين المحلّيين التابعين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين باتوا يشكلون دُعامة أنشطة الاستجابة الإنسانية. إليكم بعضًا من قصصهم...

AFP

«في قلب الليل، تناهت إلى مسامعي أصواتٌ انفجارات مدوّية، أغمضت عينيَّ محاولةً إقناع نفسي أنه مجرَّد كابوس، لكنَّ عقلي أبى إلا أن ينشغل بالتفكير في عدد أكياس حفظ الجثث التي سيحتاجونها في الغد. فمع شدَّة دويِّ الانفجارات، لا شك أنهم سيحتاجون إلى الكثير من هذه الأكياس».

كانت تلك بعض الأفكار التي جالت بخاطر **فاطمة اليماني** في إحدى الليالي منذ وقت ليس ببعيد. تستطرد **اليماني** الموظفة في قسم الحماية لدى بعثة اللجنة الدولية في **صنعاء** قائلةً: «**في الصباح التالي، شرعت في إعداد كوب من القهوة الصباحية، مُحاولةً التظاهر بأن شيئًا لم يحدث، وعندئذٍ تذكرت أن الكهرباء مقطوعة منذ أسابيع عدة. كانت جميع الأجهزة الكهربائية في المطبخ قابعةً في صمتٍ مطبقٍ، تبادلني تلك النظرة المُحَدِّقة. سرت بمفردي في الشوارع الخالية محاولةً الوصول إلى مقر عملي. شوارع انكمشت فيها كل صور الحياة، بعد أن كانت تضجُّ بحركة السيارات، خلت الآن تمامًا من السيارات ومن المارَّة، بغياب الوقود. عندها فكرت في اللجوء إلى مصادر أخرى للطاقة قد تُعيد الرُّوح إلى هذا السكون الذي يغلِّف كل شيء من حولي».**

كان هذا مجرد مشهد من الحياة اليومية التي يعيشها اليمن حاليًّا. فبعد أشهر عدة من القتال المتواصل، والضربات الجوية، والقصف المدفعي، والعقوبات الاقتصادية بات اليمن على شفا الانهيار. وأصبحت مدنه تعيش في سكونٍ مُخيِّم لا يقطعه إلا أصوات إطلاق نار أو انفجارات تتردد هنا أو هناك.

وأضحى تنفيذ الأعمال اليومية السهلة، بدءًا من إعداد كوب من القهوة، وانتهاءً بإحضار الطعام أو التنقل عبر شوارع المدينة إلى مكان العمل، ضربًا من •••

ICRC

المستحيل في ظل غياب الأمن ونقص الكهرباء وشحّ الوقود.

في خضمّ هذه الفوضى، تُصبح حياة الأشخاص العاديين أكثر بؤسًا يومًا بعد يوم. فمع ارتفاع أعداد القتلى والجرحى، تعاني المستشفيات والعيادات الطبية نقصًا في الإمدادات والمعدات الطبية، فضلًا عن النقص الحاد في السلع الأساسية كالمياه والمواد الغذائية والوقود في أنحاء عديدة من البلاد.

الباقون بمفردهم بعد رحيل الجميع

وسط الأجواء الملتهبة في اليمن، يعمل موظفو الحركة الدولية ومتطوّعوها بلا توانٍ بحثًا عن وسائل إيصال المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح. ففي الوقت الذي سحبت فيه معظم المنظمات الدولية موظفيها لأسباب أمنية، بقيت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مُمثَّلة بـ 30 موظفًا أجنبيًّا، و190 موظفًا يمنيًّا موزَّعين على مقرَّاتها في **صعدة، وصنعاء، وتعز، وعدن**.

يصل هؤلاء الأفراد الليل بالنهار، مُنخرطين في العمل الإنساني على الرغم من الصعاب الجمَّة التي تواجههم، يساعدهم متطوّعو الهلال الأحمر اليمني الذين يعانون بدورهم جرَّاء النِّزاع الدائر. من هؤلاء من اقتُلعوا من جذورهم، ومنهم من فقدوا أحباءهم أو ممتلكاتهم الشخصية. هذا فضلًا عمَّا يحيط عملهم من مخاطر، فغالبًا ما يخاطر المتطوّعون بأرواحهم لمساعدة الآخرين. وحتى أيلول/سبتمبر 2015 لقي ستة متطوّعين من الهلال الأحمر اليمني حتفهم أثناء أدائهم واجبهم الإنساني، آخرهم المُتطوّعة جميلة ناجي برت التي كانت تعمل في فرع الهلال الأحمر اليمني في مدينة حجة، والتي لقيت حتفها نتيجة قصف جوي أثناء تقديمها المساعدة لصابي غارة جوية ضربت المنطقة قبلها بدقائق معدودة.

يعمل معظم هؤلاء المتطوّعين وموظفو اللجنة الدولية بلا انقطاع لتلبية المُتطلبات المفروضة عليهم، حتى في الحالات التي تُفرض فيها قيود مُشددة على تحركاتهم نتيجة المخاطر المُحيطة بهم.

في مستشفى «الجمهورية»، المستشفى الرئيس الذي تُحال إليه معظم الحالات من محافظة **عدن** والمحافظات المجاورة، والذي تدعمه اللجنة الدولية منذ اندلاع القتال في اليمن، اضطر السيد **علاء سحيم**، الموظف الميداني في قسم الصحة التابع للبعثة الفرعية للّجنة الدولية في **عدن**، إلى الإقامة بصفة دائمة منذ الخامس والعشرين من شهر آذار/مارس الماضي. يقول **سحيم**: «**لم أستطع الوصول إلى منزلي بسبب حواجز الطرق، وخشيت إن غادرت المستشفى -حيث يحتاجونني- ألا أتمكن من العودة إليه ثانيةً**».

تُعد **عدن** في الغالب أكثر المدن اليمنية خطورة، ففي شهر آذار/مارس الماضي، أُجبر معظم موظفي اللجنة الدولية الأجانب على مُغادرة المدينة، كما أُخلي المُستشفى تمامًا بعدما تحول مجمَّع المستشفى وما حوله إلى مسرح للقتال. «**لقد صُدمنا من عدم احترام الأطراف المُتقاتلة للمستشفى، الذي يجب أن يُنظر إليه بوصفه مُنشأة صحية مُحايدة**» يعلق **سيدريك شفايتزر**، رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن آنذاك.

من جانبه يقول **سحيم** الذي تولى مهمة إجلاء نحو 120 مريضًا ثم إعادتهم: «**تحمُّل مسؤولية المُستشفى وبرنامجه الخاص بالاستجابة الطارئة وسط القتال المُحتدم شكل تحدِّيًا كبيرًا**». وبفضل الدعم الذي قدمه رئيس البعثة الفرعية وطاقم اللجنة الدولية المُقيم، استطاعوا مواجهة الصعاب. ويفخر **سحيم** «**بكل ما حققناه في إدارة المُستشفى، فقد تمكنَّا من علاج نحو 800 شخص من جرحى الحرب خلال شهر واحد**».

بحر متلاطم من الاحتياجات

بالإضافة إلى ما تقدم، شكَّل الوصول إلى الأفراد العالقين وسط القتال تحدِّيًا صعبًا، وهو ما يؤكده الموظف في البعثة الفرعية للّجنة الدولية في **صعدة، بشير جبران** قائلًا: «**أحال القتال حياة الناس إلى جحيم من المعاناة، ولقد حاولت اللجنة الدولية جاهدةً فعل أي شيء حيال هذا الفيض المتدفق من الاحتياجات، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية. غير أن الطرق لم تكن آمنة، وكان الضحايا عالقين في كثير**

الجهود الإنسانية في اليمن

اضطلعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2015 بالأنشطة التالية:

18,000

جريح تلقوا العلاج، وأُجريت أكثر من 6000 عملية جراحية بفضل المواد والإمدادات الطبية والجراحية التي قدمتها اللجنة الدولية لـ 45 مُستشفى

150,000

شخص حصلوا على مواد غذائية ومساعدات أساسية أخرى، مع التركيز على الفئات الأكثر استضعافًا، بما في ذلك اليتامى.

2,000,000

شخص استفادوا من الدعم المُقدم لمجالس المياه المحلية، الذي شمل توفير مولدات الكهرباء، والوقود، وقطع الغيار، ومواد تنقية المياه.

★ Malcolm Lucard هو رئيس تحرير مجلة «الصليب الأحمر والهلال الأحمر» وعدنان حزام هو موظف الاتصال ببعثة اللجنة الدولية في صنعاء.

★★ ينشر هذا المقال بالاتفاق مع مجلة «الصليب الأحمر والهلال الأحمر».

ICRC

من الأماكن. لذا أرسلنا مواد المساعدة إلى المُنشآت الصحية كي تتمكن من الاستجابة على الفور».

وقد تضرر العديد من موظفي بعثة اللجنة الدولية بشكل مباشر جراء القتال بحسب الموظف بقسم الأمن الاقتصادي **فارس البشري** الذي يقول: «**بعض زملائنا في الشمال وفي الجنوب طالهم ضرر شخصي نتيجة الغارات الجوية المستمرة، تمثَّل ذلك في فقد بعضهم أقاربهم ومنازلهم. وقد اضطر بعضهم إلى الانقطاع عن أعمالهم اليومية نتيجة نزوحهم مع عائلاتهم، وصار لزامًا عليهم البحث عن مأوًى آمن**».

بشكل عام، أصبح الوصول إلى الميدان أمرًا أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى لكن **البشري** يؤكد «**أننا ما نزال قادرين على إيصال المساعدات إلى بعض الأماكن المتضررة. فالحافز والحماس للعمل لأجل ضحايا القتال الدائر ما زالا موجودين بالرغم من كل الصعوبات والتحديات التي نواجهها في الميدان**» ■

في مركز لإيواء النازحين بالعاصمة **صنعاء**، تعيش أكثر من عائلة في الغرفة نفسها بسبب الصراع. تؤوي غرفة صغيرة أسرة النازح محمد العقبي، التي تتكون من 11 شخصًا. نزحت أسرة **العقبي** من منطقة **فج عطَّان** بالعاصمة اليمنية **صنعاء**. وبالرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها هذه الأسرة الكبيرة في مركز الإيواء، إلا أنها على الأقل تحصل على الاحتياجات الأساسية من غذاء ودواء. لا تريد الأسرة أن تُعيد التجربة القاسية التي مرت بهم بعد تهدم منزلهم جراء النزاع. لم يجد العقبي بعد أن تهدم منزله إلا عبارات السيول أو قنوات تصريف المياه كي يلجأ إليها مع أسرته، قبل أن يجد موطئ قدم في مركز الإيواء.

وأثناء زيارتي لمركز إيواءٍ آخر، وفيما أنا أحمل الكاميرا، وجدت **غدير نجم الدين** - وهي طفلة نازحة من محافظة صعدة، تحدق فيَّ. كانت الطفلة ترسل نظرات حزينة وبائسة، فيما هي ترسم قاربًا على صفحات دفتر رسم. سألتها إلى أين تريدين أن يبحر بك هذا القارب؟ فأجابت بكل ثقة: «**إلى بيتنا الذي دمرته الحرب**». ثم أضافت: «**حولتنا الحرب من أسرة تملك منزلًا إلى أسرة بدون مسكن... رغم اشتياقي لبيتنا، فأنا أحاول مع أصدقائي هنا أن نكون سعداء. لدينا أشياء جديدة لنفعلها سويًّا كل يوم**».

تشهد اليمن كارثةً إنسانيةً كبرى تتفاقم يومًا بعد يوم، ومعها تتصاعد مخاوف المجتمع المحلي جراء تدهور الوضع الإنساني مع تواصل القصف والاشتباكات بصورةٍ يومية، مما أدى إلى نقص كبير في أساسيات الحياة اليومية من المأكل والمشرب فضلًا عن غياب الأمن. صاحب النقص الحاد في الغذاء والدواء، انقطاع التيار الكهربائي بشكلٍ كلي، وشح في مياه الشرب، علاوة على توقفٍ العمليات الإنسانية والإغاثية، ناهيك عن المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين في الوقت المناسب. يضاف إلى هذا الزيادة المهولة في أعداد الأسر النازحة إلى أماكن متعددة ومتفرقة. أدى كل هذا إلى اضطراب الأوضاع بشكل غير مسبوق.

القطاع الصحي

حصد القطاع الصحي نصيبًا وافرًا من الهجمات التي استهدفت البنية التحتية في البلاد. فقد تعرض الكثير من المرافق الطبية من مستشفيات ومراكز صحية لاستهدافٍ مباشر وغير مباشر. كما عمدت بعض أطراف الصراع إلى استخدام بعض هذه المرافق لتخزين الأسلحة والمعدات القتالية. ووصل الأمر إلى تحويل بعض المنشآت الصحية إلى ثكنات عسكرية مما أدى إلى استهدافها وتدميرها. •••

عامر علي ثامر*

* مسؤول الإعلام والنشر بجمعية الهلال الأحمر اليمني - فرع صنعاء

يرزح اليمن منذ أشهر تحت نير الضربات الجوية والاقتتال الداخلي مما خلف آلاف القتلى والجرحى من المدنيين، بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال. كما تسبب الصراع في موجة نزوح ضخمة طالت قرابة 6 ملايين نازح، لتكتمل بذلك معالم صورة إنسانية قاتمة في هذا البلد المتخم بالصراعات.

نقطة الانهيار: 21 مليون يمني يصارعون من أجل الحياة

AFP

حصد القطاع الصحي نصيبًا وافرًا من الهجمات التي استهدفت البنية التحتية في البلاد

هناك ارتفاع جنوني في أسعار السلع الغذائية وبات الحصول على رغيف الخبز حلمًا بعيد المنال

علاوة على هذا، يواجه النظام الصحي تحديات في التكيف مع الظروف الراهنة. فالمستشفيات تعاني من صعوبات لوجستية هائلة في سعيها إلى الحفاظ على تقديم خدماتها بسبب شح الوقود وانعدام الكهرباء. كما أجبر القتال داخل المرافق الصحية الطواقم الطبية على المغادرة، مثلما حدث مع الفريق الجراحي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الموظفين المحليين والمرضى الذين اضطروا إلى مغادرة مستشفى الجمهورية في عدن حينما أصبح مبنى هذا المستشفى نفسه جبهة للقتال. وتضاعف حجم المعاناة الإنسانية بفعل تناقص حجم الواردات التجارية الذي شلّ حركة البلاد وتعرضت حياة الملايين إلى الخطر نتيجة الحصار المفروض على عملية استيراد الأدوية والمحاليل الطبية. ويستورد اليمن نحو 90 في المائة من مخزونه الغذائي والدوائي من الخارج. وفي الفترة الأخيرة، أدت القيود المفروضة على استيراد الأدوية إلى نقص حاد في المستلزمات الصحية الأساسية والدوائية، منها أدوية الأمراض المزمنة، مثل: السكر والسرطان وارتفاع ضغط الدم والغسيل الكلوي، وغيرها.

ويعزو أحد المسؤولين في «**مستشفى الكويت**» **بصنعاء** النقص الحاد في الإمدادات اللازمة لإنقاذ الأرواح في المستشفيات إلى انعدام الواردات الأساسية. وأضاف: «**كان للمستشفى مصنع أوكسجين خاص به، ولكن توقف الإنتاج الآن، فلم يعد ممكنًا إجراء أعمال الصيانة واستيراد قطع الغيار. نعتمد في الوقت الحاضر على أسطوانات الأوكسجين التي نحصل عليها من خارج المستشفى. ولا ندري ماذا نفعل بعد نفاد مخزوننا منها**».

نقص الماء والغذاء

يواجه المدنيون في اليمن مشكلات أخرى، أبرزها عجزهم عن الخروج من منازلهم لشراء حاجياتهم بسبب استمرار الاشتباكات والقصف المتواصل. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في نقص الماء والغذاء. فهناك ارتفاع جنوني في أسعار السلع الغذائية، إن توفرت أصلًا. ويبدو رغيف الخبز حلمًا بعيد المنال نظرًا لإغلاق المخابز أو احتشاد الطوابير أمام هذه المخابز للحصول على الخبز. تروي **أم مبارك**، وهي سيدة نازحة من محافظة عدن وتبلغ من العمر 48 عامًا، تفاصيل الحياة اليومية في اليمن اليوم: «**لا نستطيع أن نخرج من البيوت لشراء حاجاتنا بسبب القتال. نعاني من المعيشة بسبب غلق المخابز، لا يوجد في منطقتي دار سعد والشيخ عثمان إلا فرن واحد يعمل، وأمامه تصطف طوابير طويلة. هنالك أشخاص قتلوا بالرصاص وهم في الطوابير أمام هذا المخبز**».

وتشمل القائمة الطويلة لأوجه المعاناة في اليمن، أزمة إغلاق المدارس والجامعات، وكذلك المرافق الحكومية والخاصة. كما تشمل النقص الحاد في المشتقات النفطية وانهيار الخدمات الأساسية بشكلٍ عام ■

يمني ينقل أمتعته بعد أن أصابت الطائرات بيت أسرته.

..(وفي أعلى) عائلة يمنية لجأت إلى الاختباء في أحد أنفاق المجاري المائية بصنعاء للاحتماء من القصف الجوي الذي دمر منزلهم

الملفّ

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، شهد العالم تغيرات في طبيعة الحرب. فلم تعد المعارك الحربية تُشن بقرار من الدولة فقط، ولم تعد نزالًا بين جيشين على ساحة معركة محددة وواضحة. تفجرت في مناطق عدة من العالم حروب تُشن باسم الهوية ودفاعًا عنها. فلم يعد هدف الحرب هو إلحاق الهزيمة بعدو واضح ومحدد تمهيدًا للوصول إلى حل سياسي بل أصبح الهم الأول هو السيطرة على الدولة ذاتها. في معظم هذه الحروب يُستهدف المدنيون، ويطرد السكان ويغيب صوت القانون وأخلاقيات الحرب. يحاول هذا الملف تقديم إطلالة على هذه الحروب الجديدة، في تعريفها وأخلاقياتها وكيفية تعامل الشعوب معها، بالإضافة إلى التحديات القانونية والإنسانية التي تفرضها على ضحاياها كما على العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية فيها.

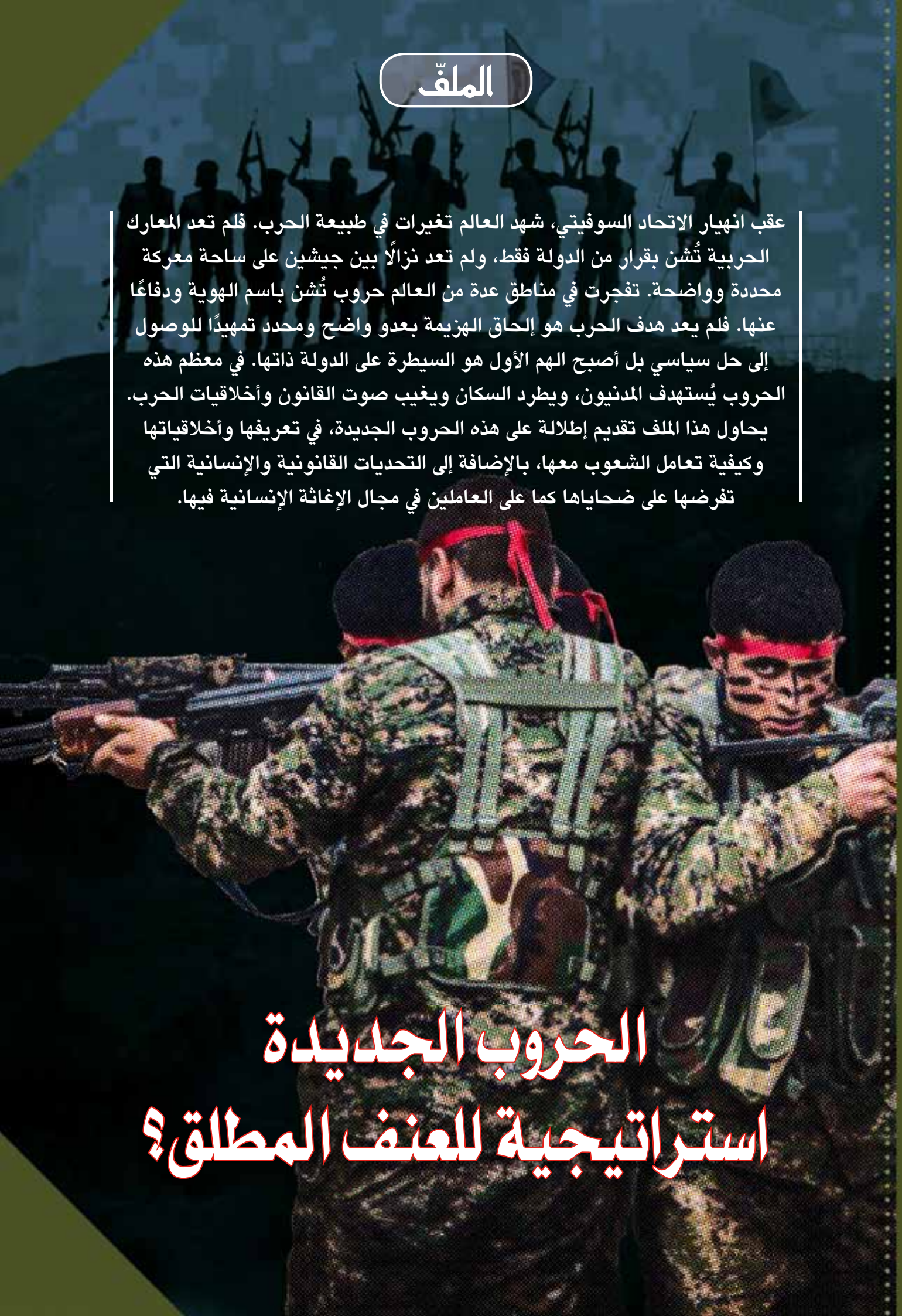

الحروب الجديدة
استراتيجية للعنف المطلق؟

REUTERS

طابع بريد تكريمي لكلاوزفيتز، صادر عن دولة ألمانيا الديمقراطية السابقة

ما بعد كلاوزفيتز: الخيال السياسي

لم يحظ كتاب في العسكرية والاستراتيجية بالعناية والاهتمام كما حظي كتاب «عن الحرب» للجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز، خاصة مقولاته التي تضع السياسة في قلب العمل العسكري. لكن يبدو أن «الحروب الجديدة» تقلب الطاولة على هذه المقولات العتيقة. فطريقة استخدام الحروب الحديثة للعنف تبدو وكأنها تطلّق السياسة كلية.

«الحرب ليست ظاهرة مستقلة، بل استمرار للسياسة بوسائل مختلفة». جاورت هذه الفرضية غيرها من عشرات الفرضيات في المؤلف الذي استأثر بشهرة عريضة طيلة القرنين الماضيين تقريبًا. «**عن الحرب**» كتاب سطره **كارل فون كلاوزفيتز** (Karl von Clausewitz)، وهو عسكري بروسي تدرج في المراتب العسكرية ونال حظًا كبيرًا من الشهرة بالرغم من عمره القصير نسبيًّا (ولد العام 1780 وتوفي العام 1831). استهل العسكري البروسي مسيرته المهنية وهو ابن الثانية عشرة، منخرطًا في الحرب ضد فرنسا الثورية العام 1793. لم يُقدر لحروب الثورة الفرنسية أن تضع أوزارها سريعًا، فقد توسعت دائرة المعارك التي شنتها **باريس** لتمتد ثلاثة وعشرين عامًا. عاصر **كلاوزفيتز** حروب الثورة الفرنسية، ومنها «**الحروب النابليونية**»، ورأى عن كثب الخيال السياسي والعسكري الجديد الذي بشرت به تلك المعارك. أبصر حروبًا تلتف حول الراية القومية للدول، خلافًا لماض شاعت فيه حروب تتخذ من الدين موضوعًا وهدفًا. وضعت الحروب الصليبية الطويلة أوزارها في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، ثم وضعت الحروب الدينية التي ضربت القارة الأوروبية

للحروب الجديدة

أحمد زكي عثمان*

في القرن السابع عشر أوزارها هي الأخرى. وأسدل حينها «**صلح وستفاليا**» (Peace of Westphalia) الستار على الحروب التي تتخذ من الدين ساحة لها، في مقابل التأكيد على الدولة القومية وسيادتها.

لم يحرز **كلاوزفيتز** نصرًا حربيًّا مؤزرًا، ولم يلبث غير قليل حتى تبيَّنت له حدوده وسقف الترقية التي يمكن أن يصل إليها في نظام العسكرية البروسية الغارق في الأرستقراطية. أحس في حياته أن الحظ لن يحالفه، وأن اسمه لن يُخلد في التاريخ بوصفه قائدًا عسكريًّا ملهمًا، فقرر خوض معركة في ميدان الأفكار، بالتوازي مع عمله العسكري. وجه الرجل جل جهوده إلى وضع نظرية شاملة للحرب، فتتبع أطوارها وحلل عناصرها، وفي مسعاه هذا أبدى شغفًا خاصًّا بالتاريخ العسكري والإستراتيجية. كانت تجربة الكتابة في جزء منها محاولة لتفسير أسباب الانسحاق البروسي أمام القوة العسكرية الفرنسية المترعة بالرطانة الثورية، وبقائدها المتوج **نابليون بونابرت** (1769–1821).

أفصح **كلاوزفيتز** مبكرًا منذ العام 1818 (عشية انتهاء الحروب النابليونية)، وقبل أن يخطو إلى الأربعين من عمره، عن غايته. أراد أن يسطر كتابًا لا يُنسى بعد عامين أو ثلاثة عن «طبيعة الحرب». عكف الرجل على الكتابة، وإعادة الكتابة وتحرير ما كتبه. شعر بأن القدر قد لا يمهله بنشر الكتاب في حياته. فكتب تعليقًا في العام 1927 يقول فيه «**أما إذا أنهى موتي المبكر هذا العمل، فلن يزيد ما كتبته حتى الآن بطبيعة الحال على مجرد مجموعة مزدحمة لا شكل لها من الأفكار... وستكون عرضة لما لا نهاية له من الشروح والتفاسير**». صدق **كلاوزفيتز** في كلامه، فقد مات في العام 1831 قبل أن يتم عمله. وتعرضت أفكاره لتأويلات لا حصر لها ولا عدد. ظهر الكتاب في هيئة مئات الصفحات، بعضها غير مكتمل، وفي أجزاء متتابعة بدءًا من السنة التالية لوفاته. كانت قراءة الكتاب –ولا تزال– مهمة عسيرة. فقد ضرب التناقض بعض أفكاره، وشاب الغموض بعض كلماته وعباراته. أضف إلى هذا بعض أجزاء الكتاب الباعثة على الملل والرتابة. كما احتاجت بعض أطروحاته إلى مفكرين أبحروا في اللغة والتاريخ والعسكرية لمعرفة مقصده. ومع ذلك حوى الكتاب أفكارًا ملهمة تتحدى الزمن. تولت زوجته –الأرستقراطية البروسية **ماريا فون كلاوزفيتز**– نشر الكتاب. كان أمرًا غريبًا وناشزًا، أن تتجرأ امرأة في بروسيا القرن التاسع عشر، ليس فقط على الكتابة، وإنما أيضًا كتابة مقدمة لكتاب في عالم العسكرية والإستراتيجية والقتل (ميدان الرجال التقليدي!). فطنت الزوجة في السطر الأول من مقدمتها لهذا الوضع، فكتبت: « **يحق للقراء أن يدهشوا لأن امرأة تجرأت على كتابة مقدمة لعمل كهذا**».

الحرب بحسب كلاوزفيتز

خرج إسهام **كلاوزفيتز** «**عن الحرب**» مختلفًا عن كل ما كُتب في عصره. تختلف حروب القرن التاسع عشر بأنها ليست مجرد أعداد من الجنود، ولا المناورات ولا ترتبط فقط بخطوط الإمداد ونوعية الأسلحة ولا حتى بدور الجغرافيا في سير العمليات القتالية. الحرب –وهذه واحدة من أهم أطروحات الرجل– هي ممارسة السياسة بأدوات أخرى. هي ثالوث مقدس أطرافه: الحكومة والجيش والشعب، أو بتأويل آخر هي مزيج من السياسة والعسكرية والعواطف. وهذا المزيج –وفق كلاوزفيتز– عقلاني بطبعه، ويقع في قلب الفعل السياسي.

تحدث كلاوزفيتز عن منطق الحرب وخيالها السياسي. حروب أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر حروب في السياسة وعن السياسة. باتت الدولة القومية هي الفاعل المركزي في القارة الأوروبية. وباتت الحكومات –ملكية أو جمهورية– هي الطرف المركزي المنوط به شن المعارك. الحرب في هذا السياق «**أداة في يد الحكومة**» أي مقيدة بفضاء السياسة. فالحرب مهما كان جنونها «**لا تندفع بعنف وقسوة نحو المطلق**». تلجِّم السياسة نطاق الحرب. بكلمات أخرى «**تحول السياسة العنصر التدميري الساحق للحرب إلى مجرد آلة. فالسيف المرهف ذو الحدين والذي ينبغي استخدامه بكل ما يتوفر من قوة لضربة واحدة، أصبح مجرد... نصل هش غير مؤذ مما يصلح للطعنات الكاذبة** ●●●

ICRC

ولتفادي الضربات». ومن ثم تصبح الحرب في أحد المفاهيم التي طرحها «**عمل من أعمال القوة لإجبار العدو على تنفيذ مشيئتنا**». هنا يطرح الرجل تمييزًا غامضًا لهذه المشيئة. فهناك حروب «محدودة» تكون فيها المشيئة محددة وواضحة. وهناك على النقيض نوع مستحيل من الحرب وهو الحرب المطلقة (Absolute War). وتكمن استحالة هذه الحروب لأنها بلا منطق سياسي، ولأنها حروب تزعم أنها متحررة من قيود السياسة والمجتمع. حروب تدير نفسها بنفسها، وغايتها الأخيرة تدمير العدو كلية. بكلمات أخرى، لا يعد مستوى العنف وحدود استخدامه هو الحد الفاصل بين «الحرب المطلقة» و«الحرب المحدودة»، وإنما في طبيعة الأهداف العسكرية لكل حرب، ودرجة الهيمنة التي تمارسها السياسة –أو الحكومة– على العمل العسكري.

سادت هذه النظرة التي ترى في الحرب أداة للسياسة طيلة قرنين من الزمان. لم يتغير الخيال السياسي للحرب، فهي صراع بين الدول القومية أو مبارزة بين فرسان على أرض معركة محددة وواضحة. فيها طرف منتصر وطرف يجر أذيال الهزيمة. خيال حروب القرن التاسع عشر امتداد للسياسة وللمصالح الجيواستراتيجية لإمبراطوريات ذلك الزمان: بريطانيا وفرنسا والقوى الاستعمارية الأخرى. ورث القرن العشرون الخيال نفسه والمنطق ذاته، ولكن بمستوى أضخم من العنف والتدمير.

ولادة الحروب الجديدة

بعد نحو قرن ونصف على ظهور كتاب **كلاوزفيتز**، وبالتحديد في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تغير منطق الحرب وخيالها. لم تعد الحكومة هي الطرف الوحيد الذي يمتلك شن الحرب ويحتكر ممارسة العنف، فقد ظهر على المسرح الدولي «الفاعلون العنيفون من غير الدول» (Violent Non–State Actor) وهي طوائف من مجموعات وفصائل وتنظيمات تلتقي عند خطوط اثنية وسياسية ودينية، فتشن الحروب وتوقع الخسائر، وتدمر الأعيان وتقتل المدنيين. تشمل هذه التنظيمات أمراء الحروب والميليشيا والمتمردين والعصابات الدولية والمنظمات المسماة «إرهابية». وفي السنوات الأخيرة، مثلت هذه التنظيمات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدول القومية في مناطق مختلفة من العالم. وصل نفوذ هذه التنظيمات إلى مدى غير مسبوق في العصر الحديث، فسيطر بعضها على مساحات هائلة من الأرض أكبر من مساحة دولة بحجم بريطانيا.

الحرب التقليدية هي ممارسة السياسة بأدوات أخرى

الحرب مهما كان جنونها لا تندفع بعنف وقسوة نحو المطلق

وصل نفوذ التنظيمات المنخرطة في الحروب الجديدة إلى مدى غير مسبوق، فسيطر بعضها على مساحات هائلة من الأرض أكبر من مساحة دولة بحجم بريطانيا

لا تحاول الحروب الجديدة بناء الدولة وإنما تسعى لتفكيكها

فطن منظرو دراسات الصراعات (Conflict Studies) لهذه الحقائق الجديدة والغائمة في آن. فأشاعوا حشدًا من المصطلحات غُصت به وسائل الإعلام والمجلات والكتب –أكاديمية وشعبية– لوصف الشكل الجديد من النزاعات، حيث الجيوش النظامية في مواجهة مد متصاعد من «الفاعلين العنيفين من غير الدول». وكانت النتيجة على مستوى الأفكار هي انتشار مزيج غريب من المصطلحات تفاوتت في رطانتها وصعوبتها. فهي تارة «حروب بين الشعوب»، وهي الحروب متعددة المتغيرات (Multivariate Warfare)، والحروب داخل الدول (Intra–State Wars)، وتعني الصراعات العسكرية ذات البعد الدولي بسبب انخراط أطراف أجنبية فيها. وفي أحيان أخرى تم تبني بعض المصطلحات المراوغة مثل «الحروب الهجينة»، أو «الحروب غير الأهلية» (Uncivil Wars)، وحروب الظل (Shadow War)، أو استخدام مصطلحات تتلبس لغة فلسفية مثل «حروب ما بعد الحداثة».

لكن تصدر مصطلح «الحروب الجديدة» القائمة وبات المصطلح الأكثر استعمالًا، دون أن يعني هذا أنه لا يجد من ينتقده ويسخف منه. البعض يقول إن ما نراه من صراعات عسكرية في بقاع العالم المختلفة كالشرق الأوسط والقارة الأفريقية لا يحمل أي جديد. فبحسب هؤلاء، الحروب الجديدة ليست جديدة حقًا. لقد أعمتنا الحرب الباردة عن رؤية «الحروب الصغيرة» أو تلك «الحروب منخفضة الحدة» التي استعرت في أرجاء الكوكب. لم تختف قط فظائع مثل استهداف المدنيين والاغتصاب الجماعي وتهجير السكان وقطع الطرق من قبل الفاعلين العنيفين من غير الدول. كل هذا صحيح ولا شك، فهذه الفظائع مظهر شائع للحروب على مر الزمان. لكن الجديد في «الحروب الجديدة» هو أنها خلقت خيالًا ومنطقًا جديدًا. تبدو هذه الحروب الحديثة وكأنها نقيض المنطق الكلاوزفيتي في تعريف الحرب. لم تعد الحرب مجرد مبارزة عقلانية بين الفرسان، لها معايير محددة سلفًا للنصر والهزيمة. ولم تعد هذه الحروب أيضًا تعترف بالثالوث الكلاوزفيتي القديم (الحكومة والجيش والشعب)، فأحد أطراف الحرب على الأقل ليس بحكومة ولا دولة قومية. قد يشن الحرب تنظيمًا عسكريًا لا يحظى بشرعية التمثيل من قبل الشعب بأكمله. هي معارك يفرزها خيال سياسي جامح ومنطق يزعم فيه هذا التنظيم أو ذاك أنه يمتلك حق خوض الصراع وامتلاك القوة باسم مجموعة اثنية أو عرقية أو دينية. هي في النهاية حروب لا تتمحور حول السياسة العسكرية بمعناها القديم (احتلال إقليم أو إجبار العدو للجلوس إلى مائدة التفاوض)، بل تتمحور حول سياسات الهوية.

منطق وخيال مختلف

اقتحمت الأكاديمية البريطانية **ماري كالدور** (Mary Kaldor)، ميدان السجال مدافعة عن «وجود الحروب الجديدة». وذكرت في طائفة متنوعة من الكتابات حول «الحروب الجديدة» أوجه الاختلاف بين هذه الحروب والحروب التقليدية (الكلاوزفيتية). تختلف الحروب الجديدة عن الحروب التقليدية في أربعة مظاهر أساسية: طبيعة الأطراف المنخرطة في الحرب، والأهداف المتوخاة من الحرب، علاوة على الخطط الحربية وسبل تمويل العمليات العسكرية. فالأطراف في الحروب التقليدية

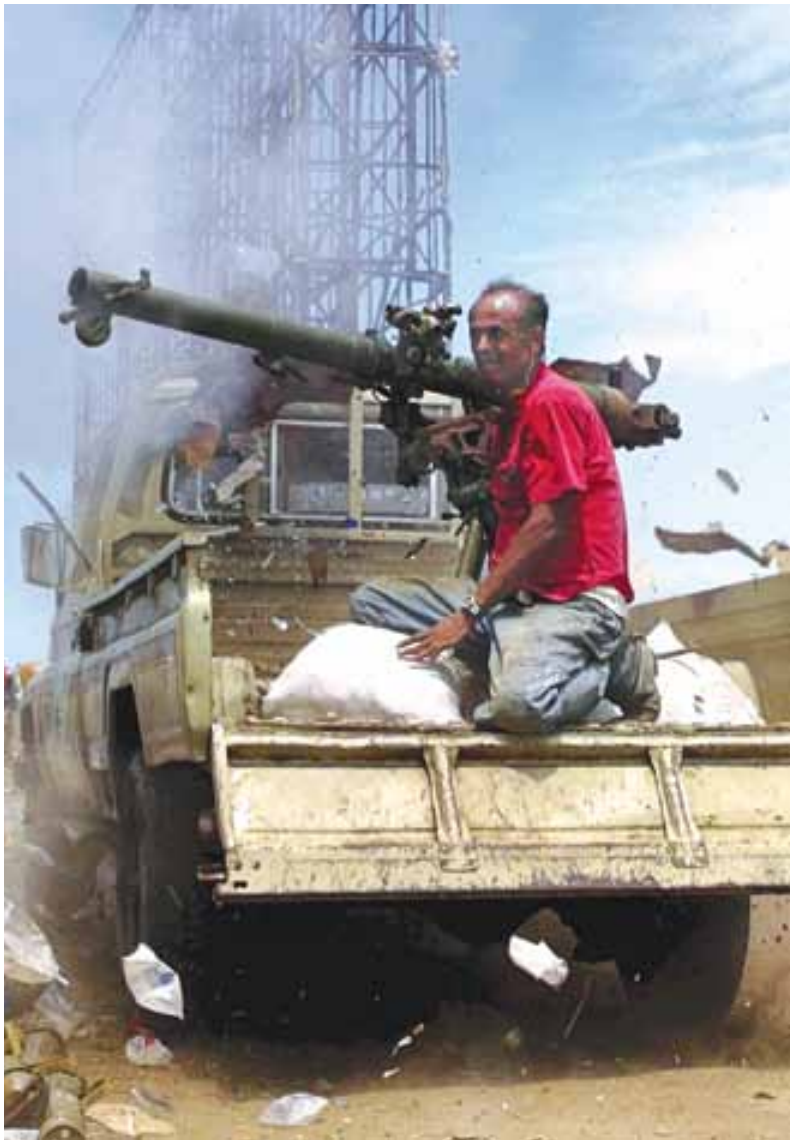

REUTERS

معروفة ومحددة، على عكس الحروب الجديدة التي تتعدد وتتنوع أطرافها. علاوة على ذلك، تستهدف الحرب التقليدية إخضاع العدو والظفر بمكاسب جيواستراتيجية أو إيدلوجية. لا تعرف الحروب الجديدة هذا الوضوح في الأهداف، فهي حروب تُشن غالبًا لغايات غائمة تتمحور حول الهوية، سواء كانت هوية اثنية أو دينية أو قبلية. أما على صعيد الميدان، فإن الخطط الحربية للمعارك التقليدية تركز على المواجهات المباشرة، وتضع نصب أعينها هدفًا هو تكبيد جيش الدولة العدو بأكبر قدر من الخسائر. في المقابل، تركز الحروب الجديدة على المدنيين، تهجرهم حينًا، وقد تمارس التطهير العرقي في أحيان أخرى، وقد توظف العنف الجنسي ضد النساء كوسيلة حربية. وأخيرًا، تختلف الحروب الجديدة في أن اقتصادها الحربي يعتمد على جملة من الأنشطة غير القانونية كتهريب النفط وفرض الجباية على سكان المناطق التي يسيطر عليها تنظيم عسكري ما، خلافًا للحروب التقليدية التي تشنها الدولة والتي تعتمد على الضرائب في تمويل حروبها.

تفرز الحروب الجديدة منطقًا مختلفًا عن نظيرتها التقليدية. تكمن إحدى صور المنطق الجديد في موقفه ونظرته من العنف. العنف في حالة الحروب الجديدة يبدو وكأنه غاية في حد ذاته. عنف يقتل السياسة بمعناها التفاوضي، ويعلي من شأن قتل الآخر. تخضع الحرب في هذا الصدد للتقسيم الذي طرحه عالم الاجتماع الفرنسي **ميشيل ويفوركا** (Michel Wievorka) بين الصراع (Conflict) والعنف (Violence). الصراع ليس فقط سمة كل الحروب التقليدية؛ فهو سمة لأي مجتمع بشري ويحدث عندما تتنازع الإرادات. من هنا يمكن تفسير ولادة الفكرة الديمقراطية ذاتها بأنها وسيلة «إدارة للصراع». يظهر العنف عندما تعجز الأطراف عن حل الصراع سلميًّا. فتندلع الحروب الجديدة في ظل دوامة عنف لا يُعرف متى تنتهي. تؤسس هذه الحروب لقطيعة مع أهداف الحرب التقليدية؛ ذلك لأنها لا تبحث عن التفاوض في كثير من الأحيان، ولا يشغلها تحقيق النصر بالمعنى المعروف. تهتم بممارسة أكبر قدر من العنف أكثر من انشغالها بالنصر. وعلى هذا يصبح المنطق السياسي للحرب الجديدة أنها مشروع للعنف جرى صياغته وتأطيره في مصطلحات ورؤية سياسية.

وجه آخر لاختلاف منطق الحروب الجديدة يكمن في شكل العلاقة بالدولة. تستهدف الحروب التقليدية –بطريقة أو بأخرى– إعادة تشكيل هيكل الدولة وصياغتها. وتظهر غالبًا فكرة «بناء الدولة» عندما تضع الحرب أوزارها (على غرار إعادة إعمار أوروبا بعد الحروب النابليونية أو إعادة إعمار القارة ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية). تقف الحروب الجديدة على النقيض، فهي لا تحاول بناء الدولة وإنما تسعى لتفكيكها. تتحين فرصة فشل الدول السلطوية في الاستجابة لتحديات المشاركة السياسية والمجتمعية للمكونات الاجتماعية ومن ثم تنشط في المواقع التي تترهل فيها قوة الدولة. تجد هذه الحروب في الدول الفاشلة وشبه الفاشلة ميدانًا خصبًا للعمل والنمو.

يُترجم العنف هنا –في الدولة الفاشلة أو شبه الفاشلة– بمحاولة إلحاق أكبر قدر من الأذى بالسكان المدنيين. معظم الحروب الجديدة هي حروب داخل الدولة يخوضها تنظيم ضد السلطة الحاكمة، أو صراع بين تنظيمين أو أكثر على الأرض نفسها. من هنا فالحرب الجديدة تمثل فرصة لممارسة العنف المنظم واسع النطاق ضد المدنيين (يأخذ أشكال القتل والتعذيب أو إعادة التوزيع الديمغرافي بالقوة)، خاصة لأن الدولة الفاشلة فقدت احتكارها للعنف المنظم. وعلى هذا تترهل الدولة فيما تقوى شوكة «الفاعلين العنيفين من غير الدول». وكنتيجة لذلك، يسود منطق الحرب الجديدة حتى لتبدو أحيانًا أنها تستقل بنفسها لتقطع كل أواصر الصلة بالمنطق الكلاوزفيتي القديم للحرب ■

المصادر:

كارل فون كلاوزفيتز، «عن الحرب»، ترجمة: سليم شاكر الإمامي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1997.

Kaldor, M. (2013). New and old wars: Organised violence in a global era. John Wiley & Sons.

Kaldor, M. (2013). In defence of new wars. Stability: International Journal of Security and Development, 2(1).

Wieviorka, M. (2009). Violence: A new approach. Sage.

لواء/عبد الغفار هلال*

يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات مستمرة جراء تطور النزاعات المسلحة المعاصرة. فهناك تحديات تتعلق بتصنيف النزاعات المسلحة ما بين نزاعات مسلحة دولية ونزاعات مسلحة غير دولية، وهناك تحديات تتعلق بماهية الأطراف التي تحمل السلاح، وهل لجميع المقاتلين الحقوق نفسها التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني.

أشكال الحروب تتجدد وكذلك نتائجها:

هل توفر القوانين الحالية الحماية للمدنيين؟

«الحرب كالحرباء قادرة على تغيير لون جلدها بشكل دائم لتوفيق مظهرها مع الظروف السائدة التي تشن فيها»، هذه مقولة الجنرال **كارل فون كلاوزفيتز** في كتابه «**عن الحرب**» الذي وضعه منذ نحو قرنين، وما تزال المقولة صحيحة حتى الآن. فالمشاهد أنه كلما تغيرت الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو طرأ كشف علمي كبير، غيرت الحرب من أساليبها ووسائلها لتتواءم مع ما طرأ من ظروف لتحقيق أهدافها. فالحرب ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة يسعى بواسطتها كل طرف من أطرافها لكسر إرادة الطرف الآخر باستخدام القوة المسلحة لإجباره على التسليم بالمطالب التي يبتغيها. ولما كان القانون الدولي الإنساني هو القانون الذي يهتم بالحرب باعتبارها أمرًا واقعيًّا، وتهدف قواعده إلى تخفيف ويلاتها قدر الإمكان في محاولة لأنسنة الحرب بعد أن صارت مستنقعًا للإجرام العالمي، تتأذى البشرية كلها من الممارسات التي تقع فيها. ولا عجب في ذلك! فالإنسان الذي يشعل الحروب في وقت الطيش هو نفسه الذي يكتوي بنارها، وهو الذي يسعى وقت الصحوة إلى التخفيف من ويلاتها. فكما أنه أصل الداء فهو مبتدع الدواء، وهو الذي وضع في هذا القانون قواعد عرفية وأخرى اتفاقية تكفل الحماية لبعض الفئات والأعيان أثناء النزاعات المسلحة، وتضع بعض القيود على وسائل وأساليب القتل. ولتحقيق غايات إنسانية تطبيقًا لقاعدة أصولية وضعها هذا القانون تقرر بأن «**حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وأساليب القتل ليس حقًّا مطلقًا**».

* خبير في القانون الدولي الإنساني ومساعد سابق لوزير الدفاع المصري.

فإذا كان هذا هو موضوع القانون الدولي الإنساني، فمن الطبيعي أن تتأثر قواعده بكل تغيير يطرأ على وسائل أو أساليب الحرب. وحقًّا أن هذا القانون يملك ترسانة كبيرة من القواعد القانونية العرفية والاتفاقية التي تنظم موضوعه حتى لتبدو كالصرح الكبير، لكنه صرح بُني على خبرات الحروب السابقة مما دفع البعض إلى القول بأن «**قواعد هذا القانون تأتي متأخرة بمقدار حرب**». ولكن هذا هو شأن القواعد القانونية كافة، فيقال دائمًا إن النصوص تتناهى والوقائع لا تتناهى. والوقائع المستجدة تحتاج أحكامًا جديدة، وليس هذا عيبًا في ذاته، إنما العيب هو التقصير في متابعة هذه المستجدات. وعلى ذلك فإذا دققنا النظر في الحروب الحالية سنجد مستجدات تستدعي إعادة النظر في بعض القواعد القانونية التقليدية المستقرة

من قبل. وهذه المستجدات من الكثرة بحيث لا يمكن التعرض لها دفعة واحدة لضيق المقام ولسوف نعرض بإيجاز لشيء منها.

AFP

تحديات جديدة

طرأ على التصنيف التقليدي للفئات المشاركة في الحرب بين مقاتل وغير مقاتل ظهور فئة تتحدى هذا التصنيف بقوة نتيجة اعتماد أطراف النزاع اعتمادًا متزايدًا على مدنيين من جنسيات مختلفة، والتعاقد معهم على أداء مهام كانت تعد عسكرية بحتة مما يدخل في اختصاص القوات العسكرية والأمنية للدول بما في ذلك من أنشطة حماية الأفراد والمعدات والمنشآت العسكرية والعمل في كمائن التفتيش وتدريب القوات المسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية واستجواب الأسرى والمعتقلين بل وحتى الاشتراك في عمليات قتالية. وقد ظهرت هذه الفئة تحت عدة مسميات كشركات الأمن الخاصة أو شركات الأمن العسكرية وغيرها، وتنامى دورها لدرجة فرضت واقعًا لا يمكن تجاهله. فعلى سبيل المثال، تعمل في النزاع المسلح الذي وقع مؤخرًا في العراق 181 شركة تضم نحو 48 ألف شخص من عدة جنسيات ليست دولها من أطراف النزاع.

وسلكت الدول هذا الأسلوب في حروب اليوم نتيجة لعدة أسباب منها اتجاهها لتخفيض أعداد الجيوش خفضًا للتكاليف بعد انتهاء الحرب الباردة، والتقدم العلمي الذي زاد من القوة النيرانية للأسلحة التي يحملها الفرد المقاتل، واتجاه التخطيط العسكري إلى زيادة الحرص على أرواح الجنود حفاظًا على الروح المعنوية لشعوبها. وكان من جراء تطبيق هذا الاتجاه أن دخلت الحرب في **كوسوفو** التاريخ كأول حرب لا يفقد فيها الطرف المنتصر جنديًّا واحدًا.

وبظهور هذه الشركات عاد إلى الأذهان شبح القوات المرتزقة التي كانت تحارب في فترات قديمة من تاريخ أوروبا بكل ما تضمنته من سلبيات أقلها السعي لإشعال الحروب والعمل على إطالة أمدها باعتبارها مصدر رزقها، وتجارتها الرابحة. وتعالت الأصوات متسائلة عن الوضع القانوني لهذه الشركات وللعاملين فيها من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني. فهل هم من المقاتلين فيجوز استهدافهم في مقابل عدم مساءلتهم عن المشاركة في القتل ما لم يرتكبوا جرائم حرب؟ وهل يحق لهم التمتع بوضع أسير الحرب وفقًا لأحكام الاتفاقية الثالثة من **اتفاقيات جنيف** إذا وقعوا في قبضة الطرف الآخر؟ أم أنهم من غير المقاتلين الذين تشملهم الحماية المقررة لأمثالهم من المدنيين بموجب «**اتفاقية جنيف الرابعة**»؟ أم هم من المرتزقة الذين نصت الفقرة الأولى (من المادة 47) من البروتوكول الإضافي الأول **لاتفاقيات جنيف** على حرمانهم من التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب؟ ثم عرفتهم الفقرة الثانية من نفس المادة على النحو التالي: «**المرتزق هو أي شخص: أ- يجرى تجنيده خصيصًا محليًّا أو في الخارج ليقاتل في نزاع مسلح. ب- يشارك فعلًا ومباشرة في الأعمال العدائية. ج- يحفزه أساسًا إلى المشاركة في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلًا من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة أو ما يدفع لهم. د- وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطنًا في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع. هـ- ليس عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع. و- وليس موفدًا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع بوصفه عضوًا في قواتها المسلحة.**»

وقد زاد من تعقيد هذا التعريف الفضفاض استلزام توافر الشروط الستة المذكورة مجتمعة معًا بما يصعب تطبيقه عملًا. حتى إن أحد خبراء القانون سخر من هذا التعريف بقوله «**إن أي مرتزق لا يستطيع أن يخرج نفسه من هذه الشروط الستة، يستحق أن تطلق عليه النار هو ومحاميه**».

نحو تعريف منضبط

وقد أطلقت سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادرة للإجابة على هذه التساؤلات في شأن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مجال النزاع المسلح، فاجتمع تلبية لهذه المبادرة خبراء حكوميون من 17 دولة في **مدينة مونترو** [غرب سويسرا] في الفترة ما بين 2006 و2008 عدة مرات. وفي النهاية صدرت في ختام هذه الاجتماعات، وثيقة ليس لها أي طابع ملزم، تهدف «**لتقنين استخدام تلك الشركات في أي ظرف خاص**»... «**وتبين الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة**».

جدير بالذكر أن هناك اتفاقيتين تجرمان الارتزاق كسلوك في ذاته يتكسب به المرتزق قوته من دماء البشر، كما تدعو الاتفاقيتان إلى تجريم هذا الفعل في قوانينها الوطنية. كما أنهما لا يفرقان بين أن يقع هذا السلوك في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. هاتان الاتفاقيتان هما: «**اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية**» للعام 1977 بشأن القضاء على ظاهرة المرتزقة في أفريقيا، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1989 لـ «مناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم».

أما البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف السابق الإشارة إليه وكذا باقي نصوص القانون الدولي الإنساني فليس فيها ما يؤكد أن سلوك الارتزاق في حد ذاته مخالفة أو انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح ما دام المرتزق لم يرتكب جريمة حرب. وكل ما رتبه هذا البروتوكول في حق المرتزقة إذا ما وقعوا في قبضة العدو عدم تمتعهم بوضع المقاتل أو أسير الحرب.

فإذا لاحظنا أن هذا البروتوكول الأول خاص بالنزاعات المسلحة الدولية، وأنه لا وجود لوضع أسير الحرب أصلًا في النزاعات المسلحة غير الدولية، ظهر لنا مدى الحاجة إلى إعادة النظر في تعريف المرتزق ليكون تعريفًا جامعًا مانعًا قابلًا للتطبيق ويرفع الشكوك المثارة حول عمل الشركات المشار إليها أو يؤكدها. والحاجة ملحة أيضًا لإضافة نص جديد يسوى بين وضع المرتزق في نزاع دولي والمرتزق في نزاع غير دولي مع اعتبار هذا السلوك في ذاته انتهاكًا جسيمًا أي بمثابة جريمة حرب.

وتبرز أهمية هذا المقترح الذي نقترحه إذا لاحظنا التحول الكبير الآخر الذي طرأ على شكل الحروب اليوم. فبعد انتهاء الحرب الباردة، والتطور العلمي الهائل الذي طرأ على الأسلحة على نحو تصاعدت فيه المخاوف من نتائج استخدامها إذ قد لا يمكن حصر آثارها المدمرة، فضلًا عن تكاليفها الباهظة، انحسرت الحروب الدولية التقليدية وحل محلها الحروب الداخلية في النزاعات المسلحة غير الدولية لتحقيق نفس الأهداف بأقل التكاليف وبدون استخدام القوات المسلحة لدول خارجية. فيكفي إشعال فتن داخلية تستند إلى تناقضات موجودة أو مفتعلة سواء طائفية أو عرقية أو تاريخية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

وسواء أدت هذه النزاعات المسلحة غير الدولية إلى هدم كيان الدولة أو إلى تدخل دولة أو دول خارجية لها مصالح من وراء هذا التدخل، فقد تحققت للعدو الخارجي أهدافه بدون القتل في نزاع مسلح دولي وبدون استخدام قواته المسلحة وبتكاليف أقل لا تزيد عادة على تحريض طرف أو أكثر من أطراف النزاع غير الدولي وتقديم الدعم بالمال وبالدبلوماسية الدولية وبالسلاح لطرف ما وأحيانًا لجميع الأطراف. وبذلك فقد أصبح الحد الفاصل بين النزاع الدولي وغير الدولي ضبابيًّا مثيرًا للخلافات القانونية ■

عبد الله علي عبو*

النزاعات المسلحة المدوَّلة:
بانتظار قانون واجب التطبيق

REUTERS

تشير الدراسات والبحوث إلى أن نسبة النزاعات المسلحة داخل الدول بدأت بالتزايد بشكل ملفت للنظر، إلى حدٍّ أصبحت معه هذه النزاعات تشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين أكبر من النزاعات المسلحة الدولية على حدِّ وصف المتخصصين بالقانون الدولي الإنساني.

مع تشعب وتضارب المصالح السياسية للدول، بدأت تظهر للعيان مشكلة التدخل الخارجي في هذه النزاعات الداخلية، وباتت لهذه المسألة آثارها ليس فقط على ما تقوم عليه العلاقات الدولية من مبادئ أساسية وعلى رأسها حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن أيضًا في كيفية توصيف هذا النوع من النزاعات التي تنطوي على تدخل خارجي لصالح أحد الأطراف أو لجميع أطراف النزاع، مما نجم عنه ظهور مصطلح «النزاعات المسلحة المدوَّلة»، (Internationalized Armed Conflict) وهذا المصطلح قد يكون مصطلحًا واقعيًّا وفقهيًّا أكثر من كونه قانونيًّا لأن القانون الدولي الإنساني لم يتطرق إليه.

ويمكن الإشارة إلى النزاعات المسلحة المدوَّلة بأنها تلك النزاعات التي تكون في الأصل داخلية مسلَّحة بين أطراف داخليين ولكنها في لحظة ما وفي ظروف معينة تصبح مدوَّلة من خلال تدخل خارجي مسلَّح واحد أو أكثر، لمساندة أحد أطراف النزاع أو أكثر من طرف، وذلك بهدف التأثير على نتيجة هذا النزاع وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية معينة، سواءً أكان هذا التدخل بشكل علني أو مستتر.

ويثير تحديد الطبيعة القانونية للنزاعات المسلحة المدوَّلة مشكلة حقيقية، فهناك صعوبة حقيقية في وصف هذا النزاع وتصنيفه طبقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني. فمن المعلوم أن القانون الدولي الإنساني حدَّد في كلٍّ اتفاقياته–من **اتِّفاقية لاهاي** 1907 مرورًا **باتفاقيات جنيف** للعام 1949 وانتهاءً بالبروتوكولين الإضافيين للعام 1977–نوعين من النزاعات المسلحة وهما النزاعات ذات الطابع الدولي (International Armed Conflicts) والنزاعات ذات الطابع غير الدولي (Non–International Armed Conflicts).

وإذا كانت صور النزاعات المسلحة الدولية والداخلية سالفة الذكر لا تثير أية إشكالية، إلا أنَّ الحال يختلف بالنسبة إلى النزاعات المسلحة المدوَّلة التي تثور بشأنها بعض الصعوبات، ذلك لأنه لا يمكن تصنيف هذا النزاع ضمن صور النزاعات المسلحة الدولية ولا الداخلية على حد سواء. فأحكام القانون الدولي الإنساني التي تنظم هذين النوعين من النزاعات لا يمكن أن تطبق بسهولة على النزاعات الداخلية التي تنطوي على تدخل أجنبي مسلح. ونتيجة لذلك يبقى هذه المشكلة بدون حلٍّ جذري في القانون الدولي الإنساني.

وبالرغم من الجهود التي بذلها فقهاء القانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها.

وهناك نماذج تاريخية لنزاعات مدوَّلة كان أساسها وجود نزاعات مسلحة داخلية بين أطراف محليين، ولكنها تعرضت لتدخلات خارجية فأضحى الصراع مدوَّلًا. ونعاصر اليوم نزاعات من هذا النوع في العالم وبالتحديد النزاع في سورية والنزاع في أوكرانيا، ومؤخرًا يمكن إضافة النزاع في اليمن إلى فئة النزاعات المسلحة المدوَّلة.

مشاكل التوصيف

ومن المؤكد اليوم أن هذه القواعد القانونية تحكم وتغطي آثار النزاعات المسلحة الدولية والداخلية ولا مشكلة قانونية تثار في هذا الصدد، ولكن المشكلة تكمن في الصعوبات التي تواجه تحديد القواعد التي ينبغي تطبيقها على النزاعات المسلحة المدوَّلة. والقواعد الواجبة التطبيق عليها. تكمن الصعوبة في أن النزاع المسلح المدوَّل يحتوي على عنصر أجنبي إلى جانب العنصر الداخلي، مما يشكل نزاعًا مسلحًا مختلطًا، ومن ثم لا يمكن القول بأنه صراع دولي ولا غير دولي. ولا يقدم القانون الدولي الإنساني أي حلول وسط بين القانون المطبق في النزاعات المسلحة الدولية، والقانون المطبق في النزاعات المسلحة غير الدولية.

ونستطيع أن نلخص أهم المشاكل التي تنجم عن النزاعات المسلحة المدوَّلة في النقاط التالية:

1– لكي يطبق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة المدوَّلة، فلا بد من تكييف قانوني لهذا النزاع، واعتباره إما نزاعًا

* رئيس قسم القانون بكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة دهوك– العراق. والمقال يعبر عن وجهة نظر الكاتب ولا يعكس بالضرورة رأي اللجنة الدولية.

مسلحًا دوليًّا تطبق عليه القواعد الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية، وإما نزاعًا مسلحًا غير دولي تطبق عليه القواعد الخاصة بالنزاعات المسلحة غير الدولية. إلا أن هذه العملية ليست بالأمر السهل دائمًا وذلك نظرًا لغموض وتداخل الأطراف المشاركة في النزاع المسلح المدوَّل، إذ يكون النزاع بين فصائل داخلية متقاتلة وكل فصيل منها مدعوم من دولة أو دول أجنبية أو من قبل مجموعات وأطراف أجنبية، وهذا يعني مواجهات مسلحة بين دولتين أو أكثر أو بين طرفين مسلحين فأكثر بطريقة غير مباشرة.

2- هناك مشكلة أخرى تتعلق بالجوانب الداخلية للنزاعات المسلحة المدوَّلة، التي تنطوي على عدم مساواة أساسية بين الدولة «الشرعية» التي تتحرك دفاعًا عن نفسها وفصائل المتمردين وبالتالي تسعى الدول المعنية مباشرة إلى إنكار مجرَّد وجود قوات متمرِّدة أو إمكانية أن تكون لمثل هذه القوات أية حقوق، وهو الأمر الذي يؤثر على القانون الدولي الإنساني المنطبق بين الدولة و«التمرُّد المدوَّل».

3- إن مشكلة توصيف النزاعات المسلحة المدوَّلة يُمكن الدول الأجنبية المتدخلة في النزاع من عدم الوفاء بالتزاماتها باحترام أحكام القانون الدولي الإنساني في ظروف النزاع، حيث إنه في ظلِّ غياب جهود غير متحيزة مكلفة بمسؤولية تحديد وضع النزاعات المسلحة يبقى المجال متاحًا لكل طرف بأن يوصف النزاع لمصلحته.

4-عدم وجود توصيف دقيق للنزاعات المسلحة المدوَّلة والقواعد الواجبة التطبيق عليها، وهو ما يمثل معضلة كبيرة للقضاء المختص بالنظر في الانتهاكات التي تقع أثناء مثل هذا النوع من النزاعات لتحديد مسؤولية مرتكبي الانتهاكات فيها مما يترك باب القياس والتفسير مفتوحًا أمام القضاء في هذه الحالة. ولعل ذلك كان واضحًا في تصدي المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لهذه المسألة في قضية المتهم **دوسكو تاديتش** (Duško Tadic). فقد اضطرت المحكمة للبحث في الحيثيات والملابسات والظروف المحيطة بالنزاع في يوغسلافيا، فضلًا عن الرجوع لقضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية للولايات المتحدة في نيكاراغوا عام 1986 للوصول إلى فهم دقيق لطبيعة هذا النزاع.

جهود الخبراء

من كلِّ ما تقدم يتوضح لنا حجم المشكلة الناجمة عن غياب توصيف دقيق وقانوني للنزاعات المسلحة المدوَّلة وعدم تحديد القواعد المطبقة عليها. وقد حاولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التصدي لهذه المشكلة في مؤتمر الخبراء الحكوميين لتطوير القانون الدولي الإنساني العام 1971، فاقترحت على المشاركين اعتماد النص التالي «في حالة النزاع المسلح الداخلي عندما يتلقى أحد الأطراف أو كلاهما فوائد ومساعدات من قوات أجنبية توفرها دولة ثالثة، يتعين على أطراف النزاع تطبيق القانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة الدولية»، ورأت اللجنة الدولية أن هذا المقترح إذا ما تمَّ قبوله سوف يوفر الحماية لجميع ضحايا النزاعات الداخلية المدوَّلة دونما اعتبار للطرف الذي ينتمون إليه، ولكن المقترح واجه الرفض آنذاك. فقد رأى الخبراء أن إقرار ذلك سيشجع المتمردين على طلب المساعدات الخارجية من أجل تحسين وضعهم القانوني. ونتيجة لهذا الاعتراض عادت اللجنة لتطرح صيغة معدلة في الدورة الثانية للخبراء الحكوميين العام 1972 بحيث تطبق القواعد الإنسانية في مجملها على النزاع الداخلي إذا كان الطرفان (الحكومة والمتمردون) تلقيا الدعم والمساعدة الخارجية. ولا تطبق هذه القواعد إذا كان المتمردون تلقوا المساعدة بمفردهم، ولكن المقترح جوبه بالرفض أيضًا لنفس المبرر السابق على أساس تقوية المركز القانوني للمتمردين، الأمر الذي دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتخلي عن سعيها لإدراج النزاعات المسلحة المدوَّلة في البروتوكولين الإضافيين للعام 1977.

هناك صعوبة حقيقية في تحديد الطبيعة القانونية للنزاعات المسلحة المدوَّلة

إن بقاء هذه المشكلة بدون حلول واقعية إلى يومنا هذا ومع غياب المعالجة الحقيقية لها في القانون الدولي الإنساني يُعدُّ حالة شاذة وغير مقبولة، لا سيما في ظلِّ تصاعد وتنامي النزاعات المسلحة المدوَّلة في دول عديدة في العالم كما أشرنا سابقًا وهو ما يتطلب بذل جهود أكثر من الدول من أجل الوصول إلى تنظيم قانوني دولي لهذه النزاعات والقواعد القانونية الواجبة التطبيق عليها في القانون الدولي الإنساني.

وفي ظل غياب الحلول الجوهرية لهذه المعضلة تبقى الحلول الفقهية والقضائية هي البديل لسدِّ الفراغ في مثل هذه الأحوال رغم أنها ليست حلولًا جازمة. دعا البعض في سبيل حل هذه المشكلة إلى تجاوز التمييز القانوني التقليدي بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة الداخلية، وبذلك يكون للقانون الدولي الإنساني كيان موحد يسري بمجرد وجود نزاع مسلح، وإن من شأن هذا الكيان الموحد للقانون الدولي الإنساني الذي يطبق في جميع السياقات أن يهدئ القلق من أن يؤدي السماح للتدخل الأجنبي بتدويل نزاع داخلي إلى خلق حافز للجماعات المتمردة لدعوة هذا التدخل، مما يترتب عليه تصعيد الأعمال العدائية بسرعة كبيرة. إن أي حافز من هذا النوع مصدره بلا شك التناقض الحاصل بين القانون الذي ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وهو تناقض يمكن التخلص منه بإيجاد تعريف واحد للنزاع المسلح يشمل العناصر الدولية وغير الدولية على حدٍّ السواء.

أما على صعيد القضاء، فقد حاولت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بدورها البحث عن مبرِّرات لتطبيق القانون الدولي الإنساني على هذا النوع من النزاعات، وذلك بمناسبة تكييفها للنزاع الذي دار في يوغسلافيا العام 1992 إذ قررت المحكمة أن العديد من القواعد المتعلقة بالنزاعات المسلحة الدولية، أصبح من الممكن تطبيقها على النزاعات المسلحة غير الدولية. وأصبح العديد من المبادئ التي تضمنتها المادة الثالثة المشتركة بين **اتفاقيات جنيف** الأربع للعام 1949، من قواعد القانون العرفي، وبالتالي فإن نص المادة الثالثة من قانون المحكمة الذي يكرر ما ورد في نص المادة الثالثة المشتركة ينطبق على جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي العرفي، سواء كانت في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية وكذلك هو الأمر بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية. وقد انتهت المحكمة إلى أن هناك قاعدة عرفية مستقرة، لا تشترط ارتباط هذا النوع من الجرائم بنوعية النزاع سواء كان دوليًّا أو غير دولي.

ولكن لا بد من القول هنا أن ما تقدم من حلول وضعها الفقه أو القضاء ليست حلولًا جذرية للمشكلة القائمة، فرأي الفقه غير ملزم للدول، ولا يمكن بناء أثر قانوني عليه ما لم يحظ بموافقة المجتمع الدولي عبر صياغته في نصوص قانونية لمعالجة الموضوع، وحكم القضاء (محكمة يوغسلافيا) كان حلًّا وقتيًّا لنزاع محدَّد في أراضي يوغسلافيا السابقة، ولا يمكن تعميم هذه السابقة القضائية على الحالات الأخرى للنزاعات المسلحة المدوَّلة ■

حوار مع المستشار محمد أمين المهدي:

الحروب الجديدة تفرض تحديات عسيرة على القضاء الدولي

تناقش «الإنساني» مع القاضي والخبير في القانون الجنائي الدولي الدكتور محمد أمين المهدي التحولات على صعيد القضاء الجنائي الدولي وتحديات التصدي للجرائم الأشد خطورة في النظام الدولي في ظل الموجة الجديدة من الحروب.

ICRC

حاوره: **أحمد زكي عثمان**

للمستشار محمد أمين المهدي رحلة قانونية حافلة في مصر، فقد ترقى في المناصب القضائية حتى وصل إلى رئاسة مجلس الدولة، واحدة من أكبر المؤسسات القضائية المصرية خاصة في مجال إقرار الحقوق والحريات. وفي العام 2000، رشحته الحكومة المصرية كي يكون قاضيًا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة التي قضاها في منصبه في المحكمة الدولية (من تشرين الثاني/نوفمبر 2001 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، أصدر العديد من الأحكام المهمة.

■ **توليت منصبًا قضائيًا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أوائل الألفية الثالثة. هل لك أن تعود بالذاكرة قليلًا وتصف لنا طبيعة المشهد القانوني الجنائي الدولي في تلك الفترة؟**

أعتقد أن عقد التسعينيات كان فترة غلب فيها صوت القانون على صوت القوة. في ذلك الوقت، كانت الفرحة طاغية لاتفاق دول العالم، بخاصة الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن على إنشاء محاكم جنائية دولية. ليس محكمة واحدة وإنما اثنتين. واحدة في العام 1993 وهي المحكمة الخاصة بجرائم الحرب التي وقعت في يوغسلافيا السابقة، والثانية في العام 1994 وهي المحكمة الخاصة بجرائم الحرب التي وقعت في رواندا. كان اتفاق الدول الخمس أساسيًّا لإنشاء هذه المحكمة، فمن دونه كان يستحيل إنشاء مثل هذه المحاكم. كانت هذه هي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانتهاء انقسام العالم إلى معسكرين. تصورنا نحن كرجال قانون أن صوت القانون سيعلو على صوت القوة. أصبح المجتمع الدولي يتكلم، نوعًا ما، لغة واحدة تستطيع أن تحقق العدالة وتطبق مفاهيم القانون الدولي الإنساني. اعتقدنا أن هذه ستكون بداية لوضع المجتمع الدولي على الطريق الصحيح وهو سيادة القانون. وتُوجت هذه الأجواء بالاتفاق على «**معاهدة روما**» سنة 1998 [النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية].

■ **إذن كان عقد التسعينيات وفقًا لرؤيتك هو عقد التفاؤل لتطبيق القانون؟ ولكن بعد ذلك كان هناك عام مفصلي على حد تعبير الكثيرين وهو العام 2003 الذي شهد غزو الولايات المتحدة للعراق؟**

هذا صحيح. كان هناك تفاؤل في التسعينيات لكن السنة المفصلية كانت 2001 وليست 2003. ففي العام 2001 ومع ابتداع نظرية «الحرب ضد الإرهاب»، وتقسيم الدول إلى «حلف الشيطان» في مقابل «حلف الخير» سببه المعلن هو الاعتداء على أبراج التجارة العالمية في **نيويورك** ومبنى **البنتاجون** [أحداث أيلول/سبتمبر 2001]. وتلت ذلك مشاكل قانونية كثيرة مثل الوضع القانوني لمقاتلي تنظيمي «**طالبان**» و«**القاعدة**» [في أفغانستان] لأن الولايات المتحدة وصفتهم «بغير الخاضعين لأي قانون»، ومن ثم بموجب ذلك اعتبرت أنه يمكنها القبض عليهم ووضعهم في المعتقلات من دون محاكمة.

يرى البعض أن هناك فروقًا ما بين الحرب في أفغانستان والحرب في العراق من ناحية الأطراف المشتركة في النزاع. ففي العراق مثلًا تعدد الفاعلون المنخرطون في الحرب أو حاملو السلاح...

بعد غزو العراق تم حل الجيش العراقي وهو كان قرارًا غريبًا، لأنه أصبح هناك سلاح من دون جيش، وبالتالي يمكن لأي شخص

مؤمن بأن النصر سيكون للحق وللقانون في النهاية

عندما يحدث انعدام في أداء الدولة لمهمتها الأساسية وهي الحفاظ على الأمن، فإن كل شخص يحتمي بسلاحه

أن يحمل السلاح ويفعل به ما يشاء. وبدأت ظواهر طائفية غريبة تحدث من مهاجمة مساجد لطائفة ما أو حجاج خلال زيارة أماكن مقدسة، وكلها مشاهد حدثت تحت نظر القيادة الأميركية التي كانت مسؤولة عن الوضع. كانت مشاهد مقززة ومروعة، هدفها إشاعة جو من الرعب في المجتمع العراقي، وهو الرعب الذي يقابله التسلح. عندما يضعف أداء الدولة لمهمتها الأساسية وهي الحفاظ على الأمن، فإن كل شخص يحتمي بسلاحه. وسبق لي أن قلت في ندوة عُقدت بمناسبة طرح النسخة العربية لكتاب **أنطونيو كاسيزي** [قاض إيطالي بارز والرئيس السابق للمحكمة الخاصة بلبنان] عن القانون الجنائي الدولي، أن لدى الدول العربية وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط بالذات مرارة من كيفية تطبيق المجتمع الدولي لأحكام القانون الدولي عمومًا في المنطقة وليس فقط الجنائي. فمثلًا لم تراع دول الانتداب ولم تحترم واجباتها وهي تنسحب من الدول التي جرى انتدابها فيها كما هي الحال في فلسطين. كما أن دولًا كبرى أعضاء في مجلس الأمن شاركت في الاعتداء على دولة عربية هي مصر في العام 1956. يضاف إلى ذلك فرض عقوبات تحت غطاء مجلس الأمن والأمم المتحدة على دول عربية مثل العقوبات الاقتصادية على العراق التي شملت حظر توريد أمصال وألبان للأطفال، مما أدى إلى وفاة نحو 800 إلى 900 ألف طفل بحسب ما جرى توثيقه. وهذه في حد ذاتها جريمة، تصل لحد جريمة ضد الإنسانية، لأنه لا يمكن أن تكون الألبان أو الأمصال للأطفال أدوات حرب.

■ **في عالم ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر وبعد غزو العراق وموجة الجرائم الجنائية الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هل استمرت نظرتكم المتفائلة لتطبيق القانون على الأطراف التي ترتكب هذه الجرائم؟**

أنا كرجل قانون لا بد أن أكون متفائلًا، كما أنني مؤمن بأن النصر سيكون للحق وللقانون في النهاية. ولكن هذا لا يمنع أن السياسة بدأت تتغلب.

■ **ماذا عن العدالة الدولية حاليًا في ظل موجة العنف التي أعقبت ما يُعرف بـ «الربيع العربي» واندلاع النزاعات والانتهاكات الخطيرة في دول عربية عدة؟**

فيما يخص العدالة الدولية نبدأ أولًا **باتفاقية روما** [المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية] والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002. لقد وُصفت هذه المحكمة بحق بأنها مارد ولكن بلا أذرع. فعند اختيارها لقاضٍ دولي، تختاره المحكمة بكل دقة وموضوعية وحياد. ولكن في الواقع عندما أرغب كقاضٍ بإصدار حكم، من أين لي أن أتحرى الحقيقة؟ عليَّ أن أستدعي الشهود وأستدعي المتهمين. كيف لي ذلك من دون مساعدة المجتمع الدولي؟ المحكمة ليست لها قوة تنفيذ على الأرض. وهي الحال بالنسبة للكثير من القضايا التي تنظر. إذ تنص القواعد المتبعة في المحكمة الجنائية في **لاهاي** على أن يكون المتهم حاضرًا وهو أمر لايمكن حدوثه من دون تعاون الدول. وقد جرى تعديل القواعد لتجيز استمرار المحاكمة في غياب المتهم إذا كان يتولى منصبًا تنفيذيًّا في حكومته يقتضي تواجده في بلده. أنا لا أقول إن هذا القرار سلبي أو إيجابي ولكني أرصد ظاهرة تحلل القوانين فيما يخص التعامل مع الرؤساء. والمقصود بهذا القرار كان نائب رئيس كينيا **وليام روتو** المطلوب للمحاكمة بجرائم ضد الإنسانية. يدل هذا على مشكلة في تطبيق القانون ويدل أيضًا على واقعية. إذا قلنا إنه لا يمكن الاقتراب منهم لأنهم رؤساء ومسؤولون، فهذا معناه انتقائية في تطبيق القانون.

■ **في عالم الصراعات حول العالم عشرات التنظيمات المسلحة التي يُحتمل تورط عناصرها في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فكيف يتعامل القانون الدولي الإنساني مع هذه الجماعات؟**

حدث تغير في قانون الحرب؛ أي القانون الدولي الإنساني. تغيير في الأحكام وفي المفهوم. هناك شرط في التعامل مع فصيل أو تنظيم مسلح هو أن يكون له رئيس مسؤول بحيث يستطيع أن يفرض تطبيق القانون على أتباعه. إنما الوضع الآن ملتبس. هناك جماعات لا تعترف بأي قانون غير ما تضعه هي من قوانين. هذه الجماعات لا تعترف بالقانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني أو بالمحاكم الدولية. هناك جماعات تطبق أحكامها الخاصة على الأسرى وغيرهم. كما أن هناك عشرات الفصائل المسلحة وهذا يزيد الالتباس. هناك أيضًا موضوع حماية المدنيين وهو القاعدة المسلم بها والأساس للقانون. الاحتماء بالمدنيين كدروع بشرية من كبرى الجرائم في القانون الدولي. وعلى حد علمي أصبحت متكررة وعملة متداولة. لا أريد أن أقول إن هؤلاء فقط هم من اقترفوا هذه الانتهاكات، فهناك دلائل تفيد بأن قوات حكومية تستهدف أيضًا الصحافيين عمدًا. ونشاهد في أنحاء كثيرة من العالم كيف أصبح الصحفيون يتعقبون ويستهدفون بالرغم من أنهم يتمتعون بالحماية طبقًا للقانون الدولي الإنساني.

البعض يرى أن الإطار القانوني الذي يحمي عمل الصحفيين في النزاعات غير كاف؟

الصحفيون على الأقل مدنيون، وهذا هو شكل الحماية في حده الأدنى بوصفهم عناصر غير مقاتلة. لا يجوز استهداف الصحفيين لأنهم عناصر مدنية، وأساس القانون هو التفريق بين المدني والعسكري والأعيان المدنية والعسكرية. لكن هذا الحد الأدنى لا يمنع من استهدافهم. وجريمة استهداف الصحفي أو غيره واحدة، هي جريمة حرب. ومن ثم لا بد أن يكون للصحفيين في النزاعات حماية خاصة على غرار العاملين في الصليب الأحمر أو العاملين في الأمم المتحدة.

■ **هل تشكل الجماعات المسلحة ضغطًا أو مأزقًا للقانون الدولي الإنساني؟**

طبعًا من غير المتصور أن تنعقد المحاكمات في دول تسيطر على أجزاء منها هذه الجماعات. كما أن بعض الدول لا توجد بها حكومة وبالتالي لا يوجد قضاء، ما يجعل الملجأ الأخير هو القضاء الدولي. عليك أن تجري تحقيقًا عن المسؤول عن الجرائم حتى تحضره وتحاكمه. مشكلة أخرى قد تظهر مع تدخل أطراف أجنبية في الصراع. وقد وضعت محكمة يوغوسلافيا معيارًا لتدويل ●●●

الصراع، وهو أن يكفي أن يكون للدولة الأجنبية سيطرة عامة على العمليات حتى يأخذ الصراع صفة الدولية. هناك في بعض الدول شبه وجود لحكومة مركزية، ولكن هذه الحكومة لا تسيطر على كامل الوضع، وبالتالي ماذا ستفعل أي محكمة دولية إن كان المجتمع الدولي غير حاسم في إنهاء هذا الصراع؟

■ **هل يمكن أن تشرح أكثر هذه النقطة؟**

في يوغسلافيا مثلًا جرى إنهاء الصراع بالتدخل الدولي واستخدام القضاء كوسيلة لحسم النزاع على الأرض. الفكرة كلها هل هناك إرادة جادة دولية في تطبيق القانون؟ وقد استخدم المجتمع الدولي مثلًا ورقة المعونة مع صربيا لحثها على تسليم الرئيس الصربي الأسبق **سلوبودان ميلوشيفيتش**، وكانت ورقة المعونة هي سبب تيسير وتسهيل القبض على **ميلوفيتش** ومحاكمته.

■ **بناء على خبرة المحاكم الدولية في يوغسلافيا ورواندا، هل ترى أن هذه المحاكم حققت أهدافها الأساسية؟**

لولا ما حكمت به المحكمتان لما كان هناك اتفاقية مثل **اتفاقية روما**. التراث القضائي الدولي كان يقتصر قبل هاتين المحكمتين [يوغسلافيا ورواندا] على محاكمات **نورنبيرغ وطوكيو** إثر الحرب العالمية الثانية في عامي 1945 و1946. منذ ذلك الحين حدثت فجوة كبيرة جدًّا في الانتهاكات الدولية والقوانين. أسهمت محكمتا يوغسلافيا ورواندا في تطوير تطبيق القانون. وأرّخت المحكمتان لجريمة الإبادة الجماعية، وتحديد المسؤولين عنها، وكذلك تطبيق معايير للتفرقة بين النزاعات الدولية وغير الدولية. أثرت هذه الذخيرة القضائية الضمير الإنساني، وهو ما انعكس أيضًا على المحاكم الجنائية المختلطة مثل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.★ هذه المحكمة الأخيرة استندت في ما استندت إليه من تعريف لجريمة الإرهاب إلى حكم صدر من محكمة يوغسلافيا وكنت عضوًا في الدائرة التي أصدرته. القضية كانت حول إشاعة الرعب في المدنيين. قال المحامي عن المتهم، وهو الجنرال «**غاليك**» Galic، «إن أقل شيء يثير الرعب خلال الحرب فكيف يمكن التفريق بين الرعب المتعمد وغير المتعمد؟» كنت مكلفًا بكتابة هذا الشق من الحكم واقتنع به الجميع. وقلت إن الأساس هو وجود نية لإشاعة الرعب بين المدنيين.

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان مقرها مدينة لاهاي في هولندا. شُكلت من قبل مجلس الأمن للنظر فيما توصلت إليه لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ■

في حروب اليوم:

الأخلاق أيضًا تتصارع

لم تعد الأطراف الرئيسية المشاركة في حروب اليوم بالضرورة دولًا إنما هي في أحيان كثيرة ميليشيات مسلحة غير تابعة لدولة أو تحالف من قوات دولية يجرى تجميعها لمواجهة دولة ما أو ميليشيا مسلحة. ويبدو لسان حال المنخرطين في تلك الحروب «عندما تقرع طبول الحرب فلتذهب الأخلاق إلى الجحيم».

وإذا كانت الانتهاكات الإنسانية التي تصاحب الصراعات ليست بالأمر الجديد غير أن التطور الذي شهدته المجتمعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يدفعنا للتساؤل عن معنى الغياب شبه التام للسؤال الأخلاقي لدى الأطراف المنخرطة في هذه الحروب؟ ولماذا تختفي أخلاقيات الحرب خلف ستار مسرح العمليات القتالية؟

فقد وضع الفيلسوف جان جاك روسو في كتابه الشهير «العقد الاجتماعي»– كما غيره من المفكرين كالإمام محمد بن الحسن الشيباني والفيلسوف هوجو جروسيوس – النواة الصلبة لما يسمى الآن بالقانون الدولي الإنساني أو قانون الحرب حين قال بأن الحرب علاقة بين الدول لا بين البشر وأن العداء للجنود لا للإنسان بحيث يعود الجندي، بمجرد أن يلقي سلاحه ويستسلم، إنسانًا فقط لا يحق لأي كائن الاعتداء على حياته. ويجمع فقهاء القانون الدولي بأن مصدره الأساس هي أخلاقيات الحروب المنصوص عليها في الحضارات القديمة والشرائع الدينية المختلفة.

غير أن أفكار أنصار مدرسة «الواقعية» في السياسة أو «السياسة الواقعية» (Realpolitik) يبدو أنها اليوم تطغى على غيرها من المدارس. فأتباع المدرسة «المثالية» (Idealism) مثلًا رفضوا مفاهيم توازن القوى وسباق التسلح واستخدام القوة وأكدوا على التزامهم بالأخلاق العامة والمتعارف عليها في المواثيق الدولية المختلفة. في المقابل تتمسك السياسة الواقعية بأن الاعتبارات الأخلاقية لا علاقة لها بأي اعتبارات في الحرب معتبرة عالم السياسة والعلاقات الدولية حقلًا للقوة فيما الأخلاقيات تمثل رفاهية لا يمكن لرجال السياسة الانغماس فيها. هذا الفكر أسسه المؤرخ الإغريقي ثوسيديديس في كتابه «تاريخ الحرب البلوبونيزية» ودعمه الفيلسوف الإيطالي نيكولو مكيافيلي في كتابه «الأمير» في بدايات القرن السادس عشر. ثم طور هذا الفكر هانز مورغنتاو(Hans Morgenthau) - أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية - والذي أكد بأن رجال الدولة يفكرون

REUTERS

ويعملون وفقًا لغاية تعرف بأنها القوة، وهي الفكرة التي هذبها قليلًا البروفيسور كينث والتز (Kenneth Neal Waltz) بتأسيسه للمدرسة «الواقعية الجديدة» (Neorealism) مناديًا بألا ينظر إلى القوة كغاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لبقاء الدولة.

وبالنظر إلى الواقع الذي نعيشه اليوم يتعين علينا أن نسأل أنفسنا : أيٌّ من المدرستين انتصر؟ المدرسة «الأخلاقية/ المثالية» أم مدرسة «السياسة الواقعية» ؟ ولماذا؟ إن الإجابة على هذين السؤالين يمكن أن نجدها في المستجدات على مسرح العمليات القتالية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية. غير أن الشواهد كلها تدل على طغيان لمدرسة «السياسة الواقعية» بوصفها المرجع الأول الذي يلجأ إليه صانعو القرار في عالمنا اليوم– مهما اختلفت أيدولوجياتهم.

فلنأخذ كمثال الحق في «حماية الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية»، فهو حق وخلق متفق عليه ومنصوص على حمايته

يلجأ بعض صانعي القرار إلى فكر «السياسة الواقعية» من أجل إباحة جريمة التعذيب عن طريق التحايل على النص القانوني الأخلاقي

عمر مكي*

والالتزام به –بلا استثناء– في كافة المواثيق الدولية والشرائع الدينية المنطبقة في زمني السلم والحرب على السواء. فقد نصت المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 7 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وهو ما أكدته أيضًا اتفاقيات القانون الدولي الإنساني المعنية بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في نصوص المادة 12 من اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية المعنيتين بحماية الجرحى والمرضى والغرقى في الميدان والبحار؛ والمادتين 17 و89 من اتفاقية جنيف الثالثة المعنية بحماية أسرى الحرب؛ والمادة 32 من اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين والمادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول المطبق في حالات النزاعات المسلحة الدولية؛ والمادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع –السالف ذكرها– والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني المطبق في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية.

ونخص بالذكر هنا تعريف جريمة «التعذيب» الذي أوردته اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ودخلت حيز النفاذ في 26 حزيران/يونيو 1987 والتي قررت في مادتها الأولى بأنه: « يقصد «بالتعذيب» أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًّا كان أم عقليًّا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيًّا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.» والتي أضافت في مادتها الثانية بأنه «**لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيًّا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدًا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب**».

ومع ذلك يلجأ بعض صانعي القرار إلى فكر «السياسة الواقعية» من أجل إباحة جريمة التعذيب عن طريق التحايل على النص القانوني الأخلاقي وتبني وسائل جديدة تؤدي إلى إلحاق ذات الضرر بالشخص محل التحقيقات متعللين باستخدام ما يسمونه «وسائل تقنية حديثة» بوضعه في مواقف تسبب ضغطًا عصبيًّا شديدًا لا يمكن لبشر تحمله بحجة الوصول إلى معلومات أو تحقيق العدالة.

ومن ناحية أخرى، فإن بعض أطراف النزاعات اليوم لا يعترفون أساسًا بالقانون الدولي ويرون أنه «صنيعة الغرب» لا سيما بعض المجموعات ذات الإيديولوجيا الدينية. فحماية الشريعة الإسلامية مثلًا للنفس الإنسانية كانت وما زالت حماية عامة شاملة لكل ما يتصل بالإنسان من حقوق وحريات. ذلك أن الاعتداء على الحق وانتهاك الكرامة أو سلب الحرية «مخالف للتكليف ومعصية للخالق».

ولكن هناك من يرى أنه يمكنه الالتفاف على تلك الحماية المقدسة لحقوق الإنسان في الشرع أيضًا باستخدام منطق السياسة الواقعية في تعامله مع بعض القواعد الفقهية مثل قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» متناسين ما أجمع عليه الفقهاء بأن الاضطرار لا يمكن أن يكون سببًا في إسقاط حقوق الآدميين لأن «الضرر لا يزال بمثله» إذ «الضرر يزال بلا ضرر» و «لا يكون الاضطرار مبطلًا لحق الغير»...

إذا كنا مضطرين جميعًا أن نشهد هذه الصراعات والحروب –وهي قطعًا سنة كونية فإن اهتمامنا الأول يجب أن يكون بالعمل على تخفيف المعاناة الناجمة عنها وذلك يحدث عند فهمنا لأهمية احترام أخلاقياتها المجسدة في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني والاقتناع بأن ما قاله مكيافيلي منذ خمسة قرون مضت بأن «الغاية تبرر الوسيلة» لم ولن يكون صحيحًا ■

* المستشار الإقليمي لشؤون القانون الدولي الإنساني في اللجنة الدولية –القاهرة

العنف الجنسي كوسيلة للحرب يعززها غياب آليات العقاب

يتسع نطاق ممارسة العنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة وأعمال العنف. وتلجأ بعض الأطراف في الحروب التقليدية أو الحديثة إلى استخدام العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب. في هذا الحوار تشرح مستشارة اللجنة الدولية لشؤون العنف الجنسي السيدة كولين رابنو أنماط العنف المختلفة ضد النساء التي جرى رصدها في النزاعات ودور اللجنة الدولية في حماية ضحاياه.

AFP

■ برأيك ما هي أنماط العنف الجنسي الرئيسة في النزاعات الحالية على مستوى العالم؟

هناك سمتان رئيستان للعنف الجنسي: أنه مستتر وأنه يحدث في إطار أنماط عنف أوسع نطاقًا. وغالبًا ما يُنظر إلى العنف الجنسي بوصفه ظاهرة غير مرئية. ويرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى التابوهات بالإضافة إلى شعور ضحايا العنف الجنسي في الغالب بالخزي والوصم الذي يمنعهم من طلب المساعدة. ومع ذلك، نادرًا ما يحدث العنف الجنسي بمعزل عن غيره من حوادث العنف، إذ عادة ما يشكل العنف الجنسي جزءًا من نمط أوسع نطاقًا من العنف والانتهاك الذي يتضمن النهب والقتل وتدمير الممتلكات والخطف. وتتضمن الأنواع الشائعة للعنف الجنسي الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والزواج القسري. وفي حين أن النساء والفتيات غالبًا ما ينظر إليهن بوصفهن ضحايا العنف الجنسي، فقد يكون الرجال والصبية أيضًا ضحايا لعنف جنسي.

■ هل يعد «الاستعباد الجنسي» النمط الرئيس للعنف الجنسي في النزاعات الأخيرة في الشرق الأوسط وكذلك على مستوى العالم؟

غالبًا ما يوظف العنف الجنسي كاستراتيجية خاصة أو تكتيك للحرب في بعض النزاعات. أما «الاستعباد الجنسي» فهو بكل تأكيد ظاهرة لطالما كانت حاضرة في حروب مختلفة بما فيها الحرب في سيراليون والحرب في ليبيريا، ولا تزال سائدة في نزاعات عدة عبر العالم. ونشهد في مناطق معينة في الوقت الحالي أفعالًا مثل خطف يتبعه زواج قسري للمختطِفين. وتُجبَر الضحايا بعد ذلك على القيام بأفعال جنسية أخرى، فيصبحن أسيرات جنس، أو قد يُجبَرن على حمل السلاح.

■ إلى أي مدى يمكننا أن نقول إن الإطار القانوني الدولي مؤثر أو غير مؤثر في حظر وتجريم العنف الجنسي في النزاعات المسلحة؟

العنف الجنسي محرم قانونًا بموجب القانون الدولي الإنساني. ويحظر القانون الدولي في كل من النزاعات الدولية وغير الدولية المسلحة الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى. وفي حين أن اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول ذكرا على وجه الخصوص حظر اغتصاب النساء فقط، فإن الرجال والصبية والفتيات أيضًا يتمتعن بالحماية ضد الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى من خلال مواد أوسع نطاقًا في القانون الدولي (مثل القانون العرفي

والبروتوكول الإضافي الثاني... إلخ). والعنف الجنسي محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة رئيسة من خلال حظر التعذيب والمعاملة القاسية المهينة وغير الإنسانية. وهذه المحظورات منصوص عليها أيضًا في القانون العرفي الدولي. ويتسم هذا الإطار القانوني الذي يحظر العنف الجنسي بالشمول. مع ذلك، قد تبرز بعض المسائل عند تطبيق هذه القوانين. فالمشكلة هنا ليست في الشروط أو النص إنما في تطبيق الشروط من قبل الدول والجماعات المسلحة من غير الدول. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الحكومات والجماعات المسلحة لضمان التطبيق الملائم لهذه القوانين وإدماجها في القانون المحلي والأطر المعيارية، وكذلك الدخول في حوار مع الجماعات المسلحة لرفع مستوى الوعي بشأن القوانين.

■ ما هو دور ثقافة الإفلات من العقاب في إدارة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة؟

يعد **الإفلات من العقاب** عاملًا رئيسًا في إدارة العنف الجنسي. فهناك ثلاثة عوامل رئيسة تسهم في تعميق هذه الثقافة، أولًا: دولة لم تطبق التزاماتها الدولية والإقليمية بحظر العنف الجنسي بسن قوانين محلية علاوة على أنها لا توفر أي تدريب للعاملين وبالتالي لا تتمكن من معاقبة المجرمين عند وقوع حوادث عنف جنسي. ثانيًا: دولة طبقت التزاماتها لكن آليات تفعيل الالتزامات ضعيفة والدولة غير راغبة أو غير قادرة على إقامة الدعاوى القضائية على متهمين بالعنف الجنسي. ثالثًا: هناك ثقافة «التغاضي» لا سيما في أوساط بعض الجماعات المسلحة التي تسمح باستمرار ممارسة العنف الجنسي دون معاقبة مرتكبه.

عادة ما يشكل العنف الجنسي جزءًا من نمط أوسع نطاقًا من العنف والانتهاكات

يعد الإفلات من العقاب عاملًا رئيسًا في إدارة العنف الجنسي

■ ما هي برأيك الآليات التي ينبغي للدول أن تتبعها لضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم؟

لمنع أو مواجهة ثقافة الحصانة لمرتكبي جرائم العنف الجنسي يجب أن يكون هناك احترام قوي لسيادة القانون مع ضمان قوة واستقلالية الالتزامات الدولية وآليات التفعيل. وتنظر اللجنة الدولية للتدابير الوقائية كمثل إدماج الحظر التام للعنف الجنسي في التشريعات المحلية للدول والمدونات السلوكية العسكرية والخطوط الإرشادية والسياسات الداخلية (للقوات الأمنية وغيرها)، أو توفير التدريبات للعاملين في هذه الجهات (القضاة والشرطيين والنيابة إلخ) بوصفها خطوة أساسية للارتقاء بحظر العنف الجنسي. وتهدف اللجنة الدولية إلى محاولة منع العنف الجنسي من خلال العمل مباشرة مع الدول لضمان تطبيق الالتزامات الدولية تطبيقًا ملائمًا في القانون المحلي والأطر المعيارية الأخرى بما في ذلك مدونات السلوك والخطوط الإرشادية والسياسات والتدريب.

■ تلتزم اللجنة الدولية بزيادة جهودها لتحسين مستوى منع العنف الجنسي وتلبية احتياجات الضحايا، فما هي تحديدًا الأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها اللجنة الدولية في هذا الصدد؟

اللجنة الدولية على وعي بأهمية مجابهة العنف الجنسي بصورة شاملة في عملياتها، لذلك قدمت في العام 2013 استراتيجية مؤسسية حول العنف الجنسي تمتد لأربع سنوات. وتدور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور:

ضمان وجود مواجهة شاملة ومتعددة المجالات المعرفية للعنف الجنسي في عمليات اللجنة الدولية بحيث تدمج استجابات متنوعة بما فيها الدعم الطبي والنفسي والصحي والسيكولوجي والاقتصادي والحماية؛

ضمان تنفيذ أنشطة الحماية التي تتضمن العمل مباشرة مع الدول لضمان وفاء التزاماتها الدولية بتجريم الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى وتقديم مرتكبيها للعدالة؛

ضمان التنسيق الفعال للجنة الدولية مع شركاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

ضمان حصول العاملين على تدريب شامل على كيفية مجابهة العنف الجنسي في العمليات.

ويعتمد نوع الاستجابة في عملياتنا على السياق. تتمكن بعض العمليات كما في الكونغو وكولومبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والمكسيك، وجنوب السودان من تشغيل برامج شاملة تدمج الاستجابات الطبية والنفسية والسيكولوجية والاقتصادية ودعم الحماية. وتشهد سياقات أخرى إدماج العنف الجنسي في البرامج والأنشطة القائمة التي تقوم بها اللجنة الدولية.

■ ما هي التحديات الرئيسة التي تواجهها اللجنة الدولية في مجابهة العنف الجنسي في الميدان؟

تواجه اللجنة الدولية تحديات عدة في الميدان، وأحد أقوى هذه التحديات هو أن العنف الجنسي يظل محجوبًا عن الأنظار بسبب الخزي والتابوهات المرتبطة به مما يمنع الضحايا من طلب المساعدة. لذا نحن نستثمر الوقت في تطوير ثقة المجتمعات من أجل تأسيس برامج فعالة. والتحدي الرئيس الآخر هو انعدام الأمان الذي يؤثر على قدرة اللجنة الدولية على تأسيس وتشغيل برامج تجابه العنف الجنسي. ففي إحدى المرات تم إجلاء موظفي اللجنة الدولية بعد أسبوع واحد من تدريب حول العنف الجنسي تلقته ممرضات محليات ما منعنا من تطبيق البرنامج بطريقة ملائمة. وفي أماكن النزاع الدائر هناك صعوبة بالغة أيضًا في تقييم احتياجات المجتمع المحلي وضمان حصول الضحايا على الخدمات، لا سيما الخدمات الصحية التي تعد ضرورية في الساعات الـ 72 التالية لوقوع الاغتصاب ■

محمد علام فرغلي*

لم تعد الفضاءات الملموسة في البر والبحر والجو كافية لاحتواء هذا المد السرطاني المسمى بالعنف، فقد تزايد وتوسع ليخلق مفهومًا جديدًا سمي بـ «العنف الرقمي»، يتخذ من الإنترنت والشبكات الإلكترونية ساحة قتال، ليس فقط لبث روح التفرقة والتطرف ورفض الآخر، وإنما أيضًا لشن هجمات من شأنها إضعاف قدرات هذا الآخر نفسيًّا أو ماديًّا أو كليهما معًا.

هل هناك ضرورة لقوانين دولية تحكمه؟

العنف الرقمي:

أحدث صيحات الحروب الجديدة

AFP

يتزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة فعالة في الحرب التي تشنها التنظيمات المسلحة

♦

الرقابة الصارمة وغلق المواقع وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة لتنظيمات وفصائل مسلحة، لن تحرزا نجاحًا كبيرًا

ذهب البعض لوصف الحروب الإلكترونية بأنها حرب باردة جديدة، تخلق واقعًا عالميًّا جديدًا يتميز بكثير من التعقيد. وأصبحنا الآن أمام مصطلحات حربية تقليدية تضاف إليها الصفة الافتراضية أو الرقمية أو الإلكترونية، مثل: التسليح الإلكتروني، سباق التسلح الإلكتروني، ساحات الحرب الإلكترونية، الجهاد الإلكتروني، المحاربين أو المقاتلين الإلكترونيين، مناورات إلكترونية، وأخيرًا الإرهاب الإلكتروني. حدا هذا الوضع الجديد مجموعة من الخبراء لأن يطالبوا بعقد اتفاقية دولية للحد من التسلح داخل الفضاء الإلكتروني، مثل تلك التي تمت في مجال الانتشار النووي والكيماوي، ويمكن لهذه الاتفاقيات أن تساهم –حال تطبيقها– في وضع قيود على الحروب الإلكترونية؛ استخدامها وتوزيعها وانتشارها وتطويرها.

في عام 2013، ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها مراقبًا في نشر ما يعرف بـ «دليل تالين للقانون الدولي المُطبَّق على الحرب الإلكترونية» (اختصارًا **دليل تالين**)** وهو وثيقة غير ملزمة شارك في صياغتها مجموعة من الخبراء القانونيين والعسكريين. يتمسك الدليل بالثنائية التقليدية للنزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية، ويقر بأن الحروب الإلكترونية أو بصورة أكثر عمومية العمليات الإلكترونية قد تشكل نزاعات مسلحة تبعًا للظروف، لا سيما وأن هناك آثارًا مدمرة لتلك العمليات. في هذا السياق، يعرف الدليل «الحرب السيبرانية» بأنها «**وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء الإلكتروني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تُجرى في سياقه**» ضمن المعنى المقصود في القانون الدولي الإنساني. أما «الهجوم السيبراني» فيعرفه الدليل بالاستناد للقانون الدولي الإنساني، فهو «**عملية إلكترونية سواء هجومية أو دفاعية يتوقع أن تتسبب في إصابة أو قتل أشخاص أو الإضرار بأعيان أو تدميرها**».

مظاهر التدمير الرقمي

نشطت العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة إلى تطوير استخدام مهارات الإنترنت والحواسيب كأدوات هجوم ودفاع واستخبارات وحروب نفسية. فقد أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية –حسب تقارير إعلامية– وحدات خاصة بالقوات المسلحة مسؤولة عن الحرب الإلكترونية أو حرب المعلومات. وتجمع هذه الوحدات الخاصة ما بين العقل العسكري والمهارات التقنية التي تمكنها من إحداث خسائر أو الدفاع وصد الهجمات. من ناحية أخرى، يتزايد استخدام الإنترنت بشكل عام، ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص كأداة فعالة في الحرب التي تشنها التنظيمات المسلحة

لا سيما الشرق الأوسط. وجدت هذه المجموعات في الفضاء الإلكتروني وسيلة مفيدة في صراعها. فاستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد المقاتلين عن طريق مقاطع ترويجية لما ينتظر الجنود الجدد من فرصة للقتال في سبيل اللّه - على حد قولهم. كما استفادت هذه التنظيمات من الفضاء الإلكتروني بوصفه منصة لإطلاق الحرب النفسية ضد الخصوم بتصوير مشاهد العنف ونشرها على نطاق واسع لبث الرعب والذعر.

علاوة على ذلك، يُستخدم الإنترنت في شن هجمات إلكترونية (Cyberattacks) من شأنها إحداث خسائر بالخصم، غالبًا ما تكون مالية؛ فيجرى استهداف البنوك أو المواقع الحكومية التي تحتوي على بيانات هامة، أو حتى استهداف منشآت صناعية كما حدث لبرنامج إيران النووي، فوفقًا لتقرير شركة سيمانتك العاملة في مجال الأمن الإلكتروني، فإن نسخة من فيروس الكمبيوتر (ستكسنت) أُستخدم لمهاجمة منشأة نووية في إيران في عام 2007.

مواجهة للعنف أم حد من الخصوصية

يرى بعض المحللين أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحرب الإلكترونية هو معارضة منظمات المجتمع المدني لبعض الإجراءات التي تتبعها بعض الدول والتي تفضي إلى تقليص حرية الأفراد من خلال مراقبة الإنترنت ووسائل التواصل والتراسل، مما يمثل ذلك تعديًا على حرية وخصوصية الأفراد وسرية معلوماتهم الشخصية. تتطلب الطبيعة غير التقليدية لهذه الحروب حلولًا أو معايير غير تقليدية للتعاطي معها. يعني هذا أن الحلول التقليدية ممثلة في الرقابة الصارمة وغلق المواقع وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة لتنظيمات وفصائل مسلحة، لن تحرزا نجاحًا كبيرًا في هذا السياق. وقد اعترف العديد من خبراء الأمن الإلكتروني (Cybersecurity) بصعوبة هذا الإجراء لأن مقابل كل صفحة أو موقع أو حساب يغلق ستنطلق عشرات المواقع غيره.

وبالرغم من الطبيعة الافتراضية لهذا النوع من العمليات العسكرية، فإن الأضرار والمعاناة الناتجة عنها لا تقتصر على العالم الافتراضي. ففي عصر يجري فيه التحكم بكل شيء إلكترونيًا، قد تستهدف بعض الهجمات الإلكترونية مؤسسات البنية التحتية لمنطقة ما، مما يسبب حرمان عدد كبير من المدنيين من الخدمات أو المواد الأساسية كالمياه أو الكهرباء أو الرعاية الطبية، وقد يترتب على ذلك معاناة كبيرة وربما فقدان البعض لحياتهم. لذا فمن المهم متابعة النقاشات الدائرة في هذا المجال بالإضافة لمتابعة التطورات التقنية من أجل تقليل المعاناة الناجمة عن «العنف الرقمي» ■

* محلل إعلام اجتماعي في «المركز الإقليمي للإعلام» ببعثة اللجنة الدولية في القاهرة.

شيرين أبو النجا*

الرواية في مواجهة كابوس الحرب

في زمن الحروب الجديدة والنزاعات والاضطرابات السياسية التي تُنهك المنطقة، تظهر الرواية بوصفها أداة للمقاومة. من تونس إلى مصر وصولًا للبنان والعراق وسوريا، تمثل الرواية حائط صد ضد تفتت الأوطان، هي سرد لواقع النزاع المرير الذي سحق مدنًا وهجر شعوبًا ودمر تراثًا ثقافيًا ظل خالدًا لقرون طويلة مضت.

ظلت الرواية العربية حتى وقت قصير مضى –لحظة غزو العراق تقريبًا– هي المؤشر على حركة المجتمعات، سواء صعودًا نحو أمل وبناء أو هبوطًا نحو تدهور وانهيار وربما اكتئاب. وحافظت الرواية دائمًا على مكانتها كالمنفذ الأول للتعبير عن الاضطرابات والتغيرات النفسية والمجتمعية في مواجهة ضغوط داخلية من قمع وعنف واستلاب للإرادة، أو استعمار خارجي يُعيد تشكيل الهوية، ويُرغم الذات على مواجهة الآخر بشكل عنيف ومفاجئ. أتاحت كل هذه العوامل للرواية أن تُعيد تأمل الذات بالكثير من التأني، وبمساحات من العمق أدت إلى تمركز مفهوم الهوية –من ناحية تشكلها وغزوها وبنائها واستلابها والتشبث بها أو التفريط فيها– في الدراسات النقدية.

الأدب المقاوم

إلا أن لحظة غزو العراق واجتياح بغداد، تحديدًا في 9 نيسان/ أبريل 2003، جعل الذات الروائية تواجه موقفًا غير مسبوق. فقد كانت إسرائيل هي دائمًا العدو الأول والمباشر؛ العدو الذي احتل أرض فلسطين منذ العام 1948، واجتاح لبنان في 1982 ليحتل جنوبها. وبالتالي زخرت المكتبة العربية بالرواية الفلسطينية، وظهر أدب المقاومة الذي جسده غسان كنفاني، ورواية المخيمات (صبرا وشاتيلا)، ورواية المنفى التي كتبها فلسطينيو الشتات. ظلت الرواية اللبنانية تتأمل الحرب الأهلية حتى يومنا هذا، تلك الحرب التي ظهر فيها القتل على الهوية بوصفه عنفًا غير مسبوق. ومع الركود السياسي الكامل في العالم العربي، والقمع المستتر، المصحوب بممارسة أشكال العنف الرمزي والجسدي كافة، انكفأت الرواية العربية على تأمل الفرد في مواجهة عالم عدواني يفتقر إلى المودة والرحمة. فظهرت أشكال السيرة الذاتية التي تتسربل بعباءة الرواية، وبدأنا نسمع التمرد على الوضع القائم على لسان الشخصيات، وظهرت المكاشفة في السرد في مواجهة تيارات يمينية متطرفة، وقيود مجتمعية صارمة، وسلطة سياسية قامعة، فتصاعدت حركة الرقابة ومصادرة الكتب بشكل لا يمكن وصفه سوى بالفكاهة. لكن ازدياد القيود على حرية الفكر والتعبير لم يكن سوى دليل قوي على القلق الذي بدأ ينتاب السلطات تجاه السرد الجديد (والقديم). أفضى تراكم هذا الشكل من السرد المتمرد إلى ظهور مفهوم «المقاومة» في الدراسات النقدية التي تتناول الرواية، وتحول المفهوم إلى المفتاح الرئيس لقراءة المجتمعات العربية.

وكما غزت القوات الأميركية العراق، فقد غزا الإحباط والشعور بالهزيمة الرواية العربية. لم تخل رواية من تصوير مشاهد تليفزيونية تحمل

* ناقدة أدبية مصرية وأستاذة في جامعة القاهرة.

إشارات واضحة أو مبطنة لسقوط **بغداد**، وما مثله هذا السقوط من صدمة روائية، تجسدت في حالة الشخصيات واضطرابها، ومحاولة فهمها لما يحدث. لكن منحت ثورة تونس في أواخر العام 2010، ثم ثورة مصر في كانون الثاني/ يناير 2011، الرواية العربية حياة جديدة وصادمة في آن. فكيف للرواية أن تقوم بتخييل حدث يفوق كل خيال؟ كيف لها أن تمسك بتلابيب سرد ما يستعصي على السرد؟ لذلك لم يكن أمام الروائي والروائية إلا اللجوء إلى السيرة الذاتية التي تأخذ شكل الشهادة على الأحداث (إبراهيم عبد المجيد، وسعد القرش، ومنى برنس، وغيرهم الكثير في مصر)، ولم يكن أمام المنابر التي تستكتب الكتاب والكاتبات سوى طلب شهادات على الأحداث، من الميدان، من قلب الاعتصام. لهذا حظيت مثلًا رواية للكاتب المصري أحمد صبري أبو الفتوح هي «**أجندة سيد الأهل**» –صدرت أواخر العام 2011 وتناولت ظاهرة البلطجة– باهتمام نقدي كبير، حتى إن موقع هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي.سي»، أشار إلى الرواية باعتبارها تُوثق ظاهرة «البلطجة».

لا يُمكن أن ننسى أنه باندلاع الثورات العربية صعدت الصورة بكل أشكالها إلى مكانة غير مسبوقة: الصورة الفوتوغرافية، والسينمائية، والتليفزيونية، ومقاطع تصويرية. أصبح العالم كله صورة كبيرة، عالم نراه من خلال الصورة، فنتضامن أو نرفض أو نثور أو نعارض أو نسب أو نتظاهر أو نخاف أو نكذِب أو ننكر. الصورة سريعة، لا تحتاج اللقطة لأكثر من ثانية، وتحتاج مزيدًا من الثواني لتُتاح عبر الإنترنت، وهو ما جعل المتاهة التي دخلنا فيها جلية لا تحتاج إلى شرح. ماذا تفعل الرواية في مواجهة الصورة المُفزعة التي لا تمنحها وقتًا لالتقاط أنفاسها في الحبكة أو الشخصيات؟ ماذا تفعل الرواية في مواجهة سيولة رهيبة في الأحداث؟ ماذا تفعل رواية جيل شاهد هذه الأحداث بعينيه وشارك فيها وفقد أحباءه بسببها وتذوق من خلالها طعم الهزيمة؟ ماذا يفعل الروائي الشاب والروائية الشابة أمام صورة تنقل أدق التفاصيل وتُعبر ببلاغة متناهية عن واقع ثوري مُستلب ومسروق من عدة أطراف؟ ماذا يكتب جيل عن عالم قديم انهار وجديد يصعد مكانه، فقط ليُسيد لغة القتل والعنف والرفض والإقصاء والتخوين والقمع والإرهاب؟

استراحة ولكن

كان لا بد للرواية أن تجلس قليلًا في مقعد المتفرج الذي يحاول أن يستوعب ما يحدث، حتى قرر السرد أن يكتب ما هو خلف الصورة، كل ما يتشكل خارج الكادر، كل ما هو معتم لأنه هامشي أو مُهمش. عمد السرد إلى كتابة المسكوت عنه. وبنهاية العام 2012 وبداية العام 2013، عادت الرواية مرة أخرى وهي تحاول قدر الإمكان الابتعاد عن تصوير ما حدث (وهو الأمر الذي كان مغريًا للكثيرين) لتظهر بأشكال جديدة تسمح لها بتأمل ما نتج عن العالم الجديد. كان العالم الفانتازي الغرائبي غير المألوف هو أحد هذه الأشكال، بالإضافة بالطبع إلى الرواية الواقعية التي تحاول نسج قصة في وسط واقع مكشوف تمامًا بفساده وانهياره أو حزنه على ثورة مهزومة. قدمت منصورة عز الدين «**جبل الزمرد**» (2014)، ومن قبلها قدم ياسر عبد الحافظ «**كتاب الأمان**» (2013)، ثم قدم طارق إمام «**ضريح أبي**» (2013) ليطرح سؤال المدينة في ظلامها القاهر للروح والعقل. وبحث عادل عصمت عن النور في «**حكايات يوسف تادرس**» (2015)، وأطاح أحمد عبد اللطيف بكل القيم اللغوية الشكلية للرواية في «**إلياس**» (2014) كاشفًا عن قبح المدينة المستمر

واجهت الذات الروائية موقفًا غير مسبوق لحظة غزو العراق واجتياح بغداد

تزايد القيود على حرية الفكر والتعبير لم يكن سوى دليل قوي على القلق الذي كان ينتاب السلطات تجاه السرد الجديد والقديم.. أصبحت الحروب عروضًا تليفزيونية بامتياز

عراقيون يجلون عن منازلهم في البصرة تحت ضغط القصف، عام 2003

REUTERS

غسان كنفاني

أحمد صبري أبو الفتوح

سحر خليفة

إنعام كجه جي

خالد خليفة

منذ القدم. كما أطاح أحمد ناجي ومعه الرسام أيمن الزرقاني بكل القوالب المألوفة في السرد في رواية «**استخدام الحياة**» (2015) التي تُركز على كابوسية المدينة. يتمرد أيضًا أحمد الشافعي على الحبكة المألوفة في «**الخالق**» (2015) ليكتب عن السيرة الذاتية لمعماري ياباني، مما يساعده في طرح سؤال المدينة مرة أخرى. وحتى عندما كتب وحيد الطويلة «**باب الليل**» (2013)– التي تدور أحداثها في مقاهي تونس– فقد كانت المدينة مهزومة كالفلسطينيين الذين يقيمون فيها. كأن السرد يتساءل عن الوحش الكامن داخل المدينة، ثم انطلق فجأة ليأتي على الأخضر واليابس، فيهدم كل المعرفة المسبقة عن المدينة ويبني مكانها قصصًا لا تتوقف عن الموت والتعذيب والاعتقال والخوف والتهديد والتجسس والفضح. ما هذا الوحش الذي أطلقته علينا المدينة والذي يجعلنا نتقوقع «**في مستوى النظر**» كما وصفه لنا منتصر القفاش في مجموعته عام 2012؟ ما الذي يدفعنا «**نحو الجنون**» كما أوضحت منصورة عز الدين في مجموعتها 2014؟

كشفت المدينة عن وجه مظلم وكابوسي، لم تنجح الصورة في التقاطه إلا في مشاهد الدم، فكان سؤال الرواية عن منبع هذا الدم، جذور القسوة، أصل العنف. طرح صبحي موسى هذا السؤال بشكل مباشر في روايته «**أساطير رجل الثلاثاء**» (2013) التي يُكتب فيها أسامة بن لادن مذكراته، وحاولت سهير المصادفة تتبع أصل العنف القبلي في التاريخ عبر روايتها «**رحلة الضباع**» (2014). تؤكد الرواية المصرية المعاصرة بشكل عام أن الكابوس الكافكاوي يسيطر على الرؤى ويتحكم في الشعور ويحتل جزءًا كبيرًا من تيار الوعي. وهو كابوس مساو في تأثيره للحرب. إلا أن الحرب المعلنة لا تفسير لها سوى أنها حرب، والحرب هي الدمار والهلاك، أما الكابوس فهو أثقل ولا نهاية له وأشد وطأة بسبب ركوده وقتله للروح وهدمه للنفس أمام ذات تشاهد وتشهد على احتضارها، أو بالأحرى اختناقها. في الحرب هناك كر وفر، لكن الكابوس مرعب في ديمومته، وعندما تتحول المدينة كلها إلى كابوس يدفع إلى حافة الجنون لا ينقذك أحد سوى رواية تعيد تشكيل الصورة وتعبر عما استعصى علينا فهمه.

الهروب من الصورة

ولأن الصورة التي احتلت الشاشات طوال الوقت لم تترك تفصيلة في الحرب إلا ونقلتها بوضوح مرعب، فأصبحت الحروب عروضًا تليفزيونية بامتياز. بحثت الرواية عن وسائل تمكنها من تجنب تكرار ما يظهر على الشاشة من ناحية، وتساعدها على تفسير الحاضر عبر قراءة الماضي. فكان من ضمن ما أبدعته الرواية هو اكتشاف الغرائبية الفلسفية التي تكمن خلف الصورة، فلجأ أحمد سعداوي العراقي إلى رسم شخصية «**فرانكشتاين في بغداد**» (2014) الذي يظهر في المدينة إثر كمية الدماء التي سالت ليُجسد المفهوم التجريدي للرعب. على الجانب الآخر، كان لا بد للأوطان المُحتلة أو المفتتة أن يُعاد تشييدها من أجل الحفاظ على الذاكرة وقد كان للرواية الفلسطينية السبق في ذلك، وهو ما يبدو جليًّا في كتابات سحر خليفة. ومن دواعي الحزن، أن تضطر الرواية العراقية إلى فعل ذلك الشيء نفسه، فالعراق الذي تفتت إثر الغزو الأميركي ثم الصراعات الطائفية كان وطنًا مزدهرًا فيما سبق، فجاءت رواية «طشاري» لإنعام كجه جي لتُعيد تشييد وطن افتراضي على الإنترنت، وتتذكر ماضي العراق المجيد.

تظهر إعادة قراءة الماضي كإحدى وسائل السعي إلى فهم ما آلت إليه أمور الوطن من حروب أهلية ونزاعات مسلحة دفعت أهل المكان إلى الانتحار أو النزوح أو التطرف الديني، فكانت مدينة حلب وحماة في القلب من السرد وإعادة القراءة. وقد صور ذلك الكاتب السوري خالد خليفة، الحلبي أيضًا بامتياز، في «**لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة**» (2013)، ومن قبلها في «**في مديح الكراهية**» (2008). وهو ما فعلته أيضًا منهل السراج في «**عصي الدم**» (2012) حيث رسمت مأساة مدينة حماة كاملة. أما عما يحدث في الوقت الراهن فقد كتب خليل صويلح ما يشبه يوميات من قلب الصراع في «**جنة البرابرة**»، وفي تفسير أسباب ما يحدث الآن في اليمن من سيطرة القبائل على علاقات القوى في الصراع المسلح قدم مروان الغفوري «**تغريبة منصور الأعرج**» (2015)، وفي قراءته لجزء من تاريخ الاحتلال في مصر قدم الكاتب المصري محمد المنسي قنديل «**الكتيبة السوداء**» (2015).

هكذا تواجه الرواية تفتت الأوطان بفعل الحروب والنزاعات الطائفية والقبلية عبر إعادة سرد الماضي، عبر إحياء الذاكرة والحفاظ عليها، بل إن الحروب ذاتها يتم إحياء ذاكرتها تجنبًا للوقوع في الفخ نفسه مرة أخرى وهو ما تفعله كثيرًا الرواية اللبنانية. في كل الأحوال تبقى الحرب كابوسًا يُخيم دائمًا كالشبح على السرد العربي، السؤال الموجع: متى ينتهي هذا الكابوس؟ ■

فناء البشرية بيدها

في وقت نظن فيه أن حروب اليوم وما ينتج عنها من مآس هي الأكثر بربرية في تاريخنا المدوّن، ينبغي لنا ألا ننسى أنه قبل سبعين عامًا، وبالتحديد في صبيحة يوم 6 آب/ أغسطس 1945، مرت على البشرية لحظة، أُعتبرت الأسوأ في تاريخها. أُلقيت القنبلة النووية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية –تبعتها قنبلة أخرى بعد يومين على ناكازاكي– وفي لحظة، استحال المكانان إلى حيز للفناء، آلاف القتلى والجرحى وسط أطلال المساكن والمنازل والمستشفيات. كانت القنبلة النووية هي الحلقة الأخيرة لأكثر الحروب الإنسانية ترويعًا وتدميرًا واحتقارًا للبشر؛ أي الحرب العالمية الثانية. لكن الأسوأ كان قد وقع حين لم يعد "فناء البشرية" مرتبطًا فقط بتصورات دينية أو كوارث طبيعية، بل أصبح بإمكان البشر أنفسهم أن يتخذوا هذا القرار. حسبنا من الماضي عبرته، وعبرته التي استخلصناها–بعد سبعين عامًا على هيروشيما– أن البشرية وإن كانت لن توافق على تفجير قنبلة نووية ثانية، إلا أنها ما زالت تصم آذانها عن محنة ملايين الضحايا متمسكة بخيار الحرب والقتل كوسيلة لتحقيق مكاسب وقتية هزيلة.

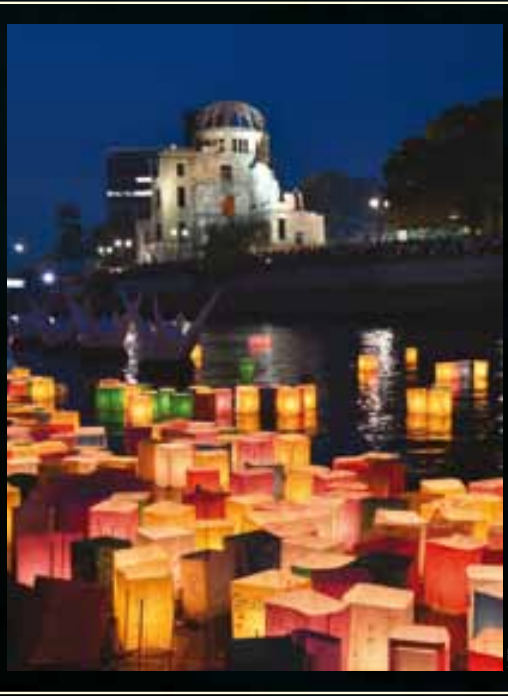
AFP

فوانيس مضيئة بالشموع أمام «قبة القنبلة النووية» في هيروشيما

REUTERS

عانى العراق من عقود من الحرب والتدخل الأجنبي والاقتتال الداخلي والنزاع، تدور كل يوم قصص مروعة تقطر ألمًا ويغلفها الخوف وتفوح منها رائحة الموت. لقد عانى العراقيون طويلًا وستظل آثار مختلف النزاعات وأعمال القتال باقية لأجيال وأجيال.

وكلَّ عام - حين يعشب الثرى - نجوعْ...
ما مرَّ عامٌ والعراق ليس فيه جوعْ*

سيف سليم عزيز**

يشهد العراق اليوم أزمة إنسانية غير مسبوقة مع دخول النزاع المسلح عامه الثاني. استفحلت الأزمة، فأُزهقت أرواح الآلاف وأصيب آلاف آخرون كما شُرِّد ملايين. وأثناء النصف الثاني من العام 2014 تفاقمت محنة السكان بشدة بسبب النزوح الجماعي من **الأنبار ونينوى وكركوك** ومحافظات أخرى، لا سيما في شمال العراق ومركزها. فر الآلاف حفاظًا على حياتهم وطلبًا للحماية بعيدًا عن ديارهم ولا يزال البعض منهم يرى في العودة أملًا بعيد المنال. فالمستقبل مظلم في أعين الكثيرين. وارتفع العدد الإجمالي للنازحين داخليًا من 300 ألف في 2014 إلى أكثر من 3 ملايين في 2015. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش زهاء 250000 لاجئ سوري في إقليم **كردستان** العراق. في ظل هذه الأزمة، لجأت مئات الآلاف من العائلات النازحة إلى الإقامة مع الأقارب والعائلات المضيفة أو في مخيمات أو أماكن إيواء مؤقتة. وتعرض كثيرون للقتل أو الإصابة أو باتوا في عداد المفقودين. وأجبر الصراع كثيرًا من السكان على تغيير وجهتهم عدة مرات. وما تزال الظروف المعيشية لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والشيوخ مزرية. وهم يعيشون في كفاح مستمر ومستقبلهم غامض. أما قدرة المجتمعات المضيفة على تحمل مثل هذا الضغط المتواصل فهي في تناقص مستمر. وتعاني كل من المجتمعات المضيفة والنازحة بسبب نقص الخدمات الأساسية بما في ذلك الكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الصحية اللائقة. وما يزيد الأمر صعوبة أن البنية التحتية تعرضت لأضرار بالغة في مناطق تأثرت بسبب القتال. وانحسرت خدمات أساسية مثل الصحة والمياه بدرجة كبيرة. وترتب على ذلك ارتفاع احتياجات السكان ارتفاعًا كبيرًا.

واضطر آلاف السكان إلى ترك كل شيء والفرار إلى مناطق أكثر أمانًا من أجل الحفاظ على أرواحهم. وتمكّن بعضهم من مغادرة مدنهم طواعية، بينما أُجبر آخرون على ترك منازلهم ووظائفهم ليواجهوا المجهول. وبالرغم من أن عائلات كثيرة وجدت المأوى مع الأقارب والأصدقاء، لم يكن أمام عائلات أخرى لا حصر لها أيُّ خيار سوى البحث عن مكان يؤويهم في المدارس والمساجد والأماكن العامة وبنايات تحت الإنشاء. ووصل الأمر أن تلتمس بعض العائلات الملاذ أسفل الجسور. ولا يملك هؤلاء النازحون إلا الملابس التي تستر أجسادهم.

ولا يكاد يصل مستوى الظروف المعيشية الحالية إلى المعايير الصحية المقبولة. فمئات الأسر تعيش في أبنية بلا نوافذ وبلا أبواب وبلا مرافق سليمة للصرف الصحي. وهناك من حالفهم قدر من الحظ، فسكنوا في خيام بها مرافق للصرف الصحي، في حين يتهدد الخطر حياة الكثيرين ممن عجزوا عن مغادرة مدنهم لأنهم ببساطة لا يستطيعون تحمل تكاليف السفر لضيق ذات اليد. وبات يتعين على أولئك الذين لم يبرحوا مناطق النزاع مواجهة المخاطر التي تهدد حياتهم يوميًّا. وعلى الجانب الآخر، مئات الآلاف من الأطفال لا يذهبون إلى مدارسهم وسيحرمون في غالب الأمر من التعليم إلى أن يُحل النزاع. من جانبها، تعمل اللجنة الدولية على تعزيز أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها في حالات الطوارئ حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان النازحين المتزايدة دومًا. وسعيًا منها لمساعدة السكان على مواجهة الوضع، وفرت لما يزيد على مليون شخص الغذاء والمياه والمساعدات العاجلة في مجال الصحة وذلك منذ بداية عام 2015. وتهدف اللجنة الدولية إلى القيام بدور فعَّال في العراق من خلال توزيع المساعدات على المقيمين في مناطق على طول خطوط الجبهة والتي يصعب الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، توزع المساعدات العاجلة على الأشخاص الذين لم يحصلوا على أية مساعدة من أية منظمة إنسانية. ووُزعت أيضًا المستلزمات الطبية الحيوية على 45 مركزًا صحيًّا في جميع أرجاء البلاد. واستفاد ما يزيد على 650000 شخص من جهود اللجنة الدولية الرامية إلى تحسين إمدادات المياه ودعم المرافق الصحية التي أضيرت بشدة أو دُمرت نتيجة لأعمال القتال. وتواصل اللجنة الدولية حوارها مع أطراف النزاع حول المسؤولية الملقاة على عاتق كل منها بموجب القانون الدولي الإنساني والمتمثلة في حماية المدنيين والمحتجزين والجرحى والمرضى ■

* من قصيدة للشاعر العراقي بدر شاكر السياب

** موظف اتصال بالبعثة الفرعية في بغداد - اللجنة الدولية للصليب الأحمر

حلب:

شبح العطش

رفيقٌ دائم لأكثر من 3 ملايين نسمة

صهيب عنجريني*

ICRC

منذ أواخر العام 2012 بدأت معاناة سكَّان محافظة حلب –مدينةً وريفًا– جرَّاء الحرب تنحو منحى كارثيًّا، وصار الجميعُ عُرضةً لمخاطر طالت أبسط متطلّبات الحياة وعلى رأسها مياه الشُّرب.

يبلغ عدد سكان مدينة **حلب** وفقًا لأدق الإحصاءات المتوافرة نحو ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف نسمة، يسكن نحو ثلاثة ملايين في القسم الغربي، فيما يقطن حوالي خمسمائة ألف في الأحياء الشرقيّة. خلال العامين الأخيرين صارت حياة السكَّان عبارةً عن مراحل طويلة من انقطاع المياه، تتخلَّلها محطَّات قصيرة تعود فيها المياه إلى مجاريها قبل أن تعاود الانقطاع مرة أخرى. تعتمد مدينة **حلب** على قناة أُنشئت لجر المياه من نهر الفرات. تتم معالجة المياه أوّليًّا في **محطّة الخفسة** (شمال شرق مدينة **حلب**، والتي تقع تحت سيطرة إحدى مجموعات المعارضة المسلحة). بعدَها تُضخُّ المياه المُعالَجة إلى محطة **سليمان الحلبي** (في القسم الشرقي من المدينة، والتي تخضع لسيطرة مجموعة مسلحة أخرى). تُعالج المياه مجددًا ثم تُضخ إلى الخزانات العامة حيث تعالج مرة ثالثة ثم تضخ إلى البيوت عبر الشبكة العامَّة لمياه الشرب. ومن أجل إنجاز عمليات المُعالجة والضخ فلا بدَّ من توافر التيار الكهربائي من خلال مصدرين أساسيين: الشبكة السوريَّة العامّة للكهرباء (تحت سيطرة الحكومة السوريَّة)، والمحطَّة الحراريَّة في السفيرة (الريف الشرقي **لحلب**، تحت سيطرة مجموعات معارضة). هذه الخريطة المعقَّدة تجعلُ أيَّ طرفٍ من الأطراف المتصارعة قادرًا على وقف ضخ المياه، كما أنَّ نيران المعارك المستمرَّة تؤدي باستمرار إلى تضرُّر الشبكة الكهربائية، وبالتالي عرقلة ضخ المياه. وبطبيعة الحال فإنَّ القيام بأي عملية إصلاح لشبكة المياه، تقتضي التنسيق والحصول على موافقة جميع الأطراف على الأرض.

مع كل انقطاع دأبت بعض المُنظمات غير

ICRC

الحكوميَّة على رأسها **الهلال الأحمر العربي السوري** وبعض المبادرات المحليَّة على التَّصدي لمهمة التنسيق والوصول إلى اتفاقات تتيحُ عودة التغذية الكهربائية، وبالتالي ضخ المياه. لكنَّ هذه الاتفاقات عادةً ما تكونُ هشة بسبب صعوبة إلزام الأطراف المتصارعة بها، فلا يحتاج انهيارٍ أي اتفاق إلى أكثر من دقائق معدودة يُخلّ عبرها أحد الأطراف بالتزاماته، بينما يتطلّب الوصول إلى اتفاق جديد فترات طويلة من المساعي والوساطات الشَّاقَّة. وخلال مراحل الانقطاع الطويلة اعتاد السكَّان تعويض احتياجاتهم من المياه عبر التزوُّد بها من المناهل والآبار العامَّة المتوافرة. وعلاوة على أن هذه المياه غير كافية لسد النقص، فإنَّ مياه كثير من الآبار قد تكون غير صالحة للشرب بسبب وجود جزيئات معادن مضرة فيها (كالرصاص والزئبق) وقد تكون ملوثة جرثوميًّا. كما أن احتمالات تلوُّث الآبار نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي إليها قائمة دائمًا. كما أن نقل المياه عبر الصهاريج ومن ثمَّ الأواني البلاستيكيَّة يجعلها عرضةً لتلوُّث إضافي. ونتيجةً لغياب الرقابة الناجعة فقد لوحظَ في كثير من المناطق أن عددًا من الصَّهاريج التي يبيع أصحابها المياه إلى السكان هي صهاريج كانت تُستخدم لنقل المازوت. وكنتيجة طبيعيَّة لما سبق، بات من المُعتاد أن تُسجل كثير من حالات التسمم بسبب المياه مع كل انقطاع طويلٍ تعاني منه المدينة.

وبالرغم من محاولات إيجاد حلول لمشكلة التلوث، لكنَّها ما زالت غير ناجعة. فعلى سبيل المثال، جرى تزويد **مؤسسة مياه حلب** بكميات كبيرة من الحبوب المعقمة للمياه (المادة الفعَّالة فيها هي الكلور الذي يفيد في حالة تلوث المياه جرثوميًّا فقط)، لكن آلية التوزيع لا تضمن وصول الحبوب إلى كل السكان، حيث يتم التوزيع في مراكز الجباية عند دفع الفواتير وبمعدل عشر حبوب لفواتير العداد الواحد، ما يعني أن العائلات التي لا تستطيع تسديد الفواتير لا تحصل على الحبوب. يقتضي الوصول إلى حل جذري لهذه الأزمة الإنسانيَّة فرض اتفاق له صفةٌ مُلزمة على جميع الأطراف يقضي بتحييد محطات وشبكات المياه والكهرباء، وهو أمرٌ لا يبدو مُتاحًا في الظروف الرَّاهنة. ليبقى الرِّهان مقتصرًا في المرحلة الرَّاهنة على سعي المنظمات إلى إيجاد حلول بديلة آمنة ومُستدامة يتم اللجوء إليها مع كل انقطاع، تُخفف انعكاسات الأزمة الإنسانيَّة التي تتهدَّد على الدوام ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ■

★ صحافي سوري

الجهود الإنسانية في سورية

اضطلعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى نهاية حزيران/ يونيو 2015 بالأنشطة التالية:

4,700,000

شخص تلقوا مساعدات غذائية في جميع أنحاء البلاد.

16,000,000

شخص استفادوا من إيصال مياه الشرب النظيفة؛ أي نحو 90 بالمائة من سكان سورية.

32,000

مريض تلقوا الرعاية الصحية الأولية، يعيش معظمهم في مخيمات النازحين في كل من حمص، وحماه، وإدلب، وريف دمشق، والسويداء، وطرطوس، ودير الزور.

260,000

شخص يحصلون على وجبات تُعدّ في مطابخ جماعية في مخيمات للنازحين داخليًا في حلب، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق.

800,000

شخص تلقوا مستلزمات النظافة الشخصية، والمناشف، والمراتب، والبطاطين، واللوازم المنزلية الأساسية الأخرى.

19,200

طفل نازح جرّاء القتال ممن حصلوا على اللوازم المدرسية، علاوة على توفير ملابس شتوية لما يقرب من 50,000 طفل.

620,000

شخص حصلوا على مياه في خمس محافظات من خلال شاحنات تحمل صهاريج مياه.

180,000

نازح استفادوا من مراكز الإيواء المؤقت التي بلغ عددها 93 مركزًا. وقد جُهزت مراكز الإيواء بغرف استحمام، ومرافق صرف صحي، ونقاط مياه.

345

معاقًا حصلوا على خدمات إعادة التأهيل البدني، وذلك في المركز الذي يديره الهلال الأحمر العربي السوري بدعم من اللجنة الدولية. حيث حصل 2200 مريض على كراسٍ متحركة، بالإضافة إلى توزيع 2200 زوج من العكّازات عبر جبهات القتال في أربع محافظات.

2,400

جلسة غسل كلى أُجريت لعلاج مرضى الكلى، علاوة على توفير الأدوات الاستهلاكية اللازمة لغسل الكلى لأربعة مراكز لغسل الكلى في محافظتي حلب ودير الزور.

9

مستشفيات جرى تزويدها بمولدات كهربائية في حلب ودمشق وحماه وحمص، وكذلك إمداد 3 مستشفيات في حلب بقطع غيار لحاضنات الأطفال، وأجهزة توليد الأكسجين.

1,000

طلب بحث عن المفقودين من أشخاص يبحثون عن أقاربهم، وإعادة توطين 8 أشخاص لم يكن بحوزتهم أوراق هوية صالحة في دول أخرى بإصدار وثائق سفر مؤقتة لهم من اللجنة الدولية.

جنوب السودان:
عندما تحول المجاعة بلدًا إلى نقطة نهاية العالم

ICRC

ICRC

يخيم شبح المجاعة على دولة جنوب السودان بسبب أعمال العنف الدامية المتواصلة منذ نحو عامين. وتجاهد اللّجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من منظمات الإغاثة لاتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ مئات الآلاف من السكان، الذين أُجبروا على ترك منازلهم خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو الماضيين.

الأزمة الحالية هي آخر حلقات مسلسل العنف واسعة النطاق في هذا البلد المنكوب. لقد قُتل الآلاف وشُرد أكثر من مليوني شخص منذ اندلاع أعمال العنف

اكتست ملامح الأطفال في قرية **أودير** في جنوب السودان بالدهشة والعجب والفرحة وهم يركضون خلف سيارة تابعة للّجنة الدولية للصليب الأحمر وهي تتحرك على طريق ترابي. لم يسبق لأغلب هؤلاء الأطفال أن رأوا سيارة من قبل، إذ لا توجد طرق تؤدي إلى «**أودير**». في الواقع، فإن التكنولوجيا الحديثة غير متاحة هنا، وهذا هو السبب الذي جعل الابتسامة العريضة ترتسم على وجوه الأطفال بعد مشاهدتهم فيديو لأنفسهم في هاتف ذكي يخص أحد الزائرين. وإذا ما احتاج المرء هناك أن يشتري ملابس، فهذا يتطلب رحلة تستغرق مسيرة ستة أيام إلى إثيوبيا.

أمَّا عن الجوع، فليس هناك طعام للبيع. فقد أضرَّ النزاع الذي طال أمده بمواسم الزراعة والتجارة المعتادة، ومن ثم لم يعد لدى غالبية السكان سوى القدر القليل لسد رمقهم. والأزمة الحالية هي آخر حلقات مسلسل العنف واسعة النطاق في هذا البلد المنكوب. لقد قُتل الآلاف وشُرد أكثر من مليوني شخص منذ اندلاع أعمال العنف في ديسمبر/كانون الأول العام 2013. ولهذا السبب سلّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حزيران/يونيو الماضي ذرة وفولًا وحبوبًا للأطفال وزيت طعام وسكرًا وملحًا لزهاء 4500 عائلة. وتعيَّن إنزال جميع الإمدادات الغذائية باستخدام طائرات، وحركت اللجنة الدولية سيارتين لنقل الغذاء من منطقة الإنزال البعيدة إلى قلب البلدة، وهما السيارتان اللتان ركض الأطفال خلفهما لأول مرة في حياتهم.

ويقول **غاتلواك لولا** (26 عامًا)، وهو من سكان **أودير** والتحق بمدرسة في كينيا بفضل معونة قدمتها منظمة إغاثية مكنته من سداد مصاريف دراسته، إن الناس في قريته لا يملكون شيئًا يأكلونه سوى جوز الهند وأوراق الشجر. ولا يرتدي كثير من الأطفال الصغار أية ملابس على الإطلاق، بينما يرتدي آخرون قمصانًا مليئة بالثقوب. ويذكر: «**يمكنك أن ترى هزال الأطفال الشديد بسبب نقص الغذاء. ولولا مجيء اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى هنا، للقي كثيرون حتفهم بسبب نقص الغذاء**».

ويحتشد سكان «**أودير**» أمام سياج معدني في انتظار الحصول على بطاقة تسمح لهم باستلام حصصهم الغذائية. وتصل أنباء توفر الغذاء في هذه القرية إلى أسماع سكان قرية بعيدة،

فيأتي رئيسها (63 عامًا)، وهو رجل فارع الطول بصحبته مئات النساء والأطفال. يقول **بوث وونا**: «**ظننَّا أن أودير مكان جيد لوجود عمليات لتوزيع الغذاء فيها. وقبل الأزمة كنتُ ضخم البنية، لكن الآن نقص وزني لأنني لا أجد ما آكل سوى جذور الشجر**». ويعاني أهالي ولاية «**أعالي النيل**» من نقص شديد في احتياجاتهم الأساسية، ويرجع هذا جزئيًّا إلى الحرب التي استمرت لعقود بين السودان وما يعرف الآن باسم جنوب السودان. ووصف **فرانز راوشنستاين**، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان، تاريخ المنطقة بأنه «تراجيدي». وتقول **أنجيلا لويس فاسكويز**، وهي موظفة لدى اللجنة الدولية

ICRC

جايسون ستارزيوزو*

مسؤولة عن **أودير**، إن هذه القرية التي يغطيها الوحل والأكواخ هي «نهاية العالم».

كافحت دولة جنوب السودان ضد ما يعرف باسم «فجوة الجوع»، وهي الفترة الزمنية بين نفاد الغذاء الذي جرى تخزينه العام الماضي وبدء ظهور المحاصيل الجديدة في نهاية آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر. ويقول **وونا**، وهو يشير إلى مجموعة نساء يجهزن طعام العشاء وهو عبارة عن قدر تغلى فيه بعض أوراق الشجر: سيكون تموز/يوليو شهرًا صعبًا للغاية بالنسبة لنا وكما هو واضح يعاني الأطفال بالفعل من سوء تغذية».

وتقول أخصائية التغذية في اللجنة الدولية **ماريكا فان كلينكن**، والتي سبق لها العمل في **أودير**، إن فجوة الجوع في جنوب السودان هذا العام كانت «**أشد بكثير من المعتاد بسبب عجز السكان عن الوصول إلى السوق نتيجة النزاع والأزمة الاقتصادية. معنى هذا أن السكان لن يتمكنوا من الحصول على الغذاء بمجرد أن ينفد مخزونهم**». ودعت اللجنة الدولية هذا العام إلى التحرك العاجل لإنقاذ حياة مئات الآلاف من السكان في جنوب السودان الذين يواجهون الهلاك جوعًا. كما سلمت اللجنة الدولية في ولاية «**الوحدة**» المجاورة المساعدات الغذائية حول بلدة **لير** التي كانت مسرحًا لأعمال عنف أدت إلى فرار السكان إلى المستنقعات المتاخمة بحثًا عن السلامة. وسار غالبية النازحين لمدة ساعات وناموا في أراضي المستنقعات حيث شعروا بالأمان. وبقي كثيرون على قيد الحياة باعتمادهم على زنابق الماء وجوز الهند.

وعادة ما تنفذ فرق اللجنة الدولية في **لير** أنشطة مثل توزيع المساعدات الغذائية لزهاء 120000 شخص، كما تقدم إمدادات طبية للعمليات الجراحية للمستشفى المحلي وكذلك تدريبات لتذكير المقاتلين بالتزاماتهم بألا يستهدفوا المدنيين أثناء العمليات الحربية. لكن هذه الأنشطة توقفت عندما اضطرت فرق اللجنة الدولية إلى مغادرة المنطقة بسبب اندلاع أعمال العنف في أيار/مايو. وما يزال السكان في حاجة للمساعدة. وحكى بعض موظفي اللجنة الدولية وشهود عيان عن المصابين من المدنيين والمقاتلين الجرحى، والقتلى الذين تأخر دفنهم، وبفقدان الأهالي للغذاء والمأوى بعد أن فرُّوا تاركين وراءهم كل شيء. ولذلك فقد عادت اللجنة الدولية في أيار/مايو إلى **لير** لتوزيع مساعدات لمدة يوم واحد وإعطاء المحتاجين قطع القماش المشمع وصفائح مياه وشباك صيد وغذاء قليلًا لزهاء 6000 شخص. على طول مهبط الطائرات، وزعنا مساعدات حيوية مؤقتة لأكبر عدد ممكن من المحتاجين. وتحت أشعة الشمس الحارقة، رقد سكان مصابون كثيرون على نقالات، يستظلون بجناحي طائرتنا، في انتظار نقلهم إلى مكان آخر لإجراء جراحات طبية. يُظهر الأهالي، وسط المعاناة والخسارة، قدرًا عاليًا من الصمود والعزيمة والتشبث بالأمل، فيجمعون الصناديق الكرتونية المتبقية والحزم البلاستيكية والشنط الفارغة بعد التوزيع، ويستخدمونها كمواد للبناء أو بالأحرى لإعادة البناء.

وسأل مندوب اللجنة الدولية المسؤول في ولاية الوحدة، **دانييل ليتل جون كاريللو**، سيدة تنتظر دورها عما ستفعل الآن بعد موجة العنف الأخيرة في المنطقة التي ابتليت بعقود من القتال.

كان رد السيدة بسيطًا: «**سنفعل ما كنا نفعله على الدوام. سنعود إلى قريتنا ونبدأ من جديد**». ■

* Jason Straziuso الناطق الرسمي في بعثة اللجنة الدولية الإقليمية لشرق أفريقيا–كينيا.

راما ربيع حميد*

تجارب شباب غزة:

الإبداع يواجه الحرب والحصار

لا تختلف أحلام وطموحات الشباب في غزة عن أحلام وطموحات أقرانهم في أي مكان في العالم؛ فهم يحلمون بوظيفة ومردود مادي يساعدهم على بناء أسرة والعيش في أمان، إلا أن كل هذه الأحلام تتبدد عند أول مواجهة مع واقع منهك بالحرب والحصار.

يقطن في غزة، القطعة الجغرافية التي لا تتعدى الـ 360 كم^2، ما يقارب مليونًا و800 ألف نسمة تشكل فئة الشباب والقوة العاملة فيه ما يزيد على 65٪ وفق الإحصاءات الرسمية**. إلا أن الصراع المستمر والتصعيدات المتكررة، والتي كان آخرها حربًا استمرت 51 يومًا في العام 2014، مصحوبة بالقيود المفروضة على غزة المستمرة لما يقارب العقد من الزمن، لم تسمح بتوفير البيئة المستقرة سواءً من الناحية المعيشية الإنسانية أو الاقتصادية أو السياسية لفترات طويلة.

ويواجه قطاع كبير من الشباب مشكلة البطالة، التي وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام 2015 عندما بلغت 44٪ ***. وأدت حالة الاضطراب السياسي إلى دفع الشباب للتفكير بأنه لا فائدة من البحث عن وظيفة أو بناء أسرة أو مسكن، لأن الحرب التالية قد تفقده منزله أو أحد أفراد أسرته أو تتسبب في فقدانه وظيفته. يقول **محمود .ر**، الشاب الذي تخرج من الجامعة العام الماضي ويسكن في إحدى المناطق الأكثر تأثرًا خلال الحرب الماضية: «**لم أعد أفكر في المستقبل لأنني لو بنيت بيتًا فسيدمَّر ولو تزوجت وأنجبت سأخسرهم في حرب ولو فكرت في الهجرة سأغرق في البحر**،» مستذكرًا تجربة بعض أقرانه الذين حاولوا سلوك طريق الهجرة عبر البحر بعد الحرب الأخيرة وفقدوا حياتهم في مياهه بحثًا عن الأمان مع مهاجرين آخرين من سورية وليبيا.

توظيف المواهب

اختار **أنس (22 عامًا)** دراسة القانون أملًا في مساعدة «الطبقات المغلوبة على أمرها» بحسب تعبيره، لكنه يقول: «**بعد سنتين من الدراسة في الجامعة والمرور بالحروب الأخيرة والحصار الذي لم تختف آثاره، أصبحت الحياة بالنسبة لي باهتة وفقدت ملامحها**». ويؤيده **محمود .ك (25 عامًا)**، وهو شاب لم يجد حتى الآن وظيفة تؤمن حياته: «**بالنسبة لي، يبدأ مستقبلي عندما تتاح لي فرصة هجرة خارج البلاد. طموحاتي تلاشت بسبب انعدام الأمل وفشل محاولاتي في الحصول على وظيفة**».

ليس هذا موقف **أنس ومحمود** وحدهما، فقد عبَّر الكثير من الشباب عن عجزهم عن

AFP

التكيف مع الظروف المتغيرة والمضطربة المحيطة بهم. ويفكر كثير منهم بالهجرة بحثًا عن حياة أفضل تتوفر فيها متطلباتهم الأساسية من أمن واستقرار. يتحدث **أسامة**، المتخرج حديثًا، عن مخاوفه قائلًا: «**أخاف أن يستمر الوضع على ما هو عليه الآن وألا يتغير حالنا**». بينما يخشى – **محمد**، الشاب الذي حالفه بعض الحظ وحصل على وظيفة وتكوين أسرة، أن يفقد أحد أفراد أسرته. تولد هذا الخوف لدى **محمد** بعد رؤيته لأب يحاول إيقاظ ابنه الذي فقده في إحدى الحروب على **غزة**. يفاجئني **أنس** بالقول: «**خوفي هو أن أبقى في غزة**!»

لم تأت هذه المخاوف من فراغ، بل هي نتاج سنوات من محاولة إيجاد الذات ولعب دور فاعل في المجتمع. طغيان شعور التيه في نفوس الشباب سببه غموض المستقبل وشعورهم بغياب أي تأثير لهم في صناعة القرار أو في تغيير واقعهم إلى الأفضل بما يضمن خدمة شعبهم ومجتمعهم. قد تكون الهجرة إحدى سُبل شباب **غزة** لإيجاد حلول لمشاكلهم لكنها ليست السبيل الوحيد. توجه بعض الشباب للعمل المجتمعي والتطوعي كما ذكر **محمود .ر** والبعض بحث في داخله عن موهبة مدفونة يحاول توظيفها. فمثلًا عزلت الفنانة **نداء بدوان** نفسها في أيام الحرب الأخيرة في غرفتها وركزت على إنتاج ألبوم صور تعبر عن اهتماماتها كشابة في **غزة**. فيما دشن شباب آخرون مبادرة تلوين أحياء القطاع، فحولوا واجهات المنازل الرمادية الكئيبة إلى مشاهد تبعث على الفرح والبهجة في منطقتي **الزيتون والشاطئ**. ولا ننسى طبعًا الشباب الذين تطوعوا خلال حرب العام 2014 لجمع الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملابس للعائلات النازحة في الملاجئ غير الرسمية. لجأ كثير من هؤلاء الشباب إلى العالم الافتراضي، أملًا في أن يفتح لهم هذا الأفق الواسع أبوابًا خارج القطاع أو على الأقل ينسيهم –ولو مؤقتًا– المصاعب التي يمرون بها. يشذ بعض الشباب ويسلكون مسلكًا سلبيًّا. فيقول **أنس**: «**فعليًّا وبسبب الظروف التي أفقدتهم شخصًا عزيزًا عليهم، أو دمرت منازلهم أو أضاعت أحلامهم في ظل غياب أي يد تساعدهم، وجد بعض هؤلاء الشباب –من ذوي النفوس الضعيفة– الملاذ في الانخراط في صفوف جماعات متطرفة أو متشددة، كي ينتقموا من المجتمع لعدم اكتراثه لهم، ولتغيير حياتهم جذريًّا أو حتى للحصول على دخل يساعدهم في العيش**».

طغيان شعور التيه في نفوس الشباب سببه غموض المستقبل وشعورهم بغياب أي دور لهم

استنزفت أعوام من الاحتلال والحروب والحصار والاضطراب السياسي كل أمل بتغير الأحوال إلى الأفضل

حالة الإحباط العامة التي تسيطر على الشباب في **غزة** بشكل خاص، وعلى سكانه بشكل عام، هي حالة فريدة لم يشهدها القطاع البتة. إنها ثمرة أعوام من الاحتلال والحروب والحصار والاضطراب السياسي التي استنزفت كل أمل بتغير الأحوال إلى الأفضل. بعد مرور عام على الحرب الأخيرة في صيف 2014، ما زال وضع القطاع على ما هو عليه، فلم يُبن بيت واحد، واضطر الأهالي إلى استصلاح ما يمكن استصلاحه أو بناء خيمة بجانب منزلهم لتدبر أمورهم. يقول **محمد**: «**نحن اليوم لا نفكر بالمستقبل. كل ما أفكر به، كيف أستطيع تدبير قوت أسرتي لهذا اليوم**» ■

★موظفة في قسم الإعلام
في بعثة اللجنة الدولية الفرعية في غزة.
★★ إحصائية السكان،
الوكالة الفلسطينية للمعلومات،
إحصائية «الأونروا» 2014
★★★ إحصائية مركز الإحصاء الفلسطيني

رشا أحمد*

موقع باللغة العربية لإعادة الروابط العائلية

رُبَّمَا تَجْمَعُنَا أَقْدَارُنَا ... ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَمَا عَزَّ اللِّقَاءُ**

لا يمكن وصف مشاعر القلق والحزن التي تسيطر على كيان الشخص عندما يفقد الاتصال بقريب انقطعت أخباره وبات في عداد المفقودين نتيجة النزاعات والكوارث الطبيعية والهجرة. وفي مثل هذه الظروف القاسية، تتفرق الأسر على أمل أن تجمعها الأقدار مرة أخرى. وهنا يأتي دور موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعادة الروابط العائلية.

أطلقت اللجنة الدولية في مايو/أيار الماضي نسخة عربية من الموقع الشبكي المخصص لإعادة الروابط العائلية (www.familylinks.icrc.org/ar) كي تسهل على سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العثور على ذويهم الذين تفرقوا عنهم بسبب النزاعات أو الهجرة أو الكوارث الطبيعية. الموقع متوفر أيضًا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. فمنذ إنشائه العام 2012، سجل الموقع زهاء 900000 زيارة، وقد تجاوز عدد الزيارات مليون زيارة خلال 72 ساعة في أعقاب الزلزال الذي ضرب نيبال في 25 نيسان/أبريل وبلغت قوته 7,9 درجات وسجل أكثر من 1700 شخص أسماء أقاربهم الذين فقدوا الاتصال بهم.

وتقول **هبة السلطي**، مديرة المحتوى العربي لموقع إعادة الروابط العائلية، «**جاء إطلاق موقع إعادة الروابط العائلية باللغة العربية كخطوة هامة من أجل لم شمل العائلات المشتتة جراء النزاعات التي تعيشها المنطقة من سنوات**».

وحققت مبادرة اللجنة الدولية للم شمل المفقودين نجاحًا ملحوظًا في العديد من بقاع العالم. وتتعاون اللجنة الدولية في هذه المبادرة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول العالم لمحاولة إيجاد الأشخاص المفقودين وإعادة الاتصال بينهم وبين عائلاتهم. ويشمل هذا العمل البحث عن أفراد العائلة وإعادة الاتصال فيما بينهم وجمع شمل العائلات ومحاولة التثبت من مصير الأشخاص المفقودين.

وهناك قصص نجاح للم الشمل تستحق أن تُروى. فقد عمت الفوضى مثلًا في جمهورية أفريقيا الوسطى في مارس/ آذار 2013، بسبب أعمال العنف التي اندلعت بين الفرقاء هناك، مما أدى إلى مقتل وجرح الآلاف، علاوة على مئات الآلاف من النازحين، لجأ آلاف منهم إلى البلدان المجاورة أو لاذوا بأحد المواقع المخصصة للنازحين داخليًا. ومنذ ذلك الحين، نجحت خدمة اللجنة الدولية للم شمل المفقودين في الكشف عن مصير نحو 350 شخصًا خلال العام 2014، بالإضافة إلى جمع ما يزيد على 250 رسالة من رسائل الصليب الأحمر وتوزيع نحو 150 رسالة أخرى بالإضافة إلى تيسير إجراء 200 مكالمة هاتفية، ما سمح للكثيرين بتبادل الأخبار مع الأقارب والأحباب. ونجحت عمليات البحث عن المفقودين التي أجرتها اللجنة الدولية في جمع شمل 16 شخصًا مع أسرهم.

كما نجحت جمعية الهلال الأحمر لبنغلاديش بالتعاون مع اللجنة الدولية في إعادة التواصل بين ما يزيد على 160 محتجزًا بنغلاديشيًا في الخارج وأسرهم من خلال تبادل رسائل الصليب الأحمر وذلك خلال النصف الأول من عام 2015. وتمكن نحو 400 مهاجر بنغلاديشي في بلدان مختلفة في جنوب شرق آسيا من إبلاغ أقاربهم بأنهم بخير وبأن عودتهم وشيكة وتمكن 240 شخصًا ممن عادوا إلى بنغلاديش من مهاتفة أقاربهم من خلال الخدمات المقدمة من جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي. واستفاد 34 من القصر غير المصحوبين من برنامج إعادة جمع شمل الأسر.

ويقول **روبير ماردیني**، رئيس عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمنطقة الشرق الأدنى، «**لاحظنا أن خدمات «إعادة الروابط العائلية» لا يَعْرِفُها الناس بشكلٍ كافٍ، وخاصّةً في الشرق الأوسط وشمالِ أفريقيا. وإن أهميةَ الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تتزايد حول العالم، ولا سيما في البلدان الناطقة باللغة العربية. لذلك أردنا اغتنامَ هذه الفرصة بطريقتين: أولًا سنتمكن بفضل موقعِنا الجديد من تعريفِ الأشخاص الذين يبحثون عن ذويهم بالخدماتِ التي تقدمها اللجنة الدولية وكل جمعية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ثانيًا، يمكن للأشخاص الباحثين عن أقاربهم أن يرسلوا إلينا طلباتهم مباشرة عبر هذا الموقع. وستتولّى شبكةُ العامِلين لدينا مُتابعةَ هذه الطلبات والقيامَ بكلِّ ما في وُسْعِهَا لمُساعدَتِهِمْ**».

وتضطلع «شبكة الروابط العائلية» بجملة من المهام في هذا السياق. فهي تساعد مثلًا في «البحث عن أفراد العائلة» عندما يفقدون الاتصال بسبب النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان أو الهجرة وفي غير ذلك من حالات الحاجة الإنسانية. وتولي الشبكة اهتمامًا خاصًا للبحث عن أفراد عائلات القاصرين غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن عائلاتهم والأشخاص الضعفاء الآخرين.

وهناك خدمة «إعادة الاتصال» التي تشكّل نشاطًا رئيسيًا من أنشطة «شبكة الروابط العائلية»، فمن خلالها يمكن لأفراد الأسرة إجراء مكالمات هاتفية مجانية، وهناك أيضًا «رسائل الصليب الأحمر»، وهي عبارة عن رسائل مفتوحة تتألف من قسم يمكن الشخص الراسل من كتابة رسالة وقسم يمكن قريبه من الرد عليه. كما تسعد الشبكة في «لم شمل العائلات».

* محررة الموقع العربي في «المركز الإقليمي للإعلام» باللجنة الدولية في القاهرة.

** من قصيدة الأطلال للشاعر المصري إبراهيم ناجي.

وتبعًا للظروف، تساعد «شبكة الروابط العائلية» أيضًا في متابعة ودعم إدماج الأشخاص الذين جرى جمع شملهم بأفراد عائلاتهم وجمع وإدارة وتقديم معلومات بشأن الموتى (المكان والاسترداد والتثبت من الهوية)، وغيرها.

أطلقت اللجنة الدولية وسمًا (هاشتاج) خاصًا بحملة تدشين الموقع باللغة العربية ألا وهو: RFL_Arabic، لتمكين متابعي أخبار موقع إعادة الروابط العائلية من متابعة آخر تحديثاته على مواقع التواصل الاجتماعي: الفيسبوك وتويتر.

يمكنكم زيارة الموقع عبر هذا الرابط: www.familylinks.icrc.org/ar

لمعرفة كيفية عمل خدمات الموقع، يمكنكم مشاهدة هذا الفيديو التعريفي:

https://www.youtube.com/watch?v=X9sgMYpwOdc

الفرار من النزاع في اليمن:

صوماليون عائدون يبحثون عن أحبائهم

لطالما اعتبر كثير من الصوماليين، المنهكين من آثار الحرب المستمرة في بلادهم منذ عقود، اليمن ملاذًا آمنًا لهم، لكن وبعد اندلاع النزاع المسلح في اليمن، وجد هؤلاء اللاجئون أنفسهم مضطرين للفرار من جديد.

عضوات من «الهلال الأحمر الصومالي» يستقبلن نازحين من الحرب في اليمن

ICRC

أدى تصاعد وتيرة النزاع الدائر في اليمن إلى زيادة الحاجة إلى هذا النوع من الخدمات في الآونة الأخيرة. فمنذ أن بدأ النزاع في آذار/ مارس الماضي، فر ما يقرب من 19000 شخص بحثًا عن الأمان على شواطئ الصومال. وأفادت تقارير بوصول أغلب الفارين إلى «**بوساسو**» [الميناء الرئيس في الصومال] في منطقة **بونتلاند**، إذ بلغ عددهم نحو 13000 شخص بحلول نهاية حزيران/ يونيو.

زينب، واحدة من الصوماليين العائدين من اليمن، وصلت إلى «**بوساسو**» برفقة أطفالها الثلاثة. استقبلها طقس حار، إذ بلغت درجات الحرارة 40 درجة، ليذكرها ذلك بأنه قد حان الوقت لتودع الحياة التي اعتادت عليها في «**مخيم خرز للاجئين**» في **لحج**، جنوب غرب اليمن. وتعود بذاكرتها للوراء لتروي ما حدث قائلة: «كنت أعد وجبة الإفطار لأطفالي ولكن لم يكن مقدرًا لي أن أنتهي منها. فقد اشتدت عمليات إطلاق النار والانفجارات وبات القتال على أعتاب منزلنا. وكان الفرار هو الخيار الوحيد أمامنا».

وفي خضم الفوضى التي وقعت، انقطع الاتصال بينها وبين زوجها. ولكن لحسن الحظ تمكن متطوعو الهلال الأحمر الصومالي من إعادة التواصل بينهما لدى وصولها إلى **بوساسو**. تقول **زينب** بعد أن هاتفت زوجها: «**انقطعت أخبار زوجي لما يقرب من شهر. كنت أشعر بقلق بالغ ولم**

REUTERS

نازحون صوماليون يصلون عن طريق البحر لبلادهم هربًا من الحرب في اليمن

تجاوز عدد المكالمات الهاتفية التي يسرتها اللجنة الدولية حتى نهاية حزيران/ يونيو، 4000 مكالمة أجرتها الأسر لدى وصولها للصومال قادمة من اليمن

أشعر بالارتياح إلا عندما سمعت صوته وعلمت أنه على قيد الحياة». وهكذا، رفع عن كاهلها القلق الذي كانت تشعر به حول مصير زوجها.

وعن نشاط اللجنة الدولية في هذا البلد المنهك بالنزاعات، يشرح منسق أنشطة الحماية المعني بالإشراف على برنامج إعادة الروابط العائلية في الصومال، **أحمد زاروق**: **«تجاوزت تبعات الوضع في اليمن حدوده الجغرافية. نشعر بالحزن بسبب الأثر الذي يخلفه ذلك على السكان المدنيين. ففي الوقت الذي تحاول فيه اللجنة الدولية توفير الاحتياجات الأساسية في اليمن، نحاول نحن هنا في الصومال بالتعاون مع الهلال الأحمر الصومالي مساعدة اللاجئين والعائدين على إعادة تواصلهم مع أسرهم».** ويضيف قائلًا: **«معرفة مصير الأحبة ومكان وجودهم يمنحهم راحة البال».**

ويوفر متطوعو الهلال الأحمر الصومالي المساعدات الطبية للقادمين، إذ يبدو على البعض الإرهاق الشديد بعد الرحلة الطويلة التي قطعوها. كما تساعد اللجنة الدولية الضحايا الذين فروا من العنف في اليمن من أجل التواصل من جديد مع أقاربهم وتسعى للكشف عن مصير من بقوا في عداد المفقودين. وتجاوز عدد المكالمات الهاتفية التي يسرتها اللجنة الدولية حتى نهاية حزيران/ يونيو، 4000 مكالمة أجرتها الأسر لدى وصولها للصومال قادمة من اليمن.

المحتجزون يتواصلون مع أسرهم

يمتد نطاق برنامج إعادة الروابط العائلية في الصومال ليشمل أيضًا المحتجزين. فزيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم تعد ركنًا أساسيًّا من عمل اللجنة الدولية في مختلف أنحاء العالم. فينبغي معاملة المحتجزين معاملة إنسانية طوال فترة احتجازهم والسماح لأسرهم بمعرفة مصيرهم والتواصل معهم.

وتساعد اللجنة الدولية في الصومال المحتجزين على معرفة مكان أسرهم ومعاودة التواصل فيما بينهم من خلال تبادل رسائل الصليب الأحمر. وبلغ مجموع الرسائل المتبادلة 3590 رسالة خلال عام 2014 بينما ساعدت اللجنة الدولية 22 محتجزًا على معرفة مكان وجود أسرهم ■

دانييل بالميري**

فتح أرشيف اللجنة الدولية من 1947 إلى 1975

العمل الإنساني في قلب صراعات الشرق الأوسط

فتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أرشيفها للفترة 1966–1975 للجمهور في حزيران/ يونيو 2015. وبات من الممكن الاطلاع على آلاف الوثائق التي لم تعد تحمل صفة السرية، ومنها ملفات تتناول عمليات اضطلعت بها المنظمة في منطقة الشرق الأوسط. وننتهز فرصة هذا الحدث لإلقاء نظرة على تاريخ حافل بالأنشطة في الشرق الأوسط، والتزام إنساني راسخ حتى اليوم.

يعود الاحتكاك الفعلي للجنة الدولية للصليب الأحمر بالشرق الأوسط إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الفترة تحديدًا، نشطت اللجنة الدولية–وهي منظمة إنسانية تمد يد المساعدة لضحايا العنف المسلح، عسكريين كانوا أم مدنيين– في العديد من بلدان المنطقة (خاصة مصر وسورية)، مركزة عملها بالأساس على أسرى الحرب الألمان أو الإيطاليين. ولم توجه اهتمامها إلى مصير السكان المحليين ممن كانوا يعيشون أيضًا في أتون العنف إلا بعد انتهاء الحرب مباشرة.

بدأت المنظمة تخطو أولى خطواتها في فلسطين في العام 1947 في أعقاب الحرب التي نشبت بين اليهود والعرب عقب تصويت الأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين؛ والمرة الثانية أثناء الصراع العربي –الإسرائيلي الذي بدأ إثر إعلان قيام «دولة إسرائيل» في أيار/ مايو 1948. وسعت اللجنة الدولية خلال هاتين الحربين إلى توظيف ما اكتسبته من خبرات أثناء الحرب العالمية الثانية لمساعدة وإغاثة السكان المدنيين وحماية المقاتلين الأسرى، كما طورت عملها وأنشأت مناطق آمنة تحت حمايتها في **القدس**.

8 أطنان من المساعدات الإنسانية أرسلت للصليب الأحمر اللبناني وللمدنيين في دمشق إبان حرب العام 1973 .

(الصورة الملونة): في العام 1974 ومع اشتداد القتال في منطقة الشوف (جبل لبنان) قامت اللجنة الدولية بإجلاء 5130 مدنيا من قرية دير القمر إلى صيدا وبيروت..

البداية من فلسطين

واعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 1949، وبناءً على طلب من الأمم المتحدة، أنشأت اللجنة الدولية هيئة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين تتولى إقامة المخيمات لمن لا مأوى لهم وتوزيع المواد الغذائية وتقديم خدمات طبية شملت اتخاذ تدابير لمكافحة الأوبئة. وقدمت هذه الهيئة في الفترة بين كانون الثاني/ يناير 1949 و30 نيسان/ أبريل 1950، ما يزيد على 78000 طن من مواد الإغاثة للاجئين. وتولت **وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)** هذه المهمة بدلًا منها اعتبارًا من أول أيار/ مايو 1950. وكنتيجة مباشرة لنزاع 1948، تعين على اللجنة الدولية أيضًا القيام بأنشطة لصالح اليهود الذين أتوا من مختلف البلدان العربية وخاصة من العراق.

...

ICRC

أثناء أزمة السويس نشطت اللجنة الدولية وقامت بزيارات لأسرى الحرب المحتجزين في كل من مصر وإسرائيل

نشطت اللجنة الدولية من جديد في منطقة الشرق الأوسط في العام 1956 أثناء أزمة **السويس**، فقامت بزيارات لأسرى الحرب المحتجزين في كل من مصر وإسرائيل وكذلك لمدنيين في الأراضي المحتلة في **غزة وسيناء**. وأرسلت أيضًا مواد إغاثة للهلال الأحمر المصري ونظمت حملة مساعدة خاصة لآلاف من المدنيين في **بورسعيد** ممن دُمرت منازلهم بسبب الهجمات التي شنتها فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. شاركت اللجنة الدولية كذلك في إعادة المصابين بجروح خطيرة وإعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم بعد انتهاء الأعمال العدائية.

وثمة نزاع آخر أقل حجمًا تطلب تدخل اللجنة الدولية في الخمسينيات، عندما وقع خلاف على واحة **البريمي** بين المملكة العربية السعودية وإمارة **أبو ظبي** و**سلطنة مسقط وعُمان [سلطنة عُمان حاليًا]**، الواقعتين آنذاك تحت الحماية البريطانية. ومع أن تدخل اللجنة الدولية كان محدودًا ذلك لأن الأزمة لم تستمر طويلًا، إلا أن ترحيب الأطراف المختلفة في المنطقة بمجرد وجود اللجنة الدولية كان له بالغ الأثر، فقد أتاح للمنظمة التعريف بأنشطتها وأيضًا الاعتراف بها كشريك إنساني ذي ثقل.

ظهر تأثير اللجنة الدولية إبَّان الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن في 1962، فقد تمكنت اللجنة الدولية من أن تضع موطئ قدم على جانبي خط المواجهة بين «الملكيين» و«الجمهوريين»، وكلاهما مدعوم من دول أجنبية. وعلى مدار سبع سنوات، واجهت اللجنة الدولية تحديات استثنائية في العمليات الإنسانية واسعة النطاق التي نفذتها في اليمن، بدءًا من محاولتها فرض تطبيق اتفاقيات **جنيف**، لا سيما لصالح أسرى الحرب في بلد كان يجهل وجود هذه المواثيق الدولية حتى ذلك الوقت، فضلًا عن تنظيم عمليات إغاثة وأنشطة طبية وجراحية في مناطق يَصعُب الوصول إليها في معظم الأوقات في ظل ظروف مناخية شديدة الصعوبة. وتمثل عمل المنظمة في الميدان بالأساس في محاولة الوصول إلى المحتجزين لأسباب أمنية وضمان تلقيهم معاملة إنسانية. وقد انتهى عمل اللجنة في هذا النزاع مع نهاية العام 1967.

(الصورة في الأعلى) لمندوب الصليب الأحمر، عام 1957 يزور معسكرًا لأسرى مصريين.. لدى الجانب الإسرائيلي

(الصورة في أسفل) مندوبة الصليب الأحمر، عام 1967 تسجل معلومات عن عائلة فلسطينية نازحة.

ICRC / MOHR, Jean

مَوَاطِئ أقدام جديدة

وفي مناسبات أخرى، دعيت اللجنة الدولية للعمل لصالح ضحايا العنف الداخلي، إلا أنها لم تحرز حظًا كبيرًا من النجاح. ففي مصر وتحديدًا في العام 1954، عندما جرى حل جماعة الإخوان المسلمين وسجن آلاف من أعضائها في أعقاب محاولة فاشلة لاغتيال **جمال عبد الناصر**** الذي كان يتولى مهام رئيس الوزراء آنذاك، خاطبت اللجنة الدولية السلطات المصرية لبحث إمكانية السماح لها بتقديم خدماتها الإنسانية لصالح هؤلاء السجناء وأسرهم التي كان أغلبها بلا مورد. لكن قوبلت مبادرة اللجنة الدولية بالرفض. وفي العام 1958، نشبت مواجهات في لبنان بين الجيش ومتمردين مناهضين للحكومة. أجرت اللجنة الدولية، التي كانت لها بعثة عامة في بيروت تغطي منطقة الشرق الأوسط منذ 1956، تقييمًا للأوضاع داخل البلاد وأرسلت إمدادات طبية ومواد غذائية عاجلة للسكان المدنيين. كما أجرت مساعي لِمَصلَحَة الرهائن المحتجزين لدى فصائل مختلفة ونجحت في تحريرهم. أما في العراق، وتحديدًا في تموز/ يوليو 1958 فقد أطاح انقلاب عسكري بالنظام الملكي، وسرعان ما وجد القائد الجديد الذي عرف بقوته **عبد الكريم قاسم** نفسه في مواجهة انقلاب عسكري في الموصل سُفكت دماء كثيرة أثناء قمعه وشنت الحكومة خلال الأشهر التالية حملات توقيف متلاحقة. وحاولت اللجنة الدولية مرتين التواصل مع السلطات العراقية لمناقشة إمكانية تقديم خدماتها الإنسانية للمحتجزين السياسيين إلا أن التوفيق لم يحالفها. وأسفرت مساعيها عن نتيجة غير متوقعة وهي إغلاق بعثتها العامة في **بيروت**.

سنوات مفصلية

يحتل بطبيعة الحال الصراع العربي –الإسرائيلي في العام 1967 وحرب العام 1973 مركز الصدارة على قائمة النزاعات في الفترة من 1966 حتى 1975. اضطلعت اللجنة الدولية خلال هاتين الحربين بأنشطة ضخمة لمصلحة الضحايا من مختلف الفئات (الجرحى وأسرى الحرب والسكان المدنيين واللاجئين والنازحين). وبخلاف الأثر الحي والمستدام الذي خلفه الصراع العربي - الإسرائيلي بحربيه على المشهد السياسي للمنطقة، فقد شكلت هذه بداية لوجود اللجنة الدولية بوصفها منظمة تنهض بأنشطة إنسانية في إسرائيل والأراضي المحتلة. وهو الدور المستمر منذ قرابة نصف قرن. ولا ينبغي للصراع العربي الإسرائيلي أن يخفي حقيقة مفادها أن الشرق الأوسط لا يزال يعتبر منطقة توترات مزمنة. فإلى جانب سلسلة الحروب الطويلة التي عرفها اليمن والتي انتهت بصورة مؤقتة في العام 1970، فقد عانى العراق أيضًا من أوضاع مضطربة. فعلى الصعيد الداخلي، شهدت فترة الستينيات نزاعًا محتدمًا في شمال البلاد بين الحكومة والسكان الأكراد. وبعد فترة هدوء قصيرة، استؤنفت أعمال العنف في العام 1974. وأطلقت اللجنة الدولية في نهاية السنة عملية إغاثة من إيران لصالح الضحايا في منطقة كردستان العراق. وتوقفت العملية في ربيع 1975 بعد أن توصلت حكومتا إيران والعراق

صورتان في اليمن عام 1962: واحدة لطبيب الصليب الأحمر يفحص صبيًّا محليًّا وأخرى لقافلة مساعدات تعبر وسط الجبال الوعرة

ICRC

ظهر تأثير اللجنة الدولية واضحا إبَّان الحرب الأهلية اليمنية في ستينيات القرن الماضي

ICRC

إلى حل للنزاع الإقليمي. وكانت التوترات قد نشبت بين البلدين بسبب منطقة شط العرب، ومع أن التوترات كانت سياسية، إلا أنها أفضت لعواقب إنسانية مع طرد العراق لرعايا إيرانيين. واعتبارًا من عام 1969، فتحت اللجنة الدولية بعثة لها في **بغداد** لجمع شمل الأسر الإيرانية التي تشتتت بين العراق وإيران وأغلقت اللجنة الدولية هذه البعثة في آذار/ مارس 1970 بعد أن عاد الوضع بين البلدين إلى طبيعته.

إلا أنه وفي نهاية العام 1971، طلبت الحكومة الإيرانية و[جمعية] «**الأسد والشمس الحمراوين**» [الهلال الأحمر الإيراني فيما بعد] مجددًا من اللجنة الدولية مساعدة آلاف الإيرانيين بعد طردهم من العراق. فأوفدت اللجنة الدولية ممثلين إلى إيران والعراق من أجل الاستفسار عن وضع هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يسكنون في مخيمات مؤقتة، ويعانون من مشاكل تشتت أفراد أسرهم. واقترحت اللجنة الدولية أن تلتقي جمعيتا «الأسد والشمس الحمراوين» و«الهلال الأحمر العراقي» في **جنيف**؛ أي على أرض محايدة لمناقشة القضية. وعقد هذا الاجتماع في 1974، وشاركت فيه اللجنة الدولية بصفة مراقب. مهد هذا اللقاء الطريق لعقد اتفاق جرى التوقيع عليه في آذار/ مارس 1975 بين إيران والعراق.

وعلى صعيد آخر، واجه لبنان في مطلع العام 1975 سلسلة من أعمال العنف سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية. ساعد وجود اللجنة الدولية في بيروت منذ العام 1967 على التدخل السريع عندما اندلعت الاشتباكات بين الكتائب والمقاتلين الفلسطينيين، فقد تمكنت اللجنة الدولية من إرسال عدة أطنان من إمدادات الإغاثة لا سيما المعدات الطبية. وكانت اللجنة الدولية تجهل آنذاك أن هذه المساهمة ستكون نقطة البداية لأنشطة إنسانية ستستمر طيلة 15 عامًا ■

★ Daniel Palmieri باحث ومؤرخ باللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف
★★ تولى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر منصب رئاسة الجمهورية في العام 1956 [المحرر].

نساء مصر: أينما يكن يدركهن

مي شمس الدين*

كان سور **دار الأوبرا** المصرية هو الفاصل بين صنوف الفن والثقافة داخل المبنى العريق وحادثة تحرش تعرضت لها المصورة **راندا خورشيد** وهي تمشى على الرصيف الملاصق للأوبرا. سارت **خورشيد** على حافة الرصيف الخارجي متجنبة المنطقة المظلمة الملاصقة للسور حتى تنجو من أي متحرش محتمل على حد قولها. أدركت **خورشيد** سذاجة احتياطاتها، عندما أتاها المتحرش راكبًا دراجة بالقرب من الرصيف. **«ضربني بقوة وهو يمسك بمناطق من جسدي قبل أن يتحرك مسرعًا. أوقفت سيارة تاكسي لألحق به، حينما رأى سائق التاكسي انهياري وبكائي تخيل أن شيئًا ما قد سُرق مني».**

بالنسبة **لخورشيد**، فإن شيئًا أكثر أهمية من المال قد سُرق، **«كل ما تخيله السائق أن أموالي سُرقت، وحينما أخبرته أنه تحرش بي لم يهتم. حتى عندما رأيت المتحرش مرة أخرى وأوقفت التاكسي وصرخت للحاق به، لم يحرك أحد ساكنًا. اعتقد الكل أنني سُرقت، وانصرفوا عني حينما عرفوا أن هذا الشخص تحرش بي. إحساسي بالأمان هو ما سُرق إما من متحرش أو مجتمع متواطئ مع التحرش».**

كشفت دراسة أجرتها **«هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»** في العام 2013، أن 99,3٪ من النساء في مصر تعرضن لتحرش جنسي بشكل من الأشكال. وكانت أحداث العنف الجنسي ضد المتظاهرات بميدان التحرير في السنوات الأخيرة أبرز العلامات الصادمة على ارتفاع معدلات العنف الجنسي في مصر. فقد شهد **ميدان التحرير**–مركز الاحتجاجات الحاشدة التي اندلعت في البلاد في السنوات الأخيرة– حالات تحرش جماعي ضد المتظاهرات، تطورت في أحيان كثيرة لحالات اغتصاب في قلب الميدان، بالإضافة لتعرض ضحايا التحرش في أحيان كثيرة لإصابات جسيمة بآلات حادة.

كانت أشهر هذه الحالات هي حادثة اغتصاب إحدى الفتيات بميدان التحرير في الثامن من حزيران/ يونيو عام 2014 إبان احتفالات تنصيب الرئيس المصري الجديد آنذاك **عبد الفتاح السيسي**. وأدى نشر فيديو للحادثة لموجة غضب عارمة. طبقًا لتقرير أصدرته منظمات حقوقية مصرية، فقد شهد هذا اليوم على الأقل تسع حالات تحرش وعنف جنسي باستخدام الآلات الحادة.

في هذا الصدد يقول **مصطفى محمود**، المحامي بمركز **«نظرة للدراسات النسوية»**، وهي منظمة حقوقية تتخذ من **القاهرة** مقرًا لها، إن أحداث الثامن من حزيران/ يونيو مثلت صدمة كبرى للمجتمع المصري، مضيفًا: **«ما لا يعرفه أحد أن هذا هو الحال منذ بدء الثورة [25 كانون الثاني/ يناير 2011] وكنا دومًا ما نُتهم بالمبالغة. هذه الحوادث لا تقع فقط في ميدان التحرير، ولكن في كل المواقف التي تخرج فيها النساء للمجال العام».**

دوائر العنف المفرغة

يربط **محمود** بين موجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد وحالة العنف المجتمعي المصاحبة وبين تزايد معدلات العنف الجنسي ضد النساء، ويستدرك: **«في كثير من الأحيان يتم إلقاء مواد كاوية على أجساد النساء باعتبارهن «فتنة»، هذه مستويات من العنف الجنسي لم نشهدها من قبل».**

كانت الصحفية **مي الشامي** أكثر حظًا من **خورشيد**، فقد استطاعت **الشامي** أن ترسل شخصًا تحرش بها العام الماضي إلى السجن، حيث يقضي عقوبة السجن لسنتين. تقول **الشامي** إنها أصبحت تعيش تجارب تحرش جنسي لفظي وجسدي بشكل يومي تقريبًا، **«أصبح التحرش لفظيًا فرصة لأشكر الله أن أحدًا لم يلمس جسدي هذا اليوم. أصبحت أخاف من التحرشات الجسدية التي تحدث بسهولة بشكل متكرر يوميًا».**

آخر حادثة تحرش جسدي تعرضت لها **الشامي** كانت وسط زحام مترو الأنفاق، تضيف: **«أخاف أن يلمسني أحد، أخاف أن يُلقي على ماء نار [حمض النتريك] إذا ما حاولت الدفاع عن نفسي، أصبحت دوائر العنف المحيطة بنا أقرب لنا حينما يتأثر هؤلاء فيفرغون طاقات عنفهم وساديتهم في أجسادنا».**

في حزيران/ يونيو 2014، وقبل ثلاثة أيام من أحداث التحرش الدامية بميدان التحرير، أصدر الرئيس المصري المؤقت السابق **عدلي منصور** قرارًا بتعديل المادة 307 من قانون العقوبات الخاص بالتحرش الجنسي. وقضت التعديلات بتوقيع عقوبات حبس تتراوح ما بين ستة أشهر وخمس سنوات ضد من يثبت قيامه بالتحرش. وبينما يُعتبر هذا القانون خطوة هامة وغير مسبوقة لتجريم التحرش، تطالب منظمات نسوية بالعمل الجاد على تنفيذ بنود التعديلات الجديدة.

* صحافية مصرية

قمع النساء لكسر الرجال

لا تقتصر فداحة أحداث العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام في العاصمة فقط، ذلك لأنه يمتد حتى أقاصي **الصعيد** [جنوب مصر]، حيث المجتمعات القبلية المعروفة بخضوعها لمنظومة تقاليد صارمة تحد - نظريًا- من امتهان النساء. المديرة التنفيذية لجمعية «**جنوبية حرة**» النسوية بجنوب الصعيد **آيات عثمان** تروي واقعًا مغايرًا.

في نيسان/ أبريل من عام 2014 اندلعت اشتباكات قبلية عنيفة بين قبيلتين بمحافظة **أسوان**، سقط على إثرها نحو 23 شخصًا من الطرفين. تقول **عثمان** إن الاعتداءات على النساء كانت واضحة في هذه الاشتباكات. وطبقًا لبحث أجرته «**جنوبية حرة**» وقتها، ولم يتسن نشره لاعتبارات أمنية، فإن الاشتباكات اندلعت بالأساس لنشوء علاقة بين شاب وفتاة من القبيلتين. وتشرح عثمان: «**أثناء الاشتباكات، جرى الاعتداء على النساء من الطرفين كمحاولة لكسر الرجال، كانت تلك الحادثة غير مسبوقة في الصعيد. في أعنف الاشتباكات القبلية لا يتعرض أحد للنساء. مع الانفلات الأمني في البلاد سارعت القبائل لشراء السلاح، ومنهم الذين لم يعتادوا رفع السلاح. انهارت الأعراف القبلية فغاب الرادع الأخلاقي فكانت النساء أولى ضحايا هذا العنف**».

تقول **عثمان** إن بداية عمل «**جنوبية حرة**» كانت عن العنف الجنسي في **الصعيد** وحالة الإنكار المجتمعي المتفشية في المجتمعات الجنوبية لأي اعتداءات ضد النساء. وتقول: «**لم تعد الأعراف والتقاليد هي الحاكمة، التحرش والعنف الجنسي متفشٍ في مختلف أنحاء البلاد**».

لا يحتكر المجال العام وحده العنف الجنسي، فإذا كانت النساء أكثر شجاعة في مواجهة التحرش الجنسي بالشارع في الفترة الأخيرة، فإن العنف الجنسي الأسري هو المسكوت عنه. الاختصاصية النفسية بوحدة الاستماع والإرشاد النفسي بمؤسسة «**قضايا المرأة المصرية**» **منى فتحي** تروي قصصًا مؤلمة عن العنف الجنسي بين الأزواج. ففي المؤسسة الواقعة في قلب حي **بولاق الدكرور** الشعبي، تقول **فتحي** إن نساء المنطقة اللاتي شاركنها قصصهن يعايشن يوميًا عنفًا جنسيًا من أزواجهن بشكل غير مسبوق. وتذكر **فتحي** أمثلة قائلة: «**بين تلك الطبقات الأكثر فقرًا، يلجأ بعض الرجال إلى ضرب زوجاتهم أثناء ممارسة الجنس وفي بعض الأحيان يتم إجبار الزوجات على ممارسات جنسية لا يرغبن فيها. مع ارتفاع نسب مشاهدة الأفلام الإباحية بين بعض الأزواج في الطبقات الفقيرة وتعاطي المخدرات وإدمان أدوية خطرة مثل الترامادول، تمر النساء بتجارب مروعة من العنف الجنسي بشكل شبه يومي**».

حياة انهزامية

وتقول **فتحي** إن طريقة تعايش النساء مع هذه الخبرات هي طرق انهزامية للغاية، فهن يستسلمن تمامًا لأوضاعهن خاصة إذا كن ينتمين للطبقات الفقيرة التي لا يمكن معها تحمل رفاهية الطلاق والانفصال عن الزوج الذي هو المصدر الوحيد للإنفاق عليهن. بالنسبة لتلك النسوة فإن تعبير «أنا متضايقة» هو الطبيعي، لأن كل من يتعرضن لمثل هذه التجارب المؤلمة يرين نساء أخريات يعانين بالطريقة نفسها ويستسلمن لآلامهن. وتضيف **فتحي**: «**لم تتأثر الطبقات الأكثر فقرًا بأي من التغيرات السياسية الحادثة في البلاد، فهذه الطبقات منعزلة عما يحدث في الخارج. يتأثر هؤلاء فقط سلبًا، فمع الاضطرابات، ترتفع معدلات الفقر، ومعها يزداد العنف، وتدفع النساء فاتورة هذا العنف**».

بالنسبة **لخورشيد**، فكل ما تفكر فيه للتعايش مع ما عانته من التحرش هو أن تستعد بكامل قواها لتجربة التحرش القادمة: «**قررت أن أرتدي ملابس مريحة، لن أرتدي أحذية نسائية ذات كعب عالٍ، سأرتدي أحذية مريحة تساعدني على التحرك بحرية. فكرت في أن أحمل شيئًا للدفاع عن النفس، ثم قررت أنني حينما أواجه المتحرش القادم ستكفيني يدي فقط**».

يقول **محمود** إن محاولات التعايش مع التحرش تؤدي في الغالب لتغييب المرأة عن المجال العام، حيث تقل المساحات العامة وتضع النساء لأنفسهن خططًا معينة للخروج في أوقات وأماكن معينة. ويضيف: «**تعايش النساء مع التحرش ينتج في الغالب نساء معبآت نفسيًا وحانقات على المجتمع وهذا يؤثر سلبًا على إنتاجيتهن، وبالتالي يتحمل المجتمع بأكمله فاتورة العنف الجنسي ضد النساء**» ■

التحرش

REUTERS

سعد العتيبي**

من الإغاثة إلى التنمية... تجربة جمعية كويتية

جمعية «الرحمة العالمية» هي منظمة إنسانية كويتية تأسست منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وعبر تلك السنوات، حملت الجمعية على عاتقها المساهمة في العمل الإنساني الخيري خارج الكويت معتمدة على رؤية تنموية في عملها تستهدف مكافحة الفقر والأمية والمرض.

لم يعد العمل الإنساني هو ذاك العمل الذي ينتهج فكرة العطايا المجانية، وبالتالي تقوم الجهة الراعية بدفع جميع التكاليف اللازمة لتسيير الأعمال والخدمات المقدمة دون مقابل، وهو ما يهدد استمرارية المشروع سواء كان مشروعًا تعليميًّا أم صحيًّا. يستدعي هذا التحدي التفكير مليًّا بهذه المسؤولية الملقاة على عاتق العاملين في العمل الإنساني والخيري في كيفية توفير سبل الاستمرارية للمشاريع التي يجري تنفيذها خيريًّا في الدول النائية والفقيرة، في ظل المخاطر المحدقة بهذا العمل.

إذ تقوم فلسفة العمل الإغاثي لدى جمعية «الرحمة العالمية» وفق مستويات ثلاثة، فتبدأ أولًا في تقديم الإغاثة العاجلة التي تستلزم السرعة في الوصول وتوزيع المؤن المراد تسليمها للمتضررين والنازحين. وتتنوع تلك المساعدات وتختلف باختلاف الأماكن التي تحصل فيها الأزمة والظروف المحيطة بها. تحتاج الإغاثة العاجلة لتواجد ميداني سريع على أرض الواقع، وهذا ما نتميز به من وجود حقيقي في أكثر من 42 دولة حول العالم، بالإضافة للتعاون الكبير بيننا وبين العديد من المؤسسات والمنظمات الإنسانية بهدف القدرة على إمكانية رصد الواقع بمصداقية عالية.

بعد انتهاء هذه المرحلة نتجهز للانتقال للمستوى الثاني من الإغاثة الذي يهدف بشكل أساسي لعودة النازحين لموطنهم، ويتطلب ذلك جهدًا كبيرًا وعملًا متواصلًا، لأن نوعية المشاريع في تلك المرحلة تكون أكثر تكلفة كبناء المنازل أو حفر الآبار الارتوازيَّة وتوزيع البذور والماشية وغيرها من الأفكار التي تشجع النازحين على العودة إلى موطنهم. ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي تنمية المجتمعات الفقيرة وتأهيلها للاكتفاء الذاتي. وهذه هي المرحلة الأصعب، لما تحمله من تحديات كبيرة من الناحية المالية والإدارية، علاوة على تحدى وجود الكوادر البشرية القادرة على العمل في أكثر الأماكن صعوبة في العالم.

«مجمع الرحمة التنموي» في جيبوتي

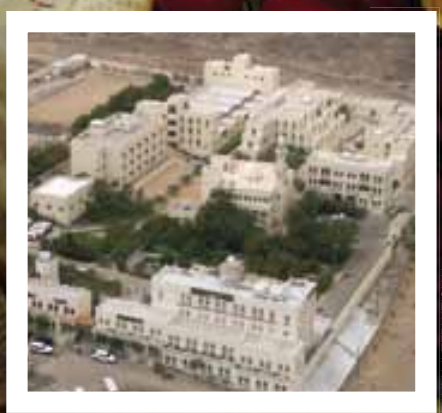

RAHMA INTERNATIONAL

ومن واقع التجربة التي عايشناها في الرحمة العالمية، كمؤسسة خيرية كويتية لها أكثر من 32 عامًا في العمل الإنساني، فإن البدائل التي نستعين بها لإنجاز المشاريع التنموية التي تتسم بالاستمرارية تتمثل في:

المعادلة الصفرية: نهتم في عملنا التنموي الذي يستهدف الإنسان في تكوين مهاراته وقدراته ليحقق الحياة الكريمة التي يتمناها، وخاصة في المشاريع التي لها ميزانيات تشغيلية للوصول لحد الاكتفاء الذاتي مما يحقق المعادلة الصفرية كمرحلة

متطوع في جمعية الرحمة العالمية يقدم الورود لأطفال في جيبوتي

أولى على أن تصل لتغطية مصاريفها وصيانة مرافقها وتطوير خدماتها بما يحقق أهدافها.

فلسفة الخدمة: تؤمن الرحمة العالمية بأن الخدمات التي تقدم للمستفيدين من العمل الخيري والإنساني في جانبه التنموي ينبغي أن تكون مجانية أو برسوم مخفضة. كما أن هذه الخدمات تقدم للفئات الميسورة ولكن برسوم كاملة. يستدعي هذا أن تكون الخدمة المقدمة ذات جودة عالية حتى نستطيع تسويقها لدى جمهور المستفيدين من الفئتين، وهو هدف تتحقق من ورائه غاية أساسية في استمرارية المشروع لوجود العائد بجانب الغاية الاجتماعية في تحقيق قيمة التكافل بين أبناء المجتمع مما يخلق نوعًا من الإحساس بالانتماء للمؤسسة الخيرية.

الخدمات المتكاملة: كنت قد شاركت في عمل دراسة ميدانية حول المراكز التي تقدم خدمة الرعاية للأيتام والفقراء في أفريقيا لقياس الخدمة المقدمة وتكاملها وأثر ذلك على رعاية اليتيم. حينها زرت ثلاث دول هي كينيا وأوغندا وجيبوتي، وتعرفت على مجموعة متنوعة من المؤسسات الإنسانية، وتوصلنا لحقيقة واستنتاج مهم ومفيد للعاملين في العمل الإنساني، أنه كلما كانت الخدمات المقدمة متكاملة، كان الأثر في شخصية اليتيم والفقير أفضل.

وتلتزم جمعية الرحمة العالمية منذ لحظة تأسيسها في العام 1982 بمجموعة من القيم التي جعلت منها مؤسسة تحظى بثقة المتبرعين. ويمكن إجمال هذه القيم في المؤسسية والشفافية حيث حصلت الجمعية في العام 2012، على المركز الأول بين المؤسسات الخيرية العربية بوصفها المؤسسة الأكثر شفافية في العالم العربي في قائمة مجلة «فوربس» العالمية؛ القانونية من خلال الالتزام بالقواعد والأسس القانونية المنظمة للعمل الخيري؛ إنسانية العمل الإغاثي فلا تمييز في توزيع وإيصال الإغاثات على أساس الدين أو العرق أو الجنس؛ التطوير والتأهيل؛ الالتزام الشرعي من خلال الالتزام بالأسس الشرعية في مصارف العمل والمشروعات وبنود الصرف عليها.

نماذج رائدة

للرحمة العالمية نماذج رائدة عدة في أفريقيا. ففي جيبوتي مثلًا أسسنا «المدرسة الثانوية الصناعية»، والتي تعتبر من أهم الوحدات التعليمية في «مجمع الرحمة التنموي». وللمدرسة مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الصناعية للمجتمع عن طريق إمداده باحتياجاته من الفنيين والعمالة الماهرة. أنشئت المدرسة بعد إنجاز دراسة احتياجات السوق، والتأكد من وجود حالة من النمو الاقتصادي في المجال التجاري والعقاري، وزيادة الاستثمارات، بما يعني زيادة الطلب على خريجي هذه المدرسة. يلتحق بعض خريجي «مجمع الرحمة التنموي» بكليات الهندسة والمعاهد والكليات التقنية العليا. وقد تمكن بعضهم من شغل وظائف تناسب تخصصاتهم بالمجمع ومؤسسات الدولة. أما مستشفى الرحمة في جيبوتي أيضًا فهو يخدم مواطني جيبوتي والدول القريبة منها في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى الأيتا. ويتميز بأنه المستشفى الوحيد في المنطقة المتخصص في أمراض الأنف والأذن والحنجرة وأمراض العيون، بجانب 18 تخصصًا آخر. يستقبل المستشفى 75 مريضًا يوميًا بالعيادة الخارجية، كما يتم إجراء 30 عملية جراحية مختلفة أسبوعيًا؛ حيث توجد بالمستشفى 4 عيادات خارجية، وتقدم خدماتها على مدار اليوم.

فالعمل الخيري لم يعد يقتصر على مفهومه التقليدي في التبرع بل أصبح صناعة بما تعنيه الكلمة من دلالات مؤسسية واستثمار وعمل. ومع اتساع حجم الرقعة التي ينبغي لمؤسسات العمل الخيري والإنساني تغطيتها، في ظل محدودية الموارد، فإننا مطالبون بالتفكير الإبداعي والعمل على توفير سبل تنموية تستهدف الإنسان المستحق حتى يصبح قادرًا على الاعتماد على ذاته ■

* رئيس قطاع أفريقيا «بجمعية الرحمة العالمية»

للكاتبة الصحفية المصرية نوال مصطفى قصة نجاح ملهمة في العمل الأهلي، فهي اختارت عن وعي أن تقدم الدعم للنساء السجينات وأطفالهن. أسفرت مبادراتها عن رفع المعاناة عن مئات من «سجينات الفقر» في البلاد. في هذا المقال تسرد رحلة ربع قرن في العمل مع نزيلات السجون.

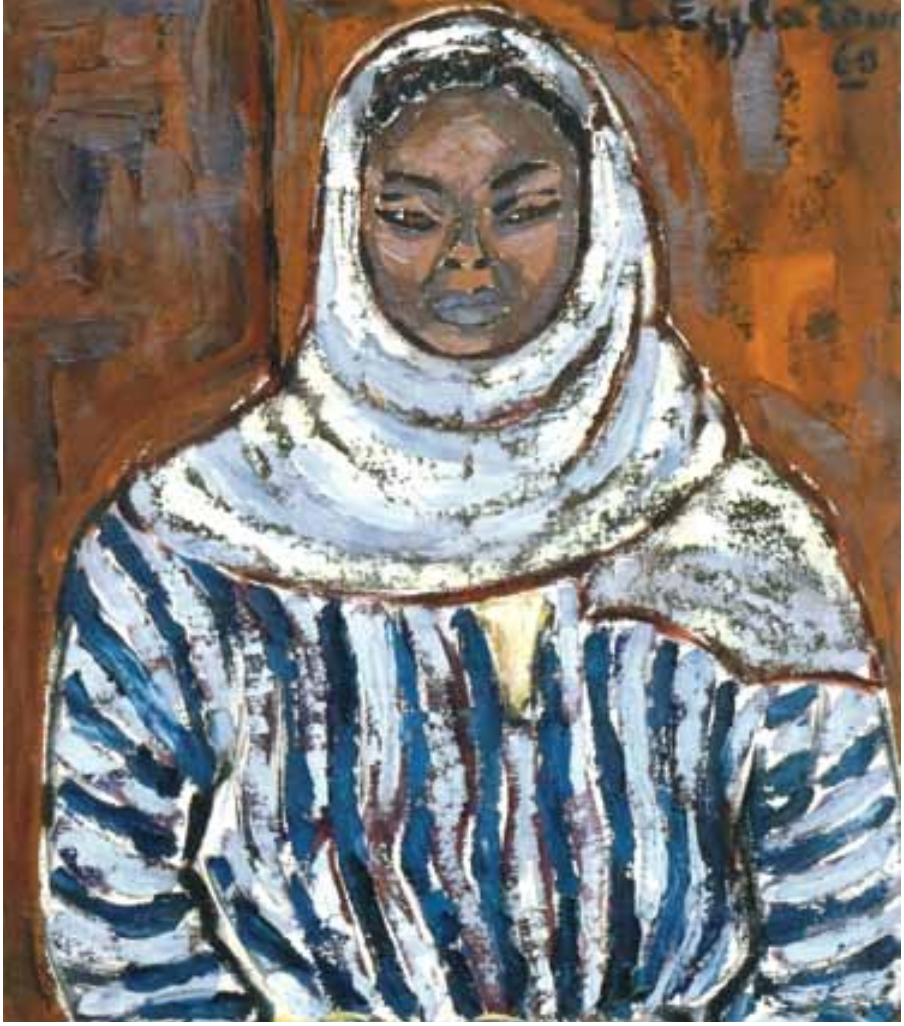

رسم لنزيلة في السجن للفنانة المصرية «إنجي أفلاطون»، 1960

رحلة ربع قرن مع السجينات:

الأمل شيءٌ جيدٌ!*

أحيانًا ما تدفعنا الأقدار إلى طريق لم نكن نتوقع أنه سيصبح جزءًا من حياتنا، وسيحدد فيما بعد مسارات وأهدافًا جديدة لرحلتنا في هذه الحياة. هذا ما حدث لي في لحظة فارقة في حياتي. عندما أنظر خلفي، أتذكر رحلة طويلة بكل تفاصيلها داخل سجن النساء **بالقناطر** [شمال القاهرة]، يتَرَاءى لي المشهد الذي هزني من أعماقي، كأنه اللحظة القدرية التي ستغير مجرى حياتي ومحور اهتماماتي.

كنت قبلها صحفية تخطو أولى خطواتها في مهنة البحث عن المتاعب. كنت صحفية مجتهدة ودؤوبة، أبحث بكل شغف عن قصة صحفية إنسانية مثيرة تهم القراء، ليتابعوها بلهفة وترقب. أما بعدها فلم يعد بمقدوري الإفلات من شباك تلك القضية التي حاصرتني وأصبحت قضيتي التي أدافع عنها بكل إصرار وإيمان بالهدف، وأتحدى من خلالها أصعب المعوقات التي تعترضني.

أربعة وعشرون عامًا مضت على تلك اللحظة التي وقعت فيها عيناي مصادفة على أطفال أبرياء داخل سجن النساء بالقناطر. كنت هناك أجري تحقيقًا صحفيًا مع أربع لبنانيات ينتظرن تنفيذ حكم الإعدام في قضية تهريب هيروين إلى داخل البلاد. كانت هذه هي المرة الأولى التي يُطبق فيها ذلك الحكم المشدد في مثل تلك القضايا. لذلك قررت الفوز بتلك القصة المميزة. انتهيت من حواري مع المتهمات، وفيما كنت أستعد للانصراف، وأنا في قمة سعادتي باقتناص هذا الانفراد والحصول على هذه القصة الإنسانية الحصرية، رأيت أطفالًا في السجن. سألت مأمور السجن: ماذا يفعل هؤلاء الأطفال هنا؟ وجاءت إجابة المأمور لتهزني من أعماقي، قال: إنهم يعيشون هنا مع أمهاتهم السجينات.

أبرياء في سجن النساء

لم يكن أحد يعرف عن هؤلاء الأطفال شيئًا. بدأت أكتب عنهم. دشنت حملة صحفية في جريدة الأخبار اليومية القاهرية عنوانها «**أبرياء في سجن النساء**». كشفت من خلال هذه الحملة عن وجود أطفال أبرياء في السجن. تعاطف كثير من القراء مع هؤلاء الأطفال، وبادر بعض القراء باقتراح تأسيس جمعية أهلية لرعاية هؤلاء الأطفال والتخفيف من وطأة مأساتهم.

قصة **هند** السجينة المحكوم عليها بالإعدام شنقًا وطفلتها **سارة** ذات العامين كانت الشرارة الأولى التي أشعلت نار غضبي. كانت نقطة البداية لمشوار طويل مع نزيلات السجون وقضاياهن. أخبرتني **هند** بنبرة تنطق بالوجع والندم: «**دعيني أقبل يدك يا أستاذة. أريد أن أترك سارة مع أناس يعرفون ربنا. أريد أن أطمئن عليها قبل موتي**».

كانت **هند** تنتظر تنفيذ حكم الإعدام، وتريد أن تسلم طفلتها الحبيبة إلى عائلة ترعاها وتقوم على تربيتها كأنها ابنتهم. كتبت قصة **هند** في جريدة «**الأخبار**»، فأثارت عاصفة من التعاطف الإنساني. الكل يريد أن يذهب إلى السجن معي، كي يُطمئنوا الأم التي يسيطر عليها الخوف على مستقبل ابنتها، ربما أكثر من خوفها من حبل المشنقة الذي ينتظرها. اخترت ثلاث عائلات من نحو عشرين عائلة تقدموا وعرضوا احتضان سارة. اصطحبتهم إلى سجن القناطر لمقابلة **هند وسارة**.

ساد الصمت حجرة مكتب المأمور التي اجتمعت داخلها الأسر الثلاث مع **هند** التي حملت ابنتها على ذراعها، علاوة على المأمور وأنا. اختارت هند سيدة تبدو على ملامحها الطيبة. تقدمت السيدة نحو الطفلة لتحملها، فإذا بسارة تصرخ متشبثة برداء أمها الأحمر (الأحمر هو لون الزي الذي يرتديه المحكوم عليهم بالإعدام). كان مشهدًا مأساويًّا، أبكى كل من في الحجرة.

كان ذلك في العام 1990 وكانت جمعية «**رعاية أطفال السجينات**» هي أول جمعية أهلية تقتحم عالم السجون وتشير إلى هذا المكان باعتباره موطنًا لضحايا لا نعرفهم، ومأوى لقضايا إنسانية تستحق من المجتمع كله أن يتعرف عليها، ويشارك في التخفيف من قسوتها بالبحث عن حلول عملية وإنسانية لها.

وقتها لم يكن مدرجًا للأطفال الرضع المرافقين لأمهاتهن في السجن ميزانية للطعام والكساء والرعاية الصحية. كانت نزيلات السجن هن فقط المعدودات كأرقام أو «إيراد». وكلمة «إيراد» هذه إحدى مفردات قاموس السجن ومعناها النزيل الجديد الذي يضاف إلى أعداد النزلاء الموجودين بالسجن.

استطاعت «**جمعية رعاية أطفال السجينات**» أن تصنع فارقًا في حياة أطفال الزنازين من خلال تسليط الضوء إعلاميًّا عليهم، وتوجيه أنظار المجتمع والجمعيات الأهلية وكذلك الحكومة إلى هذه الفئة المنسية في السجون المصرية.

من خلال زياراتنا الشهرية لـ «**عنبر أمهات الأطفال**» في السجن، وفرنا الألبان والملابس والبطاطين والمواد الغذائية. اكتشفنا أثناء الزيارات، أن هناك أطفالًا يولدون في السجن دون أن تستخرج لهم شهادات ميلاد، وعرفنا أن السبب في ذلك يرجع إلى عجز الأمهات الفقيرات عن دفع الرسوم الإدارية المطلوبة. كانت الرسوم وقتها تبلغ أربعين جنيهًا. هذا المبلغ الضئيل يمكن أن يكون سببًا لأن يخرج إنسان إلى الدنيا بدون هوية.

استخرجنا العشرات من شهادات الميلاد كل عام لأطفال السجينات. كما اصطحبنا قوافل طبية للكشف على الأطفال، فبعضهم عانى من أمراض معوية وتنفسية وجلدية، بسبب زحام الزنازين ووجود الأطفال الرضع مع أمهاتهن على نفس الأسرة الصغيرة والزنازين المزدحمة.

سجينات الفقر

أوغلت أكثر وأكثر في عالم النساء خلف القضبان. كنت أعيش قصصهن وأكتبها على صفحات جريدة «الأخبار». اكتشفت مع كل حكاية قضية ومأساة إنسانية تستحق أن ندافع عنها جميعًا. عندما تتعمق في قضية إنسانية يشغفك الإبحار في تفاصيلها أكثر

نوال مصطفى**

ICRC

مع السجينة أميمة في محبسها

وأكثر. ترددت على ألسنة معظم نزيلات السجن إجابة واحدة على سؤال: قضيتك إيه؟ الإجابة كانت: إيصالات أمانة. كم المبلغ الذي وقعتِ عليه؟ ألف .. أحيانًا ألفان .. ثلاثة آلاف .. إلى عشرة آلاف أو أكثر قليلًا. صفعتني الحقيقة الوقحة مرة أخرى لأبدأ مشوارًا آخر في الكتابة عن «سجينات الفقر». تعرف المجتمع بأمر هؤلاء النسوة على نطاق واسع في العام 2007. أطلقنا شرارة المشروع من خلال «جمعية رعاية أطفال السجينات». طرحت المشروع في كتاباتي بجريدة الأخبار، وتحدثت عنه في برنامج مع الإعلامية المعروفة رولا خرسا. تُوج مجهودنا بخروج «**أميمة**» أول «سجينة فقر» تخرج من سجن النساء بعد ستة شهور من دخوله. كان من المفترض أن تقضي ثلاث سنوات أخرى. بكت **أميمة** بحرارة مزقت قلبي عندما التقيتها في سجن القناطر للنساء، أخبرتني: «**ابنتي سالي عمرها عامان ونصف... تركتها عند جيراني لحظة القبض عليَّ. لا أعرف عنها شيئًا. لا أحد يسأل عني، حتى شقيقتي التي سُجنت بسببها**».

وتوسلت **أميمة** إليَّ في أن أساعدها كي تخرج من السجن لتبحث عن طفلتها **سالي**.

لأميمة قصة قاسية. ضمنت والدها العامل باليومية، فوقعت على إيصالات أمانة لتاجر الأثاث وإيصالات أخرى لصاحب محل أجهزة كهربائية وذلك لتجهيز زواج أختها الصغرى. حلت الكارثة عندما مات والدها قبل أن يسدد باقي الأقساط. جرى اقتياد **أميمة** إلى السجن لتعثرها عن سداد الأقساط.

قلبت قصة **أميمة** حالي رأسًا على عقب. كتبت قصتها بانفعال وحماس وغضب. وبعد ظهوري في التليفزيون، لم تتوقف الاتصالات التليفونية التي يطلب أصحابها أن يشاركوا بالتبرع بالمبلغ المطلوب لتسديد الديون المستحقة على **أميمة**. وقتها سألت بعض المحامين: هل يُلغى حكم الحبس على **أميمة** لو سددنا دينها؟ وكانت الإجابة بنعم ولكن إجراء مصالحة قانونية في المحكمة يقر فيها الدائن بتسلم ما له عند المتهمة، وبعدها يُفرج عنها.

بلغ إجمالي ديون **أميمة** ثمانية آلاف جنيه. لكن فاقت التبرعات هذا المبلغ. وصلت لنحو أربعين ألفًا من الجنيهات. حينها قرر مجلس إدارة الجمعية الاستعانة بباقي المبلغ في الإفراج عن حالات مماثلة لحالتها. وهكذا دارت العجلة، وخرج للنور مشروع «**سجينات الفقر**» الذي نجح في إخراج أكثر من ثلاثمائة سجينة، علاوة على مئات السجينات الأخريات اللاتي خرجن بفعل تبني جمعيات أهلية أخرى لفكرة مساعدة «سجينات الفقر».

حياة جديدة

عرفت وسمعت قصص وحكايات السجينات اللاتي يخرجن من السجن ليواجهن سجنًا أكبر، وواقعًا أكثر قسوة من قضبان السجن. فهن يخرجن بوصمة السجينة السابقة أو «صاحبة سوابق [جنائية]». وبالرجوع إلى إدارة السجن، عرفت أن نسبة كبيرة من السجينات يعدن مرة أخرى إلى السجن بسبب رفض المجتمع لهن، وغلق أبواب الرزق الحلال أمامهن. لا يوجد من يوافق على منح سجينة سابقة فرصة عمل في مصنعه أو شركته. ولا توجد من توافق على أن تكون جليسة الأطفال في بيتها سجينة سابقة. وهكذا لا تجد السجينة السابقة أمامها إلا الطرق غير المشروعة لإطعام أولادها. دفعني هذا للتفكير في مشروع «حياة جديدة» بهدف دمج السجينات وأطفالهن في المجتمع وذلك بتحسين أوضاعهن الاقتصادية وإزالة الوصمة الاجتماعية عنهن. تحمست **مؤسسة دروسوس (Drosos)** [الخيرية السويسرية] كي تكون الشريك الرئيس في خروج هذا المشروع الطموح إلى النور. بدأنا خطواتنا الأولى بالتعاون مع «مصلحة السجون»، وأسسنا أول ورشة لتدريب وتشغيل السجينات الفقيرات اللاتي أوشكن على إنهاء مدة عقوبتهن. وبالتوازي مع تدريبهن بواسطة مدرب محترف على حرفة الخياطة، عكفنا على تأهيلهن نفسيًّا عن طريق زيارة معالجة نفسية لهن مرة كل أسبوع. كانت هذه هي الخطوات الأولى في المشروع الذي واكبته حملة إعلامية مدروسة هدفها تغيير نظرة المجتمع للسجينة السابقة.

إنه الحلم الكبير الذي أعطيته وقتي وفكري وإخلاصي. والآن تغمرني السعادة وأنا أراه يتحول إلى حقيقة بمساندة ودعم من قيادات مصلحة السجون بوزارة الداخلية ■

★ جملة قالها آندي دوفرين (الممثل الأميركي تيم روبنز) في فيلم «الخلاص من شاوشانك» (The Shawshank Redemption)، إنتاج العام 1994.

** صحفية مصرية

«6 أغسطس 1945*»

كان الوقت مبكرًا، لا زال الصباح دافئًا جميلًا، انعكس ضوء الشمس على أوراق الشجر، وبدت السماء صافيةً فعكست الظلال على حديقة منزلي بينما كنت أحملق شاردًا في السماء عبر الأبواب الواسعة في اتجاه الجنوب.

كنت لا أرتدي سوى الفانلة والسروال القصير، مستلقيًا على الأرض بغرفة المعيشة منهك القوى حيث عدت من المستشفى بعد أن سهرت ليلة كاملة قمت خلالها بالعمل كمراقب للغارات الجوية في مستشفاي.

وفجأة لمع بريق ضوء أمام عينيَّ، ثم تكرر نفس المنظر، ولا أكاد أتذكر ما حدث على وجه الدقة، كل ما أذكره أن الفانوس الحجري الذي كان موجودًا في الحديقة أصبح مضيئًا، ولم أدر ما إذا كان هذا الضوء نتيجة اشتعال مغنيسيوم أم نتيجة شرارات صدرت عن الترام الذي يمر بجوار منزلنا.

بدأت التحرك بذهول محاولًا الهرب ولكن الأنقاض عاقت سبيلي، وتمكنت بعد جهد جهيد من أن أصل إلى الشرفة وأهبط الدرج إلى الحديقة، وأخذ الوهن يدبُّ في جسدي فوقفت حتى أستجمع قواي لأكتشف بدهشة بالغة أنني عار تمامًا. ما أقبح هذا! أين سروالي وفانلتي؟ وماذا حدث؟

كان جنبيَ الأيمن مثخنًا بالجراح ينزف دمًا وثمة شظيةٌ كبيرةٌ تبرز من جرح متهتّكٍ في فخذي، وشيءٌ دافئٌ أحس به في فمي أما خدودي فقد تمزقت وتحسَّست وجهي بحذر لأكتشف أن شفتي السفلى قد شُجَّت شجًّا واسعًا، وعلى رقبتي كانت هناك شظايا متناثرة من الزجاج أخذت أزيحها بصعوبةٍ بالغةٍ وأتفحّصها بذهولٍ والدماء تخضب يدي.

تُرى أين زوجتي؟

فجأةً أخذت أصيح بانزعاج شديدٍ مناديًا عليها "يائيكو أين أنتِ؟"

واستمرّ الدّم ينزف بغزارةٍ، ترى هل قُطِعَ شرياني السباتي؟

وهل سيظل دمي ينزف حتّى أموت؟ ووجدت نفسي أصيح بخوف وفزع: "إنها قنبلة وزنها خمسمائة طن، يائيكو أين أنت؟ لقد سقطت قنبلة وزنها خمسمائة طن". وبرزت يائيكو مكفهرَّة الوجه خائفةً ممزقة الثياب والدّم ينزف من جروحها. برزت من تحت حطام المنزل تتحسس كوعها، وحين رأيتها هدأ روعي وحاولت أن أُهدِّئَ من روعها، فقلت: "سيصبح كل شيء على ما يرام، كل ما علينا أن نفعله الآن أن نخرج من هنا بأسرع ما يمكن."

فأومأت برأسها وأشرت لها أن تتبعني. وكان الطريق الأقصر إلى الشارع يمر عبر باب منزلنا الخلفيِّ ولذلك اضطررنا أن نمرّ عبر المنزل، نجري ونتعثّرُ ونسقط ثم نجري مرّة أخرى حتى بلغنا الطريق. وأثناء فرارنا أحسستُ أنني أدوس على رأس إنسان فصحت بجنون: "عفوًا يا سيدي عفوًا!" ولكنني لم أتلقَّ إجابة. كان الرجل ميتًا، وكانت الجثة لضابطٍ شابٍ سُحِق جسده تحت بوابة حديدية ضخمة.

وقفنا في الشارع فزعَين خائفَين حتى شاهدنا المنزل المقابل لبيتنا يتداعى دفعةً واحدةً وتتناثر أنقاضه عند أقدامنا. وبدأ بيتنا يتهاوى بدوره وخلال دقيقة واحدة انهار أيضًا تاركًا سحابة من التراب. وأخذت بقية المنازل تتقوّض وتتساقط ثم اشتعلت النيران وزاد من لهيبها اشتداد الرياح التي بدأت تهب بقوة.

وأخيرًا تبادر إلى أذهاننا ألا نظلّ في الطريق وأن نواصل السير حتى المستشفى، فقد فقدنا منزلنا وأصبحنا نعاني من الجراح، ونحتاج إلى العلاج؛ وفوق كل ذلك فإن واجبي يحتِّم عليَّ أن أكون بين الذين يعملون معي في المستشفى، ولكن هذا الخاطر قطعه إحساسٌ بما أنا فيه. تُرى كيف أستطيع أن أُؤَدّي واجبي وأنا مصاب إلى هذا الحد؟!

...كنت لا أزال عاريًا تمامًا، ولكنّي لم أشعر على الرّغم من ذلك بالخجل، وأزعجني أن أكتشف أن التواضع قد زايلني، فعند منعطف من الطريق، وجدنا جنديًّا يقف في الشارع مذهولًا لا يدري ماذا يفعل، وكانت معه منشفةٌ كبيرةٌ فوق كتفيه، فطلبت منه أن يعطيني إياها لأستر بها عورتي، فناولني الجنديّ المنشفة دون أن ينطق ببنت شفة، وبعد ذلك بقليل فقدت هذه المنشفة، فخلعت زوجتي يائيكو مريلة الطبخ ولفتها حول فخذيَّ.

دكتور متشهيكو هاتشيا **

تعريب: د. رؤوف عباس حامد ***

اللوحتان (طباعة بالليثوغراف):
رشيد قريشي ****

كنا نتجه نحو المستشفى ببطء شديد حتى تيبّست قدماي وعجزتا تمامًا عن حملي، وفقدت القوة والرغبة في متابعة السير، فطلبت من زوجتي التي كانت إصابتها أيضًا بالغة أن تذهب إلى المستشفى وحدها فرفضت، ولكن لم يكن أمامنا خيارٌ آخر، فذهبت وحدها عساها تجد هناك من يستطيع حملي إلى المستشفى. نظرت يائيكو إلى وجهي لحظةً ثم أخذت تجري نحو المستشفى دون أن تنبس كلمةً واحدةً، نظرت إليّ أثناء جريها مرّة واحدة ولوحت بيدها ولكنها اختفت تمامًا وسط الظلام، فقد كان الجو مظلمًا عندئذ، وبعد أن ذهبت زوجتي شملني إحساسٌ شديدٌ بالوحدة.

ويبدو أنني فقدت الوعي بعد ذلك لأن كل ما أذكره أنه بينما كنت أرقد في الطريق اكتشفت أن جرح فخذي عاد ينزف بغزارة وضغطت بيدي على مكان الجرح فتوقف النزيف وأحسست ببعض التحسّن.

تُرى هل أستطيع المضيّ في طريقي؟

وحاولت السير، كان ذلك كله بالنسبة لي بمثابة كابوس مزعج تختلط فيه مناظر جراحيً مع الظّلام مع الطريق. كان تحركي بطيئًا أما ذهني فكان يعمل بسرعةٍ فائقةٍ...

وتوقفت لأنال قسطًا من الراحة، وأخذت الأشياء من حولي تتّضح رويدًا رويدًا. كانت أشباح الناس تبدو لناظري: بعضهم يسيرون كالأشباح، وبعضهم الآخر يتأوهون من الألم وقد رفعوا أذرعهم بعيدًا عن أجسامهم، وقد تدلت سواعدهم وتأرجحت أكفهم فبدوا مثل خيال المآتة، فاحترت في تعليل سلوكهم هذا حتى تبيّنت فجأة أن أجسادهم محترقة، وأنهم يرفعون أذرعهم ليتجنبوا آلام احتكاك الجروح مع بعضها البعض. وبدت أمامي سيّدة عارية تمامًا تحمل طفلًا عارًيا، فغضضت البصر وقلت لنفسي: "ربما كانا في الحمّام العام عندما وقع الحادث". ولكنني رأيت بعد ذلك رجلًا عارًيا، كما أنني نفسي كنت عاريًا، فأيقنت أن ثمة شيئًا غير عادي أدى إلى فقد الناس لثيابهم. وإلى جانبي كانت هناك سيدة عجوز ترقد وقد انطبع على وجهها تعبير الألم دون أن يصدر عنها أيّ صوت. كان الجميع يشتركون في شيء واحد هو الصمت المطبق.... ■

★ نص مقتطف من كتاب «يوميات هيروشيما» 6 أغسطس، 31 ديسمبر 1945، مكتبة الخانجي بمصر – يمكن تحميل الكتاب عبر الرابط:
http://www.raoufabbas.org/Download/HiroshimaDiary.pdf

★★ طبيب ياباني ومدير مستشفى المواصلات في هيروشيما إبّان الحرب العالمية الثانية وهو دون يومياته بعد إلقاء القنبلتين على هيروشيما ونكازاكي.

★★★ مؤرخ مصري (1939–2008)

★★★★ فنان جزائري (1947 –).

وداعًا محمد وعبد الكريم

كان الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2013 يومهما الأول في العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، وكان الثاني من أيلول/سبتمبر من العام 2015 يوم عملهما الأخير. وكأن القدر أراد أن يجمعهما معًا منذ أن التقيا فكان أيضًا فراقهما للحياة معًا.

ففي ذلك اليوم المشؤوم أطلق مسلح النار على زميلينا **محمد الحكمي** و**عبد الكريم غازي** وهما في الميدان يحاولان إيصال المساعدات لمحتاجيها، تاركين وراءهما عائلتين وزملاء لم يفيقوا بعد من وقع الصدمة.

كان **عبد الكريم** في الثانية والأربعين من عمره، شابًّا هادئًا وحكيمًا معروفًا بين زملائه بآرائه السديدة. لم يمضِ وقت طويل على عمله في اللجنة الدولية حتى اكتسب ثقة ومحبة جميع من عرفه، لم يحدث أن رآه أحد متجهمًا أو غاضبًا. كان **عبد الكريم** يعمل في دائرة التعاون في بعثة اللجنة الدولية في صنعاء، يعشق عائلته واللعب مع أطفاله. وكان يردد أنهم أكثر من يدخل الفرح إلى قلبه. ترك **عبد الكريم** وراءه أربعة أطفال، أكبرهم في السادسة عشرة من عمرها وأصغرهم يبلغ من العمر أربعة أشهر فقط.

أما **محمد** ذو الثمانية والثلاثين عامًا فكان يعمل سائقًا في اللجنة الدولية ومسؤولًا عن تنسيق الحركة والأمور اللوجستية في مطار صنعاء. الطاقة والنشاط اللذان تمتع بهما **محمد** بالإضافة إلى خفة الدم والابتسامة الدائمة جعلته صديقًا للجميع. وكان اختياره للعمل في المطار واستقبال الزوار والمندوبين والعاملين مع الصليب الأحمر اختيارًا صائبًا، فكل من نزل من الطائرة ورأى ابتسامة **محمد** وانطلاقته كان لا بد أن يكَوّن انطباعًا رائعًا عن اليمن واليمنيين منذ اللحظة الأولى. تمكن **محمد** من خلال عمله في المطار من التغلب على الكثير من الإشكاليات والعقبات التي واجهت المؤسسة خصوصًا في ظل الوضع الحالي في اليمن. ترك **محمد** وراءه زوجةً وأمًّا وأخواتٍ مكلومات كان هو معيلهن الأساس.

«**ما حدث فاجعة لكل العاملين بالمجال الإنساني، ومشاعر الحزن والغضب تسيطر على الجميع. فهذه ليست المرة الأولى التي ترثي فيها بعثتنا في اليمن أحد أعضائها. منذ 3 سنوات وقفنا هنا في المكان نفسه لنتذكر زميلنا حسين صالح الذي قتل هو أيضًا خلال تأدية واجبه الإنساني**» قال المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والأدنى في اللجنة الدولية للصليب الأحمر **روبرت ماردیني** خلال حفل تأبين أقامته البعثة لفقيديها.

يقول **إبراهيم الخشبي** أحد الزملاء الذين كانوا شاهدين على الحادث: «**إن الله يصطفي من عباده من يشاء وفي اصطفائه يكون أكثر الناس استعدادًا. لقد كنت في مقعد عبد الكريم قبل خمس دقائق من وقوع الحادث وتغيرت أقدارنا في هذه المدة... لعلّي لم أكن مستعدًا أو أن عبد الكريم كان أكثر استعدادًا للرحيل**».

كان **عبد الكريم** و**محمد** رمزين للإخلاص والتفاني في عملهما الإنساني، وهما حاضران في مخيلة كل من عرفهما وأحبهما...وسيبقيان.

«الإنساني»

عبد الكريم غازي

محمد الحكمي

القاهرة:

تدريبان حول الاستجابة لضحايا العنف الجنسي والطب الشرعي

ICRC

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة دورة تدريبية حول الاستجابة لضحايا العنف الجنسي لفرق التدخل التابعة للهلال الأحمر المصري. وشمل التدريب، الذي عُقد في شهر آب/ أغسطس الماضي، تقديم نظرة عامة عن العنف الجنسي في مناطق النزاعات والاضطرابات وطرق الاستجابة الفعالة لضحايا العنف الجنسي بما في ذلك الرعاية الصحية الواجب توفيرها لهؤلاء الضحايا. وشارك في التدريب 10 من مدربي فرق الطوارئ في الهلال الأحمر المصري كما قام بالتدريب من اللجنة الدولية كل من نائب رئيس بعثة القاهرة لوك هاس وخبيرة الاستجابة للعنف الجنسي نانا رونبي زيرلانج، والمستشارة الإقليمية للقانون الدولي الإنساني في اللجنة مونيا عمار، والمسؤولة في قسم الصحة د. نهال البرعي.

كما نظمت اللجنة الدولية في الشهر نفسه حلقة نقاشية حول التعامل مع الجثث أثناء حالات الطوارئ بالتعاون مع «مصلحة الطب الشرعي» في وزارة الصحة المصرية. وحضر الحلقة ممثلون عن عدد من الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهلال الأحمر المصري وهيئة الإسعاف المصرية. وجرى خلال الحلقة استعراض الأدوار المختلفة التي تؤديها كل جهة في هذا المجال ومناقشة كيفية تطوير آليات التعاون بينها لتقديم أفضل خدمة للضحايا وأهاليهم، لا سيما في حالات الطوارئ الاستثنائية. وعرضت اللجنة الدولية خبراتها الطويلة في مجال التعامل مع الجثث والتي اكتسبتها من خلال عملها في مناطق النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية بمختلف دول العالم وأبدت استعدادها لمشاركة تلك الخبرات مع الأطراف المعنية.

ICRC

... ومساعدات إنسانية لليمنيين العالقين في مصر

من أجل تخفيف معاناة اليمنيين العالقين في القاهرة بسبب النزاع الدائر في اليمن، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري مساعدات للمرضى اليمنيين والمحتاجين من العالقين في مصر. وشملت المساعدات توزيع كوبونات شرائية للمواد الغذائية وغيرها لمساعدتهم على تحمل كلفة المعيشة في القاهرة. وبلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم نحو 300 أسرة، من بينها أسر يعاني أحد أفرادها من أمراض مزمنة كالسرطان والفشل الكلوي والسكري.

تونس:

فهم القانون الدولي الإنساني لتغطية صحفية أفضل للنزاعات المسلحة

ICRC

دفعت التطورات الأخيرة للوضع السياسي والأمني في المنطقة العديد من الصحفيين التونسيين إلى الاهتمام بتغطيتها. ومن شأن الإلمام بأحكام القانون الواجب تطبيقها في النزاعات المسلحة، وفهم الحماية التي يمنحها القانون لمختلف الفئات في أوقات النزاعات المسلحة، أن يمكّن الصحافيين من معالجة الأخبار بصورة تراعي الأبعاد القانونية والإنسانية. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نيسان/ أبريل الماضي ورشة لتدريب الصحافيين في تونس على القانون الدولي الإنساني والحماية التي يتمتع بها المدنيون في الصراعات المسلحة. استمرت الورشة ثلاثة أيام، وفيها أيضًا تلقى الصحافيون تدريبًا على الإسعافات الأولية من قبل اثنين من متطوعي الهلال الأحمر التونسي. وقد لقي هذا التدريب استحسانًا من المشاركين الذين غالبًا ما يجدون أنفسهم يعملون في أوضاع قد تكون خطيرة وحساسة.

ICRC

عكَّار:

حملة لتطعيم الأطفال اللبنانيين والسوريين

دشنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني ووزارة الصحة العامة اللبنانية حملة تلقيح طالت الأطفال دون سن الخامسة من العمر في منطقة «دريب الأوسط» في عكَّار– شمالي لبنان. وتعاني هذه المنطقة من تحديات في مجال الخدمات الصحية، لا سيما وأنها استقبلت عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين. ونجحت الحملة في إعطاء اللقاحات لأكثر من 2500 طفل سوري ولبناني في المنطقة. وتأتي هذه الحملة في إطار إسهامات اللجنة الدولية في دعم المؤسسات الصحية في لبنان، ولا سيما دعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم.

طهران:

«الرعاية الصحية في خطر»

عقدت جمعية الهلال الأحمر الإيراني بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر طاولة مستديرة عن التحديات التي تواجه العاملين في القطاع الطبي في مناطق النزاعات في الشرق الأوسط، وكذلك في أوقات الطوارئ. حضر هذا الاجتماع ممثلون عن وزارات الخارجية والدفاع والصحة الإيرانية، بالإضافة إلى ممثلين عن جمعية الصليب الأحمر النرويجي وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني. ومثل هذا الحدث فرصة للمنظمين لجذب الأنظار إلى طبيعة التحديات التي تواجه العاملين في المجال الصحي. والجدير بالذكر أن مشروع «الرعاية الصحية في خطر» هو مبادرة مشتركة من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تهدف إلى التصدي للأعمال المخالفة للقانون والعنيفة أحيانًا التي تعيق تقديم الرعاية الصحية. وقد أُطلق المشروع في العام 2011، ومنذ ذلك الحين عُقدت 12 ورشة عمل في مناطق مختلفة من العالم حول الموضوع نفسه.

ICRC

... والجولة الوطنية السابعة لمسابقة «هنري دونان»

انطلقت في 30 تموز/ يوليو الماضي الجولة الوطنية لمسابقة «هنري دونان» السابعة للترافع في مجال القانون الدولي الإنساني بمشاركة 11 فريقًا من الطلاب من مختلف الجامعات الإيرانية. وشارك في تنظيم هذه الجولة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الإيراني واللجنة الوطنية الإيرانية للقانون الدولي الإنساني. وتشكلت الفرق المتسابقة من الطلاب النابغين، فنجحت أربعة فرق بالوصول إلى التصفيات النهائية التي ستعقد في تشرين الأول/ أكتوبر. ومن المقرر أن يجري اختيار فريقين من إيران للتنافس حول اللقب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في المسابقة والمقرر عقدها في باكستان.

ICRC

صنعاء/عدن:

اللجنة الدولية تسهل نقل 14 معتقلًا بين أطراف النزاع

تؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن دور الوسيط الإنساني المحايد، حيث سهلت في آب/ أغسطس الماضي نقل 14 معتقلًا مُفرجًا عنهم بالتزامن من قبل «أنصار اللّه» و«المقاومة الجنوبية» بين عدن وصنعاء. يأتي هذا بطلب تلقته اللجنة الدولية من تلك الأطراف بتسهيل نقل المعتقلين المفرج عنهم.

ووفقًا لإجراءات عملها المعتادة، لم تشارك اللجنة الدولية في أي مفاوضات سبقت عملية الإفراج، غير أن اللجنة الدولية عرضت خدماتها ويسرت الترتيبات اللوجستية التي أحاطت بهذه العملية بما في ذلك نقل المعتقلين الـ 14 بطائرتها. واللجنة الدولية على استعداد لتيسير المزيد من عمليات الإفراج، شريطة أن تطلب منها الأطراف المعنية مباشرة، وشريطة احترام دورها كوسيط محايد. ودعت اللجنة الدولية جميع أطراف النزاع في اليمن للسماح لها بالوصول دون قيد إلى جميع الأشخاص المحتجزين، حتى يتسنى رصد ظروف احتجازهم، وحتى يتسنى دعم الأطراف المعنية في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتتضمن هذه الالتزامات حق المحتجزين في معاملة إنسانية والحق في إبلاغ عائلاتهم عن أماكن وجودهم. ويجب أيضًا معاملة جميع المرضى والجرحى، بمن فيهم المحتجزون، ورعايتهم دون تمييز.

عمَّان:

تعزيز مهارات التعامل مع الإصابات في غرف الطوارئ

ICRC

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر أيار/مايو الماضي في عمان دورة تدريبية حول التعامل مع الإصابات في غرف الطوارئ بحضور 18 مشاركًا من مختلف التخصصات الطبية والتمريضية العاملة في المؤسسات الصحية المختلفة في الأردن. واشتملت الدورة على محاضرات نظرية وتطبيق عملي على كيفية التعامل مع مختلف الإصابات والحالات الحرجة التي يواجهها الأطباء والممرضون في عملهم اليومي في أقسام الطوارئ المختلفة. وأدار الدورة الجراح من اللجنة الدولية الدكتور حسان نصر الدين واختصاصي طب الطوارئ الدكتور عبدالله القزاز الذي اعتبر أن «هذه الدورة تمثل باكورة نشاطات اللجنة الدولية لمثل هذا النوع من التدريب المتخصص في الأردن، حيث ستتبعها دورات أخرى لمساعدة الكوادر الطبية الأردنية التي تتعامل مع الحوادث والحالات الحرجة».

ICRC

... وتدشين مشاريع مياه في البادية الشمالية

دشنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أيار/مايو الماضي مشاريع مائية عدة في منطقة «البادية الشمالية» في الأردن، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال وبحضور وزير المياه والري د. حازم الناصر ورئيسة بعثة اللجنة الدولية في عمان (سابقًا) كاثرين جوندر وعدد من كبار المسؤولين وممثلي المنظمات الدولية في الأردن. ومن خلال هذه المشاريع عملت اللجنة الدولية بالتنسيق مع وزارة المياه والري و«شركة مياه اليرموك» على إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية لشبكات المياه أو استبدالها، وشمل ذلك محطات معالجة المياه ومحطات الضخ وشبكات النقل، وكذلك آبار المياه وشبكات التوزيع القائمة حاليًا. وقد أدى إنجاز هذه المشاريع إلى إتاحة مياه ذات نوعية أفضل وبكمياتٍ أكبر لحوالي 150,000 من اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين القاطنين في ثماني مناطق في البادية الشمالية.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

ICRC

القاهرة: 33 شارع 106 حدائق المعادي، 11431 القاهرة، ج م ع
هاتف: 25281540/25281541 2 (02+) فاكس: 25281566 2 (02+)
البريد الإلكتروني: cai_lecaire@icrc.org

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد 9058 عمان 11191
هاتف: 5921472/4604300 6 (962+) فاكس: 5921460 6 (962+)
البريد الإلكتروني: amm_amman@icrc.org

بغداد: الصالحية، حي السكك، محلة 220، زقاق4 دار 6 ص.ب 3317 العلوية بغداد– العراق
هاتف: 7/8126 443 770(0) (964+) 5/964614 7801(0) (964+)
البريد الإلكتروني: bagdad@icrc.org

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034 11 (963+) فاكس: 3310441 11 (963+)
البريد الإلكتروني: dam_damas@icrc.org

الأراضي الفلسطينية المحتلة: شارع النبي شعيب رقم (14) منطقة الشيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5917900 2 (972+) فاكس: 5917920 2 (972+)
البريد الإلكتروني: jer_jerusalem@icrc.org

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11
هاتف: 739297/739298/739299 1 (961+) فاكس: 740087 1 (961+)
البريد الإلكتروني: bey_beyrouth@icrc.org

الخرطوم: العمارات شارع رقم 33 – منزل رقم 16 – الامتداد الجديد
صندوق بريد 1831 – 11111 الخرطوم
هاتف: 65/476464 183 (249+) (خمس خطوط) فاكس: 183 467709 (249+)
البريد الإلكتروني: kha_khartoum@icrc.org

تونس: بعثة إقليمية، (تغطي أنشطتها: تونس – الصحراء الغربية) المندوبية الإقليمية بتونس
نهج بحيرة كنستنس، رواق البحيرة عمارة أ، ضفاف البحيرة تونس 1053
هاتف: 960179/960154/960196 71 (216+) فاكس: 960156 71 (216+)
البريد الإلكتروني: tun_tunis@icrc.org

طرابلس: النوفلين - شارع ابراهيم الهوني 10,53,050 قرب مصحة الأخوة طرابلس - ليبيا
هاتف: 9332 340 21/9331 340 21 (2180+)
البريد الإلكتروني: tri_tripoli@icrc.org

الجزائر: 43 شارع المعز ابن باديس بوارسون سابقًا - الأبيار – الجزائر
صندوق بريد : 16606 الجزائر
هاتف: 03 43 92 21 / 73 92 40 21 (213+) فاكس: 18 43 92 21 (213+)
البريد الإلكتروني: alg_alger@icrc.org

صنعاء: شارع بغداد، رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267 صنعاء
هاتف: 4/467873 / 44 38 21 1 (967+) فاكس: 75 78 46 1 (967+)
البريد الإلكتروني: san_sanaa@icrc.org

الرباط: 35 ، زنقة القلصدي (خلف مصحة ابن خلدون) أكدال 10090، المملكة المغربية
هاتف: 551 750 537 (212+) فاكس: 018 651 537 (212+)
البريد الإلكتروني: rab_rabat@cicr.org

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 8، شارع رقم 17، منزل رقم 4 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 53220612 / 53220622 / 53220982 (965+) فاكس: 25324598 (965+)
البريد الإلكتروني: kow_koweitcity@icrc.org

الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 301 2719 (25420+) فاكس: 13731 27 (25420+)
البريد الإلكتروني: somalia@icrc.org

طهران: طهران، إلهيه، شارع شهيد شريفي منش، زنقة آذر رقم 4، قرب مستشفى أختر
الرمز البريدي: 1964715353
هاتف: 4–2122645821 (98+) فاكس: 2122600534 (98+)
البريد الإلكتروني: Teh_teheran@icrc.org

نواكشوط: الحي A، المنزل رقم ZRA 722، صندوق البريد 5110، نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
هاتف: 45245810/45245738 (222+) فاكس: 45244697 (222+)
البريد الإلكتروني: nou_nouakchott@cicr.org

جوبا: شارع الوزارات العمارات، جوبا، جمهورية جنوب السودان
هاتف: 889 151 977 0/170 275 912 0 (211+)
البريد الإلكتروني: jub_juba@icrc.org

الأطفال رهن الاحتجاز

يعيش مئات الآلاف من الأطفال حول العالم في أماكن احتجاز، تحت إمرة سلطات حكومية أو الجماعات المسلحة. يوضح هذا الكتيب الصعوبات التي يواجهها الأطفال عندما يجري احتجازهم أو احتجاز أقاربهم. كما يلقي الضوء على ما تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمساعدة الأطفال وحمايتهم في مثل هذه الظروف. الكتيب متوفر بصيغة PDF على موقع اللجنة الدولية على الرابط: https://goo.gl/4fvhDp

مخلفات الحرب القابلة للانفجار

لا تزال مخلفات الحرب القابلة للانفجار مشكلة يعاني منها الناس منذ عدة عقود. وتواجه عشرات البلدان في الوقت الحاضر العواقب طويلة الأجل لهذه الأسلحة. وتتدرج أفغانستان وأنغولا وكمبوديا والعراق وليبيا في عِداد أكثر البلدان تضررًا من مخلفات الحرب القابلة للانفجار. يسلط هذا الموجز الضوء على المخاطر الناجمة عن مخلفات النزاعات والذخائر غير المنفجرة، ويطرح توصيات من أجل دفع دول العالم للتصديق على «البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب»، وهو اتفاق دولي أبرم في عام 2003 للحد من مخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

للاطلاع على الموجز، انظر الرابط: https://goo.gl/tQQ9B6

المبادئ التوجيهية للتحقيق في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز

تعد هذه المبادئ التوجيهية الأولى من نوعها التي تقدم التوجيه لسلطات الاحتجاز والتحقيق وللوكالات الإنسانية وغيرهم من المعنيين بالأمر بهدف الحيلولة دون حدوث وفيات أثناء الاحتجاز. وتعكس هذه المبادئ قواعد القانون الدولي وسياسات الدول وأفضل الممارسات حول العالم وتوفر أداةً تطبيقية للعاملين في المجالات الإنسانية وكذلك لصناع القرار. يمكن الاطلاع على الكتيب على الرابط: https://goo.gl/7xh7Ju

استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2015 – 2018

تعد هذه الاستراتيجية بمثابة خطة رباعية طموحة تؤكد من جديد التزام اللجنة الدولية إزاء تعزيز الحماية التي توفرها للأشخاص الذين تتقطع بهم السبل خلال النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى. تطرح الاستراتيجية رؤية ومسارًا لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة مع تركيز ملحوظ على الأنشطة الصحية وتأكيد على الاستجابة لمشكلات العنف الجنسي والنزوح القسري. هناك حاجة للأساليب الإبداعية من أجل استمرار الوصول إلى السكان المتضررين وتوسيع نطاق الاتصالات مع حملة السلاح والفاعلين الآخرين ذوي التأثير، وتعزيز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وزيادة إسهام اللجنة الدولية في المناقشات الدولية والإقليمية بشأن القانون الإنساني والمسائل المتعلقة بالسياسات.

الاستراتيجية متوفرة على موقع اللجنة الدولية من خلال هذا الرابط: https://goo.gl/1XaOMV

مدونة اللجنة الدولية في الصومال

أطلقت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الصومال مدونة جديدة باللغتين الصومالية والإنجليزية. تهدف المدونة إلى تقديم المزيد من المعلومات عن دور اللجنة الدولية في هذا البلد الذي يعاني من النزاعات المزمنة وكذلك إلقاء الضوء على حياة الشعب الصومالي في ظل الأزمة الإنسانية في البلاد. عنوان المدونة: blogs.icrc.org/somalia ويمكنك مشاهدة طائفة منوعة من الصور عن الصومال من خلال حساب إنستاغرام icrc_somalia@

of a political or religious nature. However, we might answer such a question with other questions: What if such laws had never been developed? Would humanity have witnessed less conflict? Would civilians and their lives have been respected in these conflicts? Is what we witness today just a fraction of what would have happened if such laws and treaties had not been developed? We have forgotten the atrocities of the wars fought before these laws. We tend to only compare today's conflicts with those of recent history. This edition of Al-Insani looks at contemporary wars and the ethical and legal issues that arise from them. We try to highlight these issues in articles that also explore the reasons behind the changing nature of warfare and the weapons used in it. And, amidst the prevailing despair, we offer some hopeful stories of those trying to help their fellow human beings that reflect humanity's inclination towards doing good.
We must not only be witnesses to these humanitarian disasters, just counting the numbers of the dead, the wounded, the displaced and the refugees, but must try do our best to alleviate suffering, hopeful that as human beings we can preserve our common humanity.

«Al-Insani»

Contents

• **A journey like no other to the land of Sheba,** By: **Marie-Claire Feghali**, Former Communication Coordinator, ICRC Sana'a
Having lived through two years of the ongoing crisis in Yemen, Marie-Claire recounts her experience as a communication delegate and spokesperson in the country, witnessing the vital humanitarian efforts of the ICRC and the challenges facing the organization.

• **Humanitarian workers in Yemen: Those who stay when everyone else has left**, By: **Malcolm Lucard**, Editor-in-Chief, Red Cross and Red Crescent magazine and Adnan Hizam, Communication Officer, ICRC Sana'a, As conflict has intensified in Yemen, many aid agencies have been forced to leave. This article explores how locally-based aid workers and volunteers have become the backbone of the humanitarian response to the crisis in the country.

• **Breaking point: Yemenis struggling for life**, By: **Ali Amer Thamer**, Media Officer, Yemeni Red Crescent, Sana'a
This article sheds light on the suffering of Yemenis after months of intense fighting, air strikes, bombardment and economic sanctions.

File: New wars: A strategy for ultimate violence?
Following the fall of the former Soviet Union, the world has experienced a deep transformation in the nature of warfare. Conflict is no longer a decision to be made by governments only; no longer a fight between two knights on a specified battlefield. New patterns of war have emerged: battles are fought today in the name of preserving cultural or religious identities, and their main targets are civilians. This file highlights the impact of these "new wars", and the implications for international humanitarian law.

• **The political imagination of the new wars in the post-Clausewitz era**, By: **Ahmed Zaki Osman**, Managing Editor, Al-Insani, This article tackles the concept of "new wars", providing an analysis that examines them in the light of the classic nineteenth century text of military theory, "On War" by Carl von Clausewitz.

• **Do current laws protect civilians?** By: **Abdel Ghaffar Helal**, a Cairo-based Egyptian expert in international humanitarian law, In this article, the author critically engages with the status of international humanitarian law and what he sees as its shortcomings, especially in the protection of civilians in today's armed conflicts.

• **Internationalized armed conflict awaits an applicable law**, By: **Abdullah Ali Abou**, Head of the Law Department at the University of Dohuk, Iraq, While analysing the rise of the armed conflict in Iraq that is threatening international peace, the author discusses what he sees as the lack of laws applicable to these conflicts.

• **The challenge of the new wars for international justice**, Interview By: **Ahmed Zaki Osman**, Managing Editor, Al-Insani
Amin Al-Mahdi, former judge at the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, presents his views on the dilemmas facing international criminal justice presented by the new wave of modern warfare.

• **The clash of ethics in today's wars**, By: **Omar Mekky**, Regional Legal Coordinator, ICRC Cairo, This article discusses different ethical approaches to the current models for governing warfare.

• **Impunity reinforces sexual violence as a tool of war,** In an interview for Al-Insani, Coline Rapneau, Sexual Violence Advisor at ICRC headquarters in Geneva, explains the different types of sexual violence taking place in current conflicts.

• **Digital violence: The latest trend in war**, By: **Mohamed Allam**, Social Media Analyst, ICRC Regional Communication Centre, Cairo
What is "digital violence"? And what international efforts are underway to establish a legal framework to govern "digital wars"? The writer tries to answer these questions.

• **Novels facing the nightmare of war**, By: **Shereen Abouelnaga**, literary critic and Professor of Comparative Literature at Cairo University
This article looks at how modern Arabic writers are documenting the tragic wars, conflicts and political turmoil of the era through their works.

• **"And there is always hunger in Iraq"**, By: **Saif Salim Aziz**, Communication Officer, ICRC Sub-Delegation in Baghdad
This article explains the humanitarian aspects of the current wave of mass displacement in Iraq.

• **Aleppo: Thirst is hunting three million people**, By: **Suhayb Angariny**, Syrian journalist
This article highlights the suffering of the civilian population in Aleppo as water and electricity are used as weapons of war in Syria.

• **Starvation in South Sudan: When a country becomes "the end of the world"**, By: **Jason Straziuso**, East Africa Spokesperson, ICRC Nairobi
Around two million people have been forced to flee their homes in South Sudan in the last two years since the upsurge in violence. The crisis has placed the already poor country at the brink of starvation. This article explores the efforts of the ICRC to deliver humanitarian aid to the people.

• **Gaza youth initiatives: Using creativity to face the war and the siege**, By: **Rama Humeid**, Communication Officer, ICRC Gaza, The ongoing conflict in Gaza hasn't stopped its youth from finding spaces where they can express themselves through the many initiatives challenging the frustration and despair.

• **Restoring family links: A new Arabic website**, By: **Rasha Ahmed**, Arabic Online Editor, ICRC Regional Communication Centre, Cairo
A new website provides a platform in Arabic to help families separated by conflicts restore contact with their loved ones.

• **Somalia: Reuniting families fleeing Yemen**, This article explores how the ICRC in Somalia, in collaboration with the Somali Red Crescent Society, has been trying to re-establish contact between Somali relatives separated by the conflict in Yemen.

• **ICRC archive: Humanitarian work at the heart of Middle East conflicts**, By: **Daniel Palmieri**, Archivist, ICRC headquarters, Geneva, The archives of the ICRC for the years 1966 to 1975 have been opened to the public. This article looks at the content of the released documents in relation to the crisis in the Middle East during the period.

• **Egyptian women: Wherever they may be, harassment will overtake them**, By: **Mai Shams**, a Cairo-based journalist, Is the cost of Egyptian women's struggle against sexual assault and harassment too much? This article investigates the impact of sexual harassment on women's participation in the public sphere.

• **Humanitarian work from relief to development: The story of a Kuwaiti NGO,** By: **Saad Alotaibi,** Head of Africa Sector in Rahma International, Rahma International is a Kuwaiti NGO established in 1982. Since then, the organization has managed to deliver humanitarian aid to dozens of countries in Africa and Asia.

• **25 years helping female prisoners: Hope is a good thing!** , By: **Nawal Moustafa**, a Cairo-based journalist
For over two decades, journalist Nawal Moustafa has dedicated her life to assisting women prisoners and their children. This article relates Nawal's personal experience with this vulnerable group of prisoners.

• **Without retouches: 6th of August 1945** , By: **Dr Mitsuhiko Hatshia**, Extracts from the diaries of a Japanese doctor who witnessed the atomic bombing of Hiroshima.

• **Poetry: Sodom** By: **Khalil Hawi**, Lebanese poet (1919–1982)

• **From around the world**

Editorial

For Humans to Defend their Humanity

Today, many people feel imprisoned in a bottomless pit of despair, surrounded by warfare and disasters on every side. A state of powerlessness seems to dominate us as we witness what appear to be unprecedented and continuous conflicts in the region with their accompanying humanitarian tragedies.

Indeed, the wars being fought today cannot be compared to those the region has experienced in the past. This is for many reasons, but most important are the types of weapons used and the scale of destruction caused, which is far greater than anything we can recall. In addition, the populations affected today are far greater in number than ever in the modern history of the region.

Moreover, many of those involved in these conflicts are armoured by dogmas that demonize the enemy and any party that supports it, and consider civilians legitimate targets for killing and forced displacement.

What we witness today poses many questions, some justifiable, about the viability of the laws and international treaties that are meant to protect civilians and civilian objects. Violations against these laws are on the rise in many conflicts, be they

عشرون عامًا مضت...

بدت النظرة تائهة، تحمل أسئلة كثيرة من دون أن تجد إجابات في هذه الصورة التي التقطت بعد مرور سنتين على انتهاء النزاع في البوسنة والهرسك. تحمل الصورة فهي الشيء الوحيد الذي يذكرها بمن فقدت في تلك الحرب البشعة. واليوم مرت عشرون عامًا على مذبحة سريبرينيتشا التي راح ضحيتها ما يقرب من 8000 شخص وما زال الكثيرون يحملون النظرة نفسها.. هي مزيج من الأسئلة والتيه والمرارة والخوف من أن تنتهي حياتهم قبل أن يعرفوا ما حصل لأحبائهم.